

تصدير

« بسم الله الرحمن الرحيم »

﴿ نحمدك اللهم ونسعينك ونستهديك ، ونصلى ونسلم على خاتم أنبيائك ورسلك

سيدنا محمد وبعد ﴾

فإن مجال الدراسات العربية والإسلامية يتسع ليشمل كل أثر علمي يخاطب الإنسان في وجدانه وعقله ونشاطه المتعدد .

ويقدم المركز خدمته للباحثين في هذه المجالات باللغة العربية واللغات الأخرى متبعاً في ذلك مبدأ المنهج العلمي الذي ينهض به الأساتذة المتخصصون حيث يُحْكَمُونَ في الأعمال المقدمة للنشر بمجلة المركز ، ولا يجاز إلا العمل الملتزم بالتوثيق العلمي ، وأصالة المصدر ، وسلامة المقدمات ، وعدم التكلفة في الوصول إلى النتائج ، مع إعطاء الباحث حقه في التعبير عن موقفه العلمي تجاه الموضوع المدروس ، ومسئولية الباحث عن هذا .

ومن ذلك نرى في إصدارات مجلة المركز التنوع المفيد في الموضوعات مع سلامة المعالجة مما يعين الباحثين وغيرهم على الإنتفاع بهذه الثمرات المحكّمة .

كما نرى هذا التلاقى بين الباحثين من داخل مصر وخارجها .

« ونسأل الله التوفيق والنفع بها »



جامعة المنوفية
كلية الآداب
قسم اللغة العربية

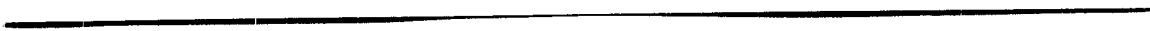
مرويات ميمونة بنت الحارث

رضي الله عنها

جمع وشاركه الله فقهاه

د/ محمد عبد العزيز إبراهيم

مدرس الدراسات الإسلامية



الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين ، ولا عدوان إلا على الظالمين وبعد :

فإن دراسة السنة المطهرة من أجل الدراسات ، لأنها دراسة ترقق القلوب وتثير العقول ، ولمكانتها من التشريع ، إذ هي المصدر الثاني بعد كتاب الله تعالى ، فهي المفسرة والشارحة لكتاب الله تعالى ، ورسول الله - صلى الله عليه وسلم - هو المبلغ عن رب العالمين ، يقول تعالى : " وما أتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا..... " ^١ .

ومن علامات حب المؤمن لرسول الله - صلى الله عليه وسلم - وسنته اتباعه فيما جاء به ، يقول تعالى : " قل إن كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله " ^٢ .

ولذا جعلت دراستي في هذا البحث فيما روته إحدى زوجات النبي - صلى الله عليه وسلم - وهي ميمونة بنت الحارث - رضى الله عنها - ، وهي من المقالات في الرواية عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ، لأن مروياتها لا تتعدى العشرات من الأحاديث ، وكانت الدراسة تتمثل في جمع مروياتها من الكتب التسعة من كتب السنة وجعلتها في قسم جمع المرويات ، ثم قمت بدراسة فقهية على المذاهب الأربعة السنية المشهورة بالإضافة إلى مذهب الزيدية ومذهب الظاهرية وجعلت هذه الدراسة في قسم الدراسة الفقهية وبذلك جمعت هذه الدراسة بين الدراسة الحديثية والدراسة الفقهية لهذه المرويات .

وقمت بعرض آراء الفقهاء في كل مسألة تناولتها بالتحليل وذكر الأدلة ثم الترجيح بين هذه الآراء لرأى منها مع تعضيد هذا الترجيح بالدليل .

ومن أهم هذه القضايا الفقهية التي تناولتها في بحثي هذا المسمى " مرويات ميمونة بنت الحارث جمع ودراسة فقهية : " قضية نكاح المحرم ودراسة الأحاديث التي وردت في هذه المسألة وظاهرها التعارض ، وكيفية مناقشة هذا التعارض بالجمع بين المرويات إن أمكن أو بالترجيح بينها ،

ومنها مسائل الاستدانة ، والانتفاع بجلود الميتة ، وحكم الصور والكلاب داخل البيوت ، وتصديق المرأة من مال زوجها ، وغسل النبي - صلى الله عليه وسلم - وصيام يوم عرفة للحاج ، وما يحل للرجل من زوجته الحائض ، وحكم الأنبذة وغيرها.

^١ "الحشر ٧ .

^٢ "آل عمران ٣١ .

خطة البحث .

وكانت خطة البحث في هذه الدراسة على النحو التالي :

المقدمة : وفيها سبب اختيار الموضوع وخطة البحث .

الترجمة : وفيها ترجمت لأم المؤمنين ميمونة رضي الله عنها .

القسم الأول : جمع المرويات من الكتب التسعة .

القسم الثاني : الدراسة الفقهية للمرويات .

الخاتمة : وفيها أهم نتائج البحث .

المصادر والمراجع

الفهرس

وقد اعتمدت الدراسة على المصادر والمراجع الأصيلة في الجانب الحديثي وهي الكتب الستة الصحاح بالإضافة إلى موطأ الإمام مالك - رحمه الله - ومسند أحمد - رحمه الله - وسنن الدارمي . وكذا اعتمدت الدراسة على الكتب الفقهية الأصيلة كالمغنى لابن قدامة ، وبدائع الصنائع للكاساني ، والمجموع للإمام النووي ، والسييل الجرار للشوكاني ، والمحلي لابن حزم وغيرها مع تخريج الآيات والأحاديث من مظانها الأصيلة .

ثم ختمت هذه الدراسة بأهم النتائج التي توصلت إليها من خلال هذه الدراسة .

وأخيراً أدعو الله عز وجل أن أكون قد وفقت في هذا البحث ، وأن ينفع به ، وأن يكون خالصاً لوجهه الكريم ، فهو نعم المولى ونعم النصير .

وأخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

الترجمة

ميمونة أم المؤمنين - رضي الله عنها - هي بنت الحارث بن حزن بن بجير بن الهزم بن رويبة بن عبد الله بن هلال بن عامر بن صعصعة الهلالية زوج النبي - صلى الله عليه وسلم - وأخت أم الفضل زوجة العباس وخالة بن الوليد وابن عباس ، وقد بعث النبي صلى الله عليه وسلم أبا رافع ورجلاً من الأنصار فزوجاه ميمونة قبل أن يخرج من المدينة "١" .

كانت ميمونة - رضي الله عنها - تحت أبي رهم بن عبد العزي من بني عامر بن لؤي ، ثم تزوجها النبي - صلى الله عليه وسلم - في عمرة القضاء سنة سبع من الهجرة ، وبني بها بسرف - وهو موضع علي بعد ستة أميال من مكة وقيل أبعد من ذلك - وتوفيت بسرف في نفس الموضع الذي ابنتي بها فيه - صلى الله عليه وسلم - سنة ست وستين وقيل ثلاث وستين ، وصلي عليها ابن عباس ، وهو يزيد وعبد الله بن شداد وابن الهادي وهم بنو أخواتها "٢" .

كانت ميمونة رضي الله عنها تدعي قبل زواجها من النبي - صلى الله عليه وسلم - برة ، فغيره النبي - صلى الله عليه وسلم - إلي ميمونة ، وهي عمه عبد الرحمن بن السائب رضي الله عنه الذي روى عنها الرقية "٣" .

قال القرطبي : تزوجها في عمرة القضاء وهي آخر امرأة تزوجها رسول الله صلى الله عليه وسلم "٤" .

"١" سير أعلام النبلاء : أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (٦٧٣هـ ، ٧٤٨ هـ) ٢٣٨/٢ مؤسسة الرسالة بيروت ١٤١٣ هـ الطبعة التاسعة تحقيق شعبي الأرنؤوط محمد نعيم .

"٢" الاستيعاب : يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر (ت ٤٦٣ هـ) ١٩١٨/٤ دار الجيل بيروت ١٤١٣ هـ الطبعة الأولى - تحقيق علي محمد الجاوي .

وراجع : معجم البلدان لأبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي (ت ٦٢٦ هـ) ٢١٢/٣ دار الفكر بيروت د/ت .

"٣" الإصابة في تمييز الصحابة : أبو الفضل العسقلاني الشافعي أحمد بن علي بن حجر (٧٧٣ - ٨٥٢ هـ) ١٢٦/٨ . دار الجيل بيروت ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م الطبعة الأولى تحقيق علي محمد الجاوي . وراجع ميزان الاعتدال في نقد الرجال لشمس الدين محمد بن أحمد الذهبي (ت ٧٤٨ هـ) ٢٨٥/٤ دار الكتب العلمية بيروت / ١٩٩٥ م الطبعة الأولى تحقيق الشيخ علي محمد معوض والشيخ عادل أحمد عبد الموجود .

"٤" تفسير القرطبي الجامع لأحكام القرآن ١٦٧/١٢ .

ومما أثار عنها - رضي الله عنها - أنها كانت لا تأكل مما لا يأكل منه النبي - صلى الله عليه وسلم - فقد قدمت للنبي صلى الله عليه وسلم يوماً لحم ضب محنوذ (مشوي) أهدي إليها من أختها فعافه - النبي - صلى الله عليه وسلم - فقالت لا أكل مما لم يأكل منه رسول الله صلى الله عليه وسلم^١.

^١ "مسند الإمام أحمد ١/٣٢٦ .

القسم الأول : جمع المرويات

من الكتب التسعة

أولاً: مرويات ميمونة - رضي الله عنها - في صحيح البخاري .

١- عن كريب عن ميمونة - رضي الله عنها- : " أن النبي صلى الله عليه وسلم أكل عندها كتفاً ثم صلى ولم يتوضأ " ^١ .

٢- عن ابن عباس عن ميمونة - رضي الله عنها- : " أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن فأرة سقطت في سمن ، فقال ألقوها وما حولها ، فاطرحوه ، وكلوا سمنكم " ^٢ .

٣- عن ابن عباس عن ميمونة- رضي الله عنها- : زوج النبي - صلى الله عليه وسلم - ثم : " توضأ رسول الله - صلى الله عليه وسلم - الدفع رجليه ، وغسل فرجه وما أصابه من الأذى ، ثم أفاض عليه الماء ، ثم نحى رجليه فغسلها ، هذه غسله من الجنابة " ^٣ .

٤- عن ابن عباس قال : قالت ميمونة - رضي الله عنها- : ثم وضعت للنبي - صلى الله عليه وسلم - ماء للغسل ، فغسل يديه مرتين أو ثلاثاً ، ثم أفرغ علي شماله ، فغسل مذاكيره ، ثم مسح يده بالأرض ، ثم مضمض ، واستنشق ، وغسل وجهه ، ثم أفاض علي جسده ، ثم تحول من مكانه ، فغسل قدميه " ^٤ .

٥- عن ابن عباس قال حدثتنا ميمونة - رضي الله عنها- قالت : " صببت للنبي صلى الله عليه وسلم غسلأ ، فأفرغ بيمينه علي يساره ، فغسلها ، ثم غسل فرجه ، ثم قال بيده الأرض فمسحها بالتراب ، ثم غسلها ، ثم تمضمض ، واستنشق ، ثم غسل وجهه ، وأفاض علي رأسه ، ثم نتحي فغسل قدميه ، ثم أتني بمنديل ، فلم ينفض بها " ^٥ .

٦- عن ابن عباس عن ميمونة - رضي الله عنها- : " أن النبي - صلى الله عليه وسلم - اغتسل من الجنابة ، فغسل فرجه بيده ، ثم ذلك بها الحائط ، ثم غسلها ، ثم توضأ الدفع للصلاة ، فلما فرغ من غسله ، غسل رجليه " ^٦ .

٧- عن ابن عباس قال : قالت ميمونة - رضي الله عنها- : " وضعت لرسول الله صلى الله عليه وسلم ماءً يغتسل به فأفرغ علي يديه ، فغسلهما مرتين مرتين ، أو ثلاثاً ثلاثاً ، ثم أفرغ بيمينه

^١ صحيح البخاري : أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي (١٩٤-٢٥٦ هـ) دار ابن كثير اليمامة / بيروت ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م . الطبعة الثالثة - تحقيق د/ مصطفى ديب البغا - كتاب الوضوء - باب من مضمض من السويق ولم يتوضأ ٨٦/١ والمقصود بالكثف كثف الشاة وأنه ليس منه الوضوء .

^٢ صحيح البخاري - كتاب الوضوء - باب ما يقع من النجاسات في السمن والماء ٩٣/١ .

^٣ صحيح البخاري - كتاب الغسل - باب الوضوء قبل الغسل ١٠٠/١ .

^٤ صحيح البخاري - كتاب الغسل - باب الغسل مرة واحدة ١٠٢/١ .

^٥ صحيح البخاري - كتاب الغسل - باب المضمضة والاستنشاق في الجنابة ١٠٢/١ .

^٦ صحيح البخاري - كتاب الغسل - باب مسح اليد بالتراب ليكون أنقى ١٠٢/١ .

علي شماله ، فغسل مذاكيره ، ثم ذلك يده بالأرض ، ثم مضمض واستنشق ، ثم غسل وجهه ويديه وغسل رأسه ثلاثاً ، ثم أفرغ علي جسده ، ثم تنحي من مقامه ، فغسل قدميه^١ .

٨- عن ابن عباس من ميمونة بنت الحارث - رضي الله عنها- قالت : " وضعت لرسول الله - صلي الله عليه وسلم - غسلًا وسترته ، فصب علي يده ، فغسلها مرة أو مرتين - قال سليمان لا أدري أذكر الثالثة أم لا - ثم أفرغ بيمينه علي شماله ، فغسل فرجه ، ثم ذلك يده بالأرض أو بالحناط ، ثم تمضمض واستنشق ، وغسل وجهه ويديه ، وغسل رأسه ، ثم صب علي جسده ، ثم تنحي ، فغسل قدميه ، فناولته خرقة ، فقال بيده هكذا ، ولم يردّها"^٢ .

٩- عن ابن عباس عن ميمونة - رضي الله عنها- قالت : " وضع رسول الله - صلي الله عليه وسلم - وضوء لجنابة ، فأكفأ بيمينه علي شماله مرتين أو ثلاثاً ، ثم غسل فرجه ، ثم ضرب يده وضوء أو الحائط مرتين أو ثلاثاً ، ثم مضمض واستنشق وغسل وجهه وذراعيه ثم أفاض علي رأسه الماء ، ثم غسل جسده ، ثم تنحي ، فغسل رجليه ، قالت : فأتيته بخرقة فلم يردّها ، فجعل ينفض بيده"^٣ .

١٠- عن ابن عباس قال : قالت ميمونة : " وضعت للنبي - صلي الله عليه وسلم - غسلًا فسترته بثوب ، وصب علي يديه ، فغسلها ، ثم صب بيمينه علي شماله فغسل فرجه ، ف ضرب بيده الأرض ، فمسحها ، ثم غسلها ، فمضمض واستنشق ، وغسل وجهه وذراعيه ، ثم صب علي رأسه ، وأفاض علي جسده ، ثم تنحي فغسل قدميه ، فناولته ثوباً فلم يأخذه ، فأنطلق ، وهو ينفض يديه"^٤ .

١١- عن ابن عباس عن ميمونة- رضي الله عنها- قالت : " سترت النبي - صلي الله عليه وسلم - وهو يغتسل من الجنابة ، فغسل يديه ، ثم صب علي شماله ، فغسل فرجه ، وما أصابه ، ثم مسح بيده علي الحائط أو الأرض ، ثم توضأ الدفع رجليه ، ثم أفاض علي جسده الماء ، ثم تنحي فغسل قدميه"^٥ .

^١ صحیح البخاري - كتاب الغسل - باب تفریق الغسل والوضوء ١٠٤/١ .

^٢ صحیح البخاري - كتاب الغسل - باب من أفرغ بيمينه علي شماله في الغسل ١٠٤/١ .

^٣ صحیح البخاري - كتاب الغسل - باب من توضأ في الجنابة ، ثم غسل سائر جسده ولم يعد مواضع الوضوء مرة أخرى ١٠٦/١ .

^٤ صحیح البخاري - كتاب الغسل - باب نفث اليدين من الغسل عن الجنابة ١٠٦/١ .

^٥ صحیح البخاري - كتاب الغسل - باب التستر في الغسل عن الناس ١٠٨/١ .

- ١٢- عن عبد الله بن شداد قال : سمعت ميمونة - رضي الله عنها- تقول : " كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - إذا أراد أن يباشر امرأة من نسائه أمرها فاتزرت وهي حائض " ^١.
- ١٣- عن عبد الله بن شداد قال : سمعت خالتي ميمونة - رضي الله عنها- زوج النبي صلى الله عليه وسلم : " أنها كانت تكون حائضاً لا تصلي ، وهي مقترشة بحداء مسجد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ، وهو يصلي علي خمرته ، إذا سجد أصابني بعض ثوبه " ^٢.
- ١٤- عن عبد الله بن شداد عن ميمونة - رضي الله عنها- قالت : " كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم- يصلي وأنا حذاءه وأنا حائض ، وربما أصابني ثوبه إذا سجد ، قالت : وكان يصلي علي الخمرة " ^٣.
- ١٥- عن عبد الله بن شداد عن ميمونة - رضي الله عنها- قالت : " كان النبي - صلى الله عليه وسلم - يصلي علي الخمرة " ^٤ .
- ١٦- عن عبد الله بن شداد قال سمعت ميمونة- رضي الله عنها- تقول : " كان النبي - صلى الله عليه وسلم- يصلي ، وأنا إلي جنبه نائمة ، فإذا سجد أصابني ثوبه وأنا حائض " ^٥ .
- ١٧- عن عبد الله بن شداد قال أخبرني ميمونة بنت الحارث - رضي الله عنها - قالت : " ثم كان فراشي حيال مصلي النبي - صلى الله عليه وسلم - فربما وقع ثوبه علي وأنا علي فراشي " ^٦ .
- ١٨- عن كريب عن ميمونة- رضي الله عنها- أن الناس شكوا في صيام النبي - صلى الله عليه وسلم - يوم عرفة - فأرسلت إليه بحلاب ، وهو واقف في الموقف، فشرب منه والناس ينظرون " ^٧.
- ١٩- عن كريب مولي ابن عباس أن ميمونة بنت الحارث - رضي الله عنها - أخبرته أنها أعتقت وليدة ، ولم تستأذن النبي - صلى الله عليه وسلم - ، فلما كان يومها الذي يدور عليها فيه ،

^١ " صحيح البخاري - كتاب الحيض - باب مباشرة الحائض ١١٥/١ .

^٢ " صحيح البخاري - كتاب الحيض - باب الصلاة على النفساء وسنتها ١٢٦/١ .

^٣ " صحيح البخاري - كتاب الصلاة - باب إذا أصاب ثوب المصلي امرأته إذا سجد ١٤٩/١ .

^٤ " صحيح البخاري - كتاب الصلاة - باب الصلاة على الخمرة ١٥٠/١ .

^٥ " صحيح البخاري - كتاب الصلاة - باب إذا صلي إلى فراش فيه حائض ١٩٣/١ .

^٦ نفس المصدر السابق ١٩٣/١ .

^٧ " صحيح البخاري - كتاب الصوم - باب صوم يوم عرفة ٧٠١/٢ .

قالت : أشعرت يا رسول الله أني أعتقت وليدي ، قال : " أو فعلت : قالت : نعم ، قال : " أما إنك لو أعطيتها أخوالك كان أعظم لأجرك " ^١ .

٢٠- عن كريب مولي ابن عباس : أن ميمونة - رضي الله عنها- زوج النبي - صلى الله عليه وسلم - أعتقت وليدة لها ، فقال لها : " ولو وصلت بعض أخوالك كان أعظم أجراً " ^٢ .

٢١- عن ابن عباس يحدثه عن ميمونة- رضي الله عنها- : " أن فأرة وقعت في سمن فماتت فسئل النبي - صلى الله عليه وسلم - عنها فقال ثم ألقوها وما حولها وكلوه " ^٣ .

٢٢- وعسن ابن عباس عن ميمونة - رضي الله عنها- قالت : " ثم سئل النبي - صلى الله عليه وسلم - عن فأرة سقطت في سمن فقال ألقوها وما حولها وكلوه " ^٤ .

ثانياً مرويات ميمونة - رضي الله عنها - في صحيح مسلم :

٢٣- عن عبد الله بن شداد عن ميمونة - رضي الله عنها- قالت : " ثم كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يباشر نسائه فوق الإزار وهن حيض " ^٥ .

٢٤- عن كريب مولي ابن عباس قال سمعت ميمونة- رضي الله عنها- زوج النبي - صلى الله عليه وسلم - قالت : " ثم كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يضطجع معي وأنا حائض وبينني وبينه ثوب " ^٦ .

٢٥- عن كريب عن ابن عباس قال حدثتني خالتي ميمونة- رضي الله عنها- قالت : " ثم أدنيت لرسول الله - صلى الله عليه وسلم- غسله من الجنابة فضل كفيه مرتين أو ثلاثاً ، ثم أدخل يديه في الإتياء ، ثم أفرغ به علي فرجه وغسله بشماله ، ثم ضرب بشماله الأرض فدلكتها دلكتاً شديداً ، ثم توضأ الدفع للصلاة ثم أفرغ علي رأسه ثلاث حفنات ملء كفه ، ثم غسل سائر جسده ، ثم تنحي عن مقامه ذلك فغسل رجله ثم أتيت به بالمنديل فرده " ^٧ .

^١ " صحيح البخاري - كتاب الهبة - باب هبة المرأة لغير زوجها وعقها إذا كان لها زوج فهو جائز إذا لم تكن سفية ، فإذا كانت سفية لم يجز ٩١٥/٢ .

^٢ " صحيح البخاري - كتاب الهبة - باب من يبدأ بالهدية ٦٢٦/١ .

^٣ " صحيح البخاري - كتاب الذبائح والصيد - باب إذا وقعت الفأرة في السمن الجامد أو الذائب ٢١٠٥/٥ .

^٤ " صحيح البخاري - كتاب الذبائح والصيد - باب إذا وقعت الفأرة في السمن الجامد أو الذائب ٢١٠٥/٥ .

^٥ " صحيح مسلم : أبو الحسين القشيري النيسابوري مسلم بن الحجاج (٢٦١/٢٠٦) - دار إحياء التراث - بيروت - د/ت تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي - كتاب الحيض - باب مباشرة الحائض فوق الإزار ٢٤٣/١ .

^٦ " صحيح مسلم - كتاب الحيض - باب الاضطجاع مع الحائض في لحاف واحد ٢٤٣/١ .

^٧ " صحيح مسلم - كتاب الحيض - باب صفة غسل الجنابة ٢٥٤/١ .

- ٢٦- عن كريب عن ابن عباس عن ميمونة- رضي الله عنها- ثم: " أن النبي - صلى الله عليه وسلم - أتى بمنديل فلم يمسه وجعل يقول بالماء هكذا يعني ينفذه " ١٠ .
- ٢٧- عن ابن عباس قال أخبرتني ميمونة- رضي الله عنها-: " أنها ثم كانت تغتسل هي والنبي - صلى الله عليه وسلم - في إناء واحد " ١١ .
- ٢٨- عن كريب عن ابن عباس عن ميمونة- رضي الله عنها- قالت: " ثم وضعت للنبي - صلى الله عليه وسلم - ماء وسترته فاغتسل " ١٢ .
- ٢٩- عن كريب مولي ابن عباس عن ميمونة- رضي الله عنها- زوج النبي - صلى الله عليه وسلم - أن النبي - صلى الله عليه وسلم - أكل عندها كتفاً ثم صلى ولم يتوضأ " ١٣ .
- ٣٠- عن ابن عباس أن ميمونة- رضي الله عنها- أخبرته ثم: " أن داجنة كانت لبعض نساء رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فماتت فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: " ألا أخذتم إهابها فاستمتعتم به " ١٤ .
- ٣١- عن عبيد الله عن عمه يزيد عن ميمونة - رضي الله عنها- قالت ثم كان النبي - صلى الله عليه وسلم - إذا سجد لسو شاعت بهمة أن تمر بين يديه لمرت " ١٥ .
- ٣٢- عن عبيد الله بن عبد الله عن يزيد أنه أخبره عن ميمونة - رضي الله عنها- زوج النبي - صلى الله عليه وسلم - قالت: " ثم كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - إذا سجد خوي بيديه يعني جنح حتى يري وضح إبطيه من ورائه ، وإذا قعد اطمأن علي فخذة اليسرى " ١٦ .
- ٣٣- عن جعفر بن برقان عن يزيد عن ميمونة بنت الحارث - رضي الله عنها- قالت: " ثم كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - إذا سجد جافي حتى يري من خلفه وضح إبطيه " ١٧ قال وكيع يعني بياضهما " .

١٠ صحيح مسلم - كتاب الحيض - باب صفة غسل الجنابة ٢٥٤/١ .

١١ صحيح مسلم - كتاب الحيض - باب القدر المستحب من الماء في غسل الجنابة وغسل الرجل والمرأة في إناء واحد في حالة واحدة وغسل أحدهما بفضل الآخر ٢٥٧/١ .

١٢ صحيح مسلم - كتاب الحيض - باب تستر المغتسل بثوب ونحوه ٢٦٦/١ .

١٣ صحيح مسلم - كتاب الحيض - باب نسخ الوضوء مما مست النار ٢٧٤/١ .

١٤ صحيح مسلم - كتاب الحيض - باب طهارة جنود الميتة بالدباغ ٢٧٧/١ .

١٥ صحيح مسلم - كتاب الصلاة - باب ما يجمع صفة الصلاة وما يفتح بها ٣٥٧/١ .

١٦ صحيح مسلم - كتاب الصلاة - باب ما يجمع صفة الصلاة ٣٥٧/١ .

١٧ صحيح مسلم - كتاب الصلاة - باب ما يجمع صفة الصلاة ٣٥٧/١ .

٣٤- عن عبد الله بن شداد بن الهاد قال حدثتني ميمونة- رضي الله عنها- زوج النبي - صلي الله عليه وسلم - قالت ثم كان رسول الله - صلي الله عليه وسلم - يصلي وأنا حذاءه وأنا حائض وربما أصابني ثوبه إذا سجد^١ .

٣٥- عن عبد الله بن شداد قال حدثتني ميمونة - رضي الله عنها- زوج النبي - صلي الله عليه وسلم - قالت : " ثم كان رسول الله- صلي الله عليه وسلم - يصلي وأنا حذاءه وربما أصابني ثوبه إذا سجد وكان يصلي علي خمره^٢ " .

٣٦- عن كريب عن ميمونة بنت الحارث - رضي الله عنها-: " أنها أعتقت وليدة في زمان رسول الله - صلي الله عليه وسلم - فذكرت ذلك لرسول الله - صلي الله عليه وسلم - فقال لو أعطيتها أخوالك كان أعظم لأجرك^٣ " .

٣٧- عن كريب مولي ابن عباس عن ميمونة- رضي الله عنها- زوج النبي - صلي الله عليه وسلم - أنها قالت : " ثم أن الناس شكوا في صيام رسول الله - صلي الله عليه وسلم - يوم عرفة فأرسلت إليه ميمونة بحلاب اللبن وهو واقف في الموقف فشرب منه والناس ينظرون إليه^٤ " .

٣٨- عن يزيد حدثتني ميمونة بنت الحارث - رضي الله عنها- ثم أن رسول الله - صلي الله عليه وسلم - تزوجها وهو حلال قال وكانت خالتي وخالة ابن عباس^٥ " .

٣٩- عن عبد الله بن عباس قال أخبرتني ميمونة- رضي الله عنها-: " ثم أن رسول الله - صلي الله عليه وسلم - أصبح يوماً واجماً فقالت ميمونة يا رسول الله : لقد استنكرت هينتك منذ اليوم قال رسول الله - صلي الله عليه وسلم - إن جبريل كان وعدني أن يلقاني الليلة فلم يلقتني أم والله ما أخلفتني ، قال فظل رسول الله - صلي الله عليه وسلم - يومه ذلك علي ذلك ثم وقع في نفسه جرو كلب تحت فسطاط لنا ، فأمر به فأخرج ، ثم أخذ بيده ماء فنضح مكانه فلما أمسى لقيه جبريل فقال له : قد كنت وعدتني أن تلقاني البارحة ، قال أجل ولكننا لا ندخل بيتاً فيه كلب ولا

^١ "صحيح مسلم - كتاب الصلاة - باب الاعتراض بين يدي المصلي ٣٦٧/١ .

^٢ "صحيح مسلم - كتاب الصلاة - باب جواز الجماعة في النافلة والصلاة على حصير وخمرة وثوب وغيرها من الظاهرات ٤٥٨/١ .

^٣ "صحيح مسلم - كتاب الزكاة - باب فضل النفقة والصدقة على الأقربين ٦٩٤/٢ .

^٤ "صحيح مسلم - كتاب الصيام - باب استحباب الفطر للحاج يوم عرفة ٧٩١/٢ .

^٥ "صحيح مسلم - كتاب النكاح - باب تحريم نكاح المحرم وكراهه خطبته ١٠٣٢/٢ .

صورة ، فأصبح رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يومئذ يأمر بقتل الكلاب حتى إنه يأمر بقتل كلب الحائط الصغير ويترك كلب الحائط الكبير " " .

ثالثاً : مرويات ميمونة - رضي الله عنها - في سنن أبي داود

٤٠- عن كريب عن ابن عباس عن خالته ميمونة- رضي الله عنها- قالت : " ثم وضعت للنبي - صلى الله عليه وسلم - غسلًا فاغتسل به من الجنابة فكفأ الإماء علي يده اليمني فغسلها مرتين أو ثلاثاً ثم صب علي فرجه فغسل فرجه بشماله ، ثم ضرب بيده الأرض فغسلها ، ثم تمضمض واستنشق وغسل وجهه ويديه ، ثم صب علي رأسه وجسده ، ثم تنحي ناحية فغسل رجليه ، فناولته المنديل فلم يأخذه ، وجعل ينفذ الماء عن جسده " "٢٠" .

٤١- عن نديبة مولاة ميمونة عن ميمونة - رضي الله عنها- : " ثم أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - كان يباشر المرأة من نساءه وهي حائض إذا كان عليها إزار إلي أنصاف الفخذين أو الركبتين تحتجز به " "٣٠" .

٤٢- عن عبد الله بن شداد عن ميمونة - رضي الله عنها- : " ثم أن النبي - صلى الله عليه وسلم - علي وعليه مرط وعلي بعض أزواجه منه وهي حائض وهو يصلي وهو عليه " "٤٠" .

٤٣- عن عبد الله بن شداد حدثني ميمونة بنت الحارث - رضي الله عنها - قالت : " ثم كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يصلي وأنا حذاءه وأنا حائض وربما أصابني ثوبه إذا سجد وكان يصلي علي الخمرة " "٥٠" .

٤٤- عن يزيد عن ميمونة- رضي الله عنها- : " ثم أن النبي - صلى الله عليه وسلم - كان إذا سجد جافي بين يديه حتى لو أن بهمة أردت أن تمر تحت يديه مرت " "٦٠" .

٤٥- عن سليمان بن يسار عن ميمونة- رضي الله عنها- زوج النبي - صلى الله عليه وسلم - قالت : " ثم كانت لي جارية فاعتقتها فدخل علي النبي - صلى الله عليه وسلم - فأخبرته فقال أجرك الله أما إنك لو كنت أعطيتها أخوالك كان أعظم لأجرك " "٧٠" .

١٠ صحیح مسلم - كتاب اللباس والزينة - باب تحريم تصوير صورة الحيوان وتحريم اتخاذ ما فيه ممتحنة بالفرش ونحوه وأن الملائكة لا يدخلون بيتاً فيه صورة ولا كلب ١٦٦٤/٣ .

٢٠ سنن أبي داود : أبو داود السجستاني الأزدي سليمان بن الأشعث (٢٠٢ / ٢٧٥ هـ) دار الفكر د/ت تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد - كتاب الطهارة - باب الغسل من الجنابة ٦٤/١ .

٣٠ سنن أبي داود - كتاب الطهارة - باب في الرجل يصيب منها ما دون الجماع ٦٩/١ .

٤٠ سنن أبي داود - كتاب الطهارة - باب في الرخصة في ذلك ١٠١/١ .

٥٠ سنن أبي داود - كتاب الصلاة - باب الصلاة على الخمرة ١٧٦/١ .

٦٠ سنن أبي داود - كتاب الصلاة - باب صفة السجود ٢٣٦/١ .

٧٠ سنن أبي داود - كتاب الزكاة - باب في صلة الرحم ١٣٢/٢ .

٤٦- عن يزيد ابن أخي ميمونة عن ميمونة - رضي الله عنها - قالت: " ثم تزوجني رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ونحن حلالان بسرف " ١ .

٤٧- عن عبد الله بن شداد عن خالته ميمونة بنت الحارث - رضي الله عنها - : " ثم أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - كان إذا أراد أن يباشر امرأة من نسائه وهي حائض أمرها تتزر ثم يباشرها " ٢ .

٤٨- عن عبد الله بن عباس عن ميمونة - رضي الله عنها - : " ثم أن فأرة وقعت في سمن ، فأخبر النبي - صلى الله عليه وسلم - فقال : " ألقوا ما حولها وكلوا " ٣ .

٤٩- عن ابن عباس عن ميمونة - رضي الله عنها - عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : " إذا وقعت الفأرة في السمن فإن كان جامداً فألقوها وما حوله وإن كان مائعا فلا تتربوه " ٤ .

٥٠- عن ابن عباس قال : مسدد ووهب عن ميمونة - رضي الله عنها - قالت : " أهدى لمولاة لنا شاة من الصدقة فماتت فمر بها النبي - صلى الله عليه وسلم - فقال : " ألا دبغتم إهابها واستنفعتم ، قالوا يا رسول الله إنها ميتة ، قال إنما حرم أكلها " ٥ .

٥١- عن ابن عباس قال حدثتني ميمونة - رضي الله عنها - زوج النبي - صلى الله عليه وسلم - أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال ثم : " إن جبريل عليه السلام وعدني أن يلقاني الليلة فلم يلقني ثم وقع في نفسه جرو كلب تحت بساط لنا ، فأمر به فأخرج ، ثم أخذ بيده ماء فنضح به مكانه فلما لقيه جبريل - عليه السلام - قال : إنا لا ندخل بيتاً فيه كلب ولا صورة ، فأصبح النبي - صلى الله عليه وسلم - فأمر بقتل الكلاب حتى إنه ليأمر بقتل كلب الحائط الصغير ويترك كلب الحائط الكبير " ٦ .

١ سنن أبي داود - كتاب المناسك - باب المحرم يتزوج ١٦٩/٢ .

٢ سنن أبي داود - كتاب النكاح - باب في إتيان الحائض ومباشرتها ٢٥١/٢ .

٣ سنن أبي داود - كتاب الأطعمة - باب الفأرة تقع في السمن ٣٦٤/٣ .

٤ سنن أبي داود - كتاب الأطعمة - باب في الفأرة تقع في السمن ٣٤٦/٣ .

٥ سنن أبي داود - كتاب الحمام - باب في أهب الميتة ٦٥/٤ .

٦ سنن أبي داود - كتاب الحمام - باب في الصور ٧٤/٤ .

رابعاً مرويات ميمونة - رضي الله عنها - في سنن الترمذي :

٥٢- عن ابن عباس قال حدثتني ميمونة- رضي الله عنها- قالت : "كنت أغتسل ثم أنا ورسول الله من إناء واحد من الجنابة " ١١ .

٥٣- عن كريب عن ابن عباس عن خالته ميمونة- رضي الله عنها- قالت : " ثم وضعت للنبي - صلي الله عليه وسلم - غسلأ فاعتسل من الجنابة فأكفأ الإناء بشماله علي يمينه فضل كفيه ، ثم أدخل يده في الإناء فأفاض علي فرجه ثم ذلك بيده الحائط أو الأرض ، ثم مضمض واستنشق وغسل وجهه وذراعيه ، ثم أفاض علي رأسه ثلاثاً ، ثم أفاض علي سائر جسده ثم تحي فغسل رجله " ١٢ .

٥٤- عن يزيد (ابن أخت ميمونة) عن ميمونة- رضي الله عنها- قالت : " تزوجني رسول الله - صلي الله عليه وسلم - وهو حلال " ١٣ .

٥٥- عن يزيد عن ميمونة - رضي الله عنها- ثم : " أن رسول الله - صلي الله عليه وسلم - تزوجها وهو حلال وبني بها حلالاً وماتت بسرف ودفناها في الظلة التي بني بها فيها . " وهو حلال " ١٤ .

٥٦- عن ابن عباس عن ميمونة - رضي الله عنها- قالت : " قال رسول الله - صلي الله عليه وسلم - " ثم أيما إهاب دُبِغَ فقد طهر " ١٥ .

٥٧- عن ابن عباس عن ميمونة - رضي الله عنها- : " أن فأرة وقعت في سمن ، فسئل عنها رسول الله - صلي الله عليه وسلم - فقال ثم ألقوها وما حولها وكلوه " ١٦ .

خامساً مرويات ميمونة - رضي الله عنها - في سنن النسائي

٥٨- عن ابن عباس قال أخبرتني ميمونة- رضي الله عنها- : " أنها ثم كانت تغتسل ورسول الله - صلي الله عليه وسلم - من إناء واحد " ١٧ .

١ " سنن الترمذي : أبو عيسى الترمذي السلمي محمد بن عيسى (٢٠٩/٥٢٧٩) دار إحياء التراث العربي - بيروت - د/ت - حققه / أحمد محمد شاكر وآخرون - كتاب الطهارة - باب ما جاء في وضوء الرجل والمرأة من إناء واحد ٩١/١ .

٢ " سنن الترمذي - كتاب الطهارة - باب ما جاء في الغسل من الجنابة ١٧٣/١ .

٣ " سنن الترمذي - كتاب - الحج - باب ما جاء في كراهية تزويج المحرم ٢٠٠/٣ .

٤ " سنن الترمذي - كتاب الحج - باب ما جاء في الرخصة في ذلك ٢٠٣/٣ .

٥ " سنن الترمذي - كتاب اللباس - باب ما جاء في جلود الميتة إذا دبغت ٢٢١/٤ .

٦ " سنن الترمذي - كتاب الأطعمة - باب ما جاء في الفأرة تموت في السمن ٢٥٦/٤ .

٧ " سنن النسائي (المجتبى) : أبو عبد الرحمن النسائي أحمد بن شعيب (٢١٥/٣٠٣ هـ) مكتبة المطبوعات الإسلامية - حلب ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦ م - الطبعة الثانية تحقيق عبد الفتاح أبي غدة - كتاب الطهارة - باب ذكر اغتسال الرجل والمرأة من نساته من إناء واحد ١٢٩/١ .

٥٩- عن كريب عن ابن عباس حدثتني ميمونة- رضي الله عنها- قالت: " ثم أدنيت لرسول الله - صلي الله عليه وسلم - غسله من الجنابة فغسل كفيه مرتين أو ثلاثاً ، ثم أدخل بيمينه في الإناء فأفرغ بها علي فرجه ، ثم غسله بشماله ، ثم ضرب بشماله الأرض فدلكها دلكاً شديداً ثم توضأ الدفع للصلاة ، ثم أفرغ علي رأسه ثلاث حثيات ملء كفه ، ثم غسل سائر جسده ، ثم تنحي عن مقامه فغسل رجله قالت : ثم أتيت به بالمنديل فرده " ١٠ .

٦٠- عن سفيان عن منبوذ عن أمه أن ميمونة- رضي الله عنها- قالت: " ثم كان رسول الله - صلي الله عليه وسلم - يضع رأسه في حجر إحدانا يتلو القرآن وهي حائض ، وتقوم إحدانا بالخمرة إلي المسجد فتبسطها وهي حائض " ١١ .

٦١- عن نديبة مولاة ميمونة عن ميمونة - رضي الله عنها- قالت ثم : " كان رسول الله - صلي الله عليه وسلم - يبأشر المرأة من نسائه وهي حائض إذا كان عليها إزار يبلغ أنصاف الفخذين والركبتين محتجزة به " ١٢ .

٦٢- عن كريب عن ابن عباس عن ميمونة - رضي الله عنها- قالت: " ثم وضعت لرسول الله - صلي الله عليه وسلم - ماءً قالت: فسترته فذكرت الغسل قالت ثم أتيت به خرقة فلم يردها " ١٣ .

٦٣- عن كريب عن ابن عباس عن ميمونة - رضي الله عنها- قالت: " ثم توضأ رسول الله - صلي الله عليه وسلم - الدفع لرجليه، وغسل فرجه وما أصابه ثم أفاض عليه الماء ثم نحي رجله ، فغسلها قالت : هذه غسله للجنابة " ١٤ .

٦٤- عن كريب عن ابن عباس عن ميمونة بنت الحارث- رضي الله عنها- زوج النبي رسول الله - صلي الله عليه وسلم -:- " ثم كان رسول الله - صلي الله عليه وسلم - إذا اغتسل من الجنابة يبدأ فيغسل يديه ، ثم يخلو بيمينه علي شماله فيغسل فرجه ، ثم يضرب علي الأرض ، ثم يمسحها ثم يغسلها ثم يتوضأ الدفع للصلاة ، ثم يخلو علي رأسه وعلي سائر جسده ، ثم يتنحي فيغسل رجله " ١٥ .

١٠ سنن النسائي - كتاب الطهارة - باب غسل الرجلين في غير المكان الذي يغتسل فيه ١٣٧/١ .

١١ سنن النسائي - كتاب الطهارة - باب بسط الحائض الخمرة في المسجد ١٤٧/١ .

١٢ سنن النسائي - كتاب الطهارة - باب مباشرة الحائض ١٥١/١ .

١٣ سنن النسائي - كتاب الغسل والتيمم - باب الاستنار في الغسل ٢٠٠/١ .

١٤ سنن النسائي - كتاب الغسل والتيمم - باب إزالة الجنب الأذى عنه قبل إفاضة الماء عليه ٢٠٤/١ .

١٥ سنن النسائي - كتاب الغسل والتيمم - باب مسح اليد وضوء بعد غسل الفرج ٢٠٤/١ .

- ٦٥- عن كريب عن ابن عباس عن ميمونة- رضي الله عنها- زوج النبي رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ثم اغتسل النبي - صلى الله عليه وسلم - من الجنابة فغسل فرجه وذلك يده وضوء أو الحائط ، ثم توضأ الدفع للصلاة ثم أفاض علي رأسه وسائر جسده " ١" .
- ٦٦- عن ابن عباس أن ميمونة - رضي الله عنها- زوج النبي - صلى الله عليه وسلم - قالت ثم : " من صلى في مسجد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فإني سمعت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقول : " الصلاة فيه أفضل من ألف صلاة فيما سواه إلا مسجد الكعبة " ٢" .
- ٦٧- عن عبد الله بن شداد عن ميمونة- رضي الله عنها- : " ثم أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - كان يصلي علي الخمرة " ٣" .
- ٦٨- عن يزيد عن ميمونة- رضي الله عنها- ثم : " أن النبي -صلى الله عليه وسلم - كان إذا سجد جافي بين يديه حتى لو أن بهمة أرادت أن تمر تحت يديه مرت " ٤" .
- ٦٩- عن يزيد عن ميمونة - رضي الله عنها- قالت : " ثم كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - إذا سجد خوي بيديه حتى يري وضوح إبطيه من ورائه وإذا قعد اطمأن علي فخذه اليسرى " ٥" .
- ٧٠- عن ابن سليط عن ميمونة - رضي الله عنها- زوج النبي - صلى الله عليه وسلم - قالت : أخبرني النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : " ما من ميت يصلي عليه أمة من الناس إلا شفعا فيه " ٦" .
- ٧١- عن ابن عباس عن ميمونة- رضي الله عنها- زوج النبي - صلى الله عليه وسلم - قالت ثم : " سمعت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقول : صلاة في مسجدي هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه من المساجد إلا المسجد الكعبة .. " ٧" .
- ٧٢- عن ابن عباس عن ميمونة - رضي الله عنها- : " ثم أن النبي - صلى الله عليه وسلم - مر علي شاة ميتة ملقاة فقال لمن هذه ؟ فقالوا لميمونة فقال : ما عليها لو انتفعت بإهابها ، قالوا إنها ميتة: فقال إنما حرم الله عز وجل أكلها " ٨" .

١ "سنن النسائي - كتاب الغسل والتيمم - باب الغسل مرة واحدة ٢٠٨/١ .

٢ "سنن النسائي - كتاب المساجد - باب فضل الصلاة في المسجد الحرام ٣٣/٢ .

٣ "سنن النسائي - كتاب المساجد - باب الصلاة علي الخمرة ٥٧/٢ .

٤ "سنن النسائي - كتاب التطبيق - باب التجافي في السجود ٢١٣/٢ .

٥ "سنن النسائي - كتاب التطبيق - باب كيف الجلوس بين السجدين ٢٣٢/٢ .

٦ "سنن النسائي - كتاب الجنائز - باب فضل من صلى عليه مائة ٧٦/٤ .

٧ "سنن النسائي - كتاب مناسك الحج - باب فضل الصلاة في المسجد الحرام ٢١٣/٥ .

٨ "سنن النسائي - كتاب الفرع والعتيرة - باب جلود الميتة ١٧١/٧ .

- ٧٣- عن ابن عباس أخبرتني ميمونة - رضي الله عنها- : " أن شاة ماتت فقال النبي - صلي الله عليه وسلم - ثم ألا دفعتم إهابها فاستمتعتم به .. " ^١ .
- ٧٤- عن العالية بنت سبيع أن ميمونة - رضي الله عنها- زوج النبي - صلي الله عليه وسلم - حدثتها ثم : " أنه مر برسول الله - صلي الله عليه وسلم - رجال من قريش يجرون شاة لهم مثل الحصان فقال لهم رسول الله - صلي الله عليه وسلم- لو أخذتم إهابها ، قالوا إنها ميتة ، فقال رسول الله - صلي الله عليه وسلم - يطهرها الماء والقرظ " ^٢ .
- ٧٥- عن ابن عباس عن ميمونة- رضي الله عنها- : " أن فأرة وقعت في سمن فماتت ، فسئل النبي - صلي الله عليه وسلم - فقال ثم ألقوها وما حولها وكلوه " ^٣ .
- ٧٦- عن ابن عباس عن ميمونة - رضي الله عنها- : " ثم أن النبي - صلي الله عليه وسلم - سئل عن فأرة وقعت في سمن جامد فقال خذوه وما حولها فألقوه " ^٤ .
- ٧٧- عن ابن عباس عن ميمونة - رضي الله عنها- عن النبي - صلي الله عليه وسلم - سئل عن الفأرة تقع في السمن فقال : " رسول الله - صلي الله عليه وسلم - إن كان جامداً فألقوها وما حولها ، وإن كان مائعاً فلا تقربوه " ^٥ .
- ٧٨- عن ابن السباق قال أخبرتني ميمونة - رضي الله عنها- : " ثم أن رسول الله - صلي الله عليه وسلم - قال له جبريل عليه السلام : لكننا لا ندخل بيتاً فيه كلب ولا صورة فأصبح رسول الله - صلي الله عليه وسلم - يومئذ فأمر بقتل الكلاب حتى إنه ليأمر بقتل الكلب الصغير " ^٦ .
- ٧٩- عن ابن عباس قال أخبرتني ميمونة- رضي الله عنها- زوج النبي - صلي الله عليه وسلم - : " ثم أن رسول الله - صلي الله عليه وسلم - أصبح يوماً واجماً فقالت ، له ميمونة أي رسول الله لقد استنكرت هينتك منذ اليوم ، فقال : إن جبريل عليه السلام كان وعدني أن يلقتني الليلة فلم يلقتني أما والله ما أخلفني ، قال فظل يومه كذلك ثم وقع في نفسه جرو كلب تحت تضد لنا ، فأمر به فأخرج ، ثم أخذ بيده ماء فنضح به مكانه فلما أمسى لقيه جبريل عليه السلام ، فقال له رسول الله - صلي الله عليه وسلم - قد كنت وعدتني أن تلقتني البارحة قال أجل ، ولكننا لا ندخل

١ * سنن النسائي - كتاب الفرع والعتيرة - باب جلود الميتة ١٧٢/٧ .

٢ * سنن النسائي - كتاب الفرع والعتيرة - باب ما يدبغ به جلود الميتة ١٧٤/٧ .

٣ * سنن النسائي - كتاب الفرع والعتيرة - باب الفأرة تقع في السمن ١٧٨/٧ .

٤ * سنن النسائي - كتاب الفرع والعتيرة - باب الفأرة تقع في السمن ١٧٨/٧ .

٥ * سنن النسائي - كتاب الفرع والعتيرة - باب الفأرة تقع في السمن ١٧٨/٧ .

٦ * سنن النسائي - كتاب الصيد والذبائح - باب الأمر بقتل الكلاب ١٨٤/٧ .

بيتاً فيه كلب ولا صورة قال فأصبح رسول الله - صلى الله عليه وسلم- من ذلك اليوم بأمر بقتل الكلاب" ^١ .

سادساً :- مرويات ميمونة - رضي الله عنها - في سنن ابن ماجه .

- ٨٠- عن ابن عباس عن ميمونة - رضي الله عنها - زوج النبي - صلى الله عليه وسلم - : " ثم أن النبي - صلى الله عليه وسلم - توضأ بفضل غسلها من الجنابة " ^٢ .
- ٨١- عن ابن عباس عن خالته ميمونة - رضي الله عنها - قالت : " كنت أغتسل ثم أنا ورسول الله - صلى الله عليه وسلم - من إناء واحد " ^٣ .
- ٨٢- عن كريب عن ابن عباس عن خالته ميمونة - رضي الله عنها - قالت : " ثم أتيت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بثوب حين اغتسل من الجنابة فرده وجعل يفيض الماء " ^٤ .
- ٨٣- عن كريب مولي ابن عباس عن ابن عباس عن خالته ميمونة - رضي الله عنها - قالت : " ثم وضعت للنبي - صلى الله عليه وسلم - غسلأ فاعتسل من الجنابة ، فأكفأ الإناء بشماله علي يمينه فغسل كفيه ثلاثاً ، ثم أفاض علي فرجه ثم ذلك يده وضوء ، ثم مضمض واستنشق وغسل وجهه ثلاثاً وذراعيه ثلاثاً ، ثم أفاض الماء علي سائر جسده ثم تنحي فغسل رجليه " ^٥ .
- ٨٤- عن عبد الله بن شداد عن ميمونة - رضي الله عنها - : " ثم أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - صلى وعليه مرط بعضه عليه وعليها بعضه وهي حائض " ^٦ .
- ٨٥- عن يزيد عن ميمونة - رضي الله عنها - ثم أن النبي - صلى الله عليه وسلم - كان إذا سجد جافي بين يديه فلو أن بهمة أرادت أن تمر بين يديه لمرت " ^٧ .
- ٨٦- عن عبد الله بن شداد قال : حدثتني ميمونة - رضي الله عنها - زوج النبي - صلى الله عليه وسلم - قالت : " ثم كان النبي - صلى الله عليه وسلم - يصلي وأنا بحدائه وربما أصابني ثوبه إذا سجد " ^٨ .

١ "سنن النسائي - كتاب الصيد والذباح - باب امتناع الملائكة من دخول بيت فيه كلب ١٨٦/٧ .

٢ "سنن ابن ماجه : أبو عبد الله القزويني محمد بن يزيد (٢٠٧/٢٧٥هـ) دار الفكر / بيروت د/ت تحقيق / محمد فزاد عبد الباقي - كتاب الطهارة - باب الرخصة بفضل وضوء المرأة ١٣٢/١ .

٣ "سنن ابن ماجه - كتاب الطهارة - باب الرجل والمرأة يقتسلان من إناء واحد ١٣٣/١ .

٤ "سنن ابن ماجه - كتاب الطهارة - باب المنديل بعد الوضوء وبعد الغسل ١٥٨/١ .

٥ "سنن ابن ماجه - كتاب الطهارة وسننها - باب ما جاء في الغسل من الجنابة ١٩٠/١ .

٦ "سنن ابن ماجه - كتاب الطهارة وسننها - باب في الصلاة في ثوب الحائض ٢١٤/١ .

٧ "سنن ابن ماجه - كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها - باب السجود ٢٨٥/١ .

٨ "سنن ابن ماجه - كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها - باب من صلى وبينه القبلة شيء ٣٠٨/١ .

٨٧- عن عبد الله بن شداد حدثني ميمونة- رضي الله عنها- زوج النبي - صلى الله عليه وسلم - قالت: " ثم كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يصلي علي الخمرة " ١ .

٨٨- عن يزيد حدثني ميمونة بنت الحارث - رضي الله عنها - : " أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ثم تزوجها وهو حلال قال وكانت خالتي وخاله ابن عباس " ٢ .

٨٩- عن عمران بن حذيفة عن أم المؤمنين ميمونة- رضي الله عنها قال : ثم كانت تدان ديناً فقال لها بعض أهلها : لا تفعلي وأنكر ذلك عليها ، قالت بلي إني سمعت نبيي وخليبي رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقول : " ما من مسلم يدان ديناً يعلم الله منه أنه يريد أداءه إلا أداه الله عنه في الدنيا " ٣ .

٩٠- عن ابن عباس عن ميمونة - رضي الله عنها - : " ثم أن شاة لمولاة ميمونة مر بها يعني رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قد أعطيتها من الصدقة ميتة فقال هلا الشاة إهابها فدبغوه فانتفعوا به ، فقالوا يا رسول الله إنها ميتة ، قال إنما حرم أكلها " ٤ .

سابعاً : مرويات ميمونة - رضي الله عنها - في موطن الإمام مالك .

لم أجد في الموطأ لميمونة- رضي الله عنها- سوي هذا الحديث :

٩١- عن ابن عباس عن ميمونة - رضي الله عنها - زوج النبي - صلى الله عليه وسلم - ثم : " أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - سئل عن الفأرة تقع في السمن فقال انزعوها وما حولها فاطرحوه " ٥ .

١ " سنن ابن ماجه - كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها - باب الصلاة على الخمرة ١/٣٢٨ .

٢ " سنن ابن ماجه - كتاب النكاح - باب المحرم يتزوج ١/٦٣٢ .

٣ " سنن ابن ماجه - كتاب الصدقات - باب من أدان ديناً وهو ينوي قضاءه ٢/٨٠٥ .

٤ " سنن ابن ماجه - كتاب اللباس - باب لبس جلود الميتة إذا دبغت ٢/١١٩٣ .

٥ " موطأ مالك : أبو عبد الله الأصمعي مالك بن أنس (٥١٧٩/٩٣) دار إحياء التراث العربي مصر د/ت تحقيق / محمد فؤاد

عبد الباقي - كتاب الاستئذان - باب ما جاء في الفأرة تقع في السمن ٢/٩٧١ .

ثامناً : مرويات ميمونة - رضي الله عنها - في مسند الإمام أحمد .

- ٩٢- عن ابن عباس عن ميمونة - رضي الله عنها - : " ثم أن النبي - صلى الله عليه وسلم - مر بشاة لمولاة لميمونة ميته فقال ألا الشاة إهابها فذبغوه فاتفغوا به ، فقالوا يا رسول الله : إنها مية فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - إنما حرم أكلها " ١٠ .
- ٩٣- عن ابن عباس عن ميمونة - رضي الله عنها - : " أن فأرة وقعت في سمن فماتت فسئل النبي - صلى الله عليه وسلم - فقال : خذوها وما حولها فألقوه وكلوه " ١١ .
- ٩٤- عن ابن عباس عن ميمونة - رضي الله عنها - قالت : " ثم كنت أغتسل أنا ورسول الله - صلى الله عليه وسلم - من إناء واحد " ١٢ .
- ٩٥- عن ابن عباس عن ميمونة بنت الحارث - رضي الله عنها - قالت : " ثم كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - إذا اغتسل من الجنابة يبدأ فيغسل يديه ، ثم يخلو بيمينه علي شماله فيغسل فرجه ، ثم يضرب يده علي الأرض فيمسحها ، ثم يغسلها ، ثم يتوضأ للدفع للصلاة ، ثم يخلو علي رأسه وعلي سائر جسده ، ثم يتنحي فيغسل رجله " ١٣ .
- ٩٦- عن ابن عباس عن ميمونة - رضي الله عنها - زوج النبي - صلى الله عليه وسلم - قالت : " ثم أصبح رسول الله - صلى الله عليه وسلم - خائراً فقيل له مالك يا رسول الله أصبحت خائراً قال وعدني جبريل عليه السلام أن يلقاني وما أخلفني فلم يأته تلك الليلة ولا الثانية ولا الثالثة ثم اتهم رسول الله - صلى الله عليه وسلم - جرو كلب كان تحت نضد لنا فأمر به فأخرج ثم أخذ ماء فرش مكانه فجاء جبريل عليه السلام فقال وعدتني فلم أراك قال : إنا لا ندخل بيتاً فيه كلب ولا صورة فأمر يومئذ بقتل الكلاب قال حتى كان يستأن في كلب الحائط الصغير فيأمر به أن يقتل " ١٤ .
- ٩٧- عن عكرمة مولى ابن عباس عن ميمونة - رضي الله عنها - ثم : " أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - توضأ بفضل غسلها من الجنابة " ١٥ .
- ٩٨- عن عكرمة مولى ابن عباس عن ميمونة - رضي الله عنها - زوج النبي - صلى الله عليه وسلم - قالت : " ثم أجنبنا أنا ورسول الله - صلى الله عليه وسلم - فاغتسلت من جفنة

١٠ مسند أحمد : أبو عبد الله الشيباني أحمد بن حنبل (٥٢٤١/١٦٤) مؤسسة قرطبة / مصر د/ت حديث رقم ٢٦٨٣٨ . ٣٢٩/٦ .

٢٠	٢٦٨٣٩	حديث رقم	٣٢٩/٦	٢
٣٠	٢٦٨٤٠	حديث رقم	٣٢٩/٦	٣
٤٠	٢٦٨٤١	حديث رقم	٣٢٩/٦	٤
٥٠	٢٦٨٤٣	حديث رقم	٣٣٠/٦	٥
٦٠	٢٦٨٤٤	حديث رقم	٣٣٠/٦	٦

ففضلت فضة فجاء رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ليغتسل منها فقلت: "إني قد اغتسلت منها فقال: إن الماء ليس عليه جنابة أولاً ينجسه شيء فاعتسل منه" ^١.

٩٩- عن ابن عباس عن ميمونة - رضي الله عنها - زوج النبي - صلى الله عليه وسلم - ثم: "أنها استفتت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - في فأرة سقطت في سمن له جامد، فقال: ألقوها وما حولها وكلوه سمنكم" ^٢.

١٠٠- عن عبد الله بن شداد عن ميمونة - رضي الله عنها - ثم: "أن النبي - صلى الله عليه وسلم - صلى وعليه مرط لبعض نسائه وعليها بعضه قال وهي حائض" ^٣.

١٠١- عن عبد الله بن شداد عن ميمونة بنت الحارث - رضي الله عنها - قالت ثم كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يصلي علي الخمرة" ^٤.

١٠٢- عن عبد الله بن شداد بن الهاد قال سمعت خالتي ميمونة بنت الحارث - رضي الله عنها - زوج النبي رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ثم: "أنها كانت حائضاً وهي مفترشة بجذاء مسجد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وهو يصلي علي خمرته إذا سجد أصابني طرف ثوبه" ^٥.

١٠٣- عن عبد الله بن شداد قال: سمعت ميمونة - رضي الله عنها - زوج النبي - صلى الله عليه وسلم - تقول ثم كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقوم فيصلني من الليل وأنا نائمة إلي جنبه فإذا سجد أصابني ثيابه وأنا حائض" ^٦.

١٠٤- عن يزيد عن ميمونة - رضي الله عنها - قالت ثم: "كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يصلي علي الخمرة، فيسجد فيصيبني ثوبه وأنا إلي جنبه وأنا حائض" ^٧.

١٠٥- عن عبد الله بن أخي يزيد عن عمه عن ميمونة - رضي الله عنها - وهي خالته قالت ثم: "كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - إذا سجد وثم بهمة أرادت أن تمر بين يديه تجافي" ^٨.

١	مسنده أحمد	حديث رقم ٢٦٨٤٥	٣٣٠/٦
٢	مسنده أحمد	حديث رقم ٢٦٨٤٦	٣٣٠/٦
٣	مسنده أحمد	حديث رقم ٢٦٨٤٧	٣٣٠/٦
٤	مسنده أحمد	حديث رقم ٢٦٨٤٨	٣٣٠/٦
٥	مسنده أحمد	حديث رقم ٢٦٨٤٩	٣٣٠/٦
٦	مسنده أحمد	حديث رقم ٢٦٨٥٠	٣٣٠/٦
٧	مسنده أحمد	حديث رقم ٢٦٨٥١	٣٣١/٦
٨	مسنده أحمد	حديث رقم ٢٦٨٥٢	٣٣١/٦

١٠٦- عن منبوذ عن أمه قالت : كنت ثم ميمونة فأتاها ابن عباس ، فقالت : يا بني مالك شعراً رأسك ، قال : أم عمار مرجلتي حائض ، قالت ثم : أي بني وأين الحيضة من اليد ؟ كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يدخل على إحدانا وهي حائض ، فيضع رأسه في حجرها فيقرأ القرآن وهي حائض ، ثم تقوم إحدانا بخمرته فتضعها في المسجد وهي حائض ، أي بني وأين الحيضة من اليد " "١".

١٠٧- عن منبوذ عن أمه سمعته من ميمونة - رضي الله عنها - قالت ثم : " وكانت إحدانا تبسط لرسول الله - صلى الله عليه وسلم - الخمرة وهي حائض ثم يصلي عليها " "٢".

١٠٨- عن عبد الله بن سليل عن بعض أزواج النبي - صلى الله عليه وسلم - ميمونة - رضي الله عنها - وكان أخاها من الرضاعة : " أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال : ما من مسلم يصلي عليه أمة إلا شفعوا فيه " "٣".

١٠٩- عن ابن عباس أنه سمع ميمونة - رضي الله عنها - زوج النبي - صلى الله عليه وسلم - تقول ثم : " أكل رسول الله - صلى الله عليه وسلم - من كتف ثم فصلني ولم يتوضأ " "٤".

١١٠- عن يزيد عن ميمونة - رضي الله عنها - قالت ثم تزوجني رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ونحن حلال بعد ما رجعنا من مكة " "٥".

١١١- عن سالم عن ميمونة - رضي الله عنها - أنها : " استدانت ديناً فقيل لها تستدنين وليس عندك وفاؤه قالت : إني سمعت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقول ثم : ما من أحد يستدين ديناً يعلم الله أنه يريد أداءه إلا أداه " "٦".

١١٢- عن سليمان بن يسار عن ميمونة - رضي الله عنها - زوج النبي - صلى الله عليه وسلم - قالت ثم : " أعتقت جارية لي فدخل علي النبي - صلى الله عليه وسلم - فأخبرته بعنقها فقال : آجرك الله أما أنك لو كنت أعطيتها أخوالك كان أعظم أجراً " "٧".

١١٣- عن يزيد عن ميمونة - رضي الله عنها - قالت ثم : " كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - إذا سجد جافي حتى يري من خلفه بياض إبطيه " "٨".

١	٢٦٨٥٣	حديث رقم	٢٦٨٥٣	٣٣١/٦	١
٢	٢٦٨٥٤	حديث رقم	٢٦٨٥٤	٣٣١/٦	٢
٣	٢٦٨٥٥	حديث رقم	٢٦٨٥٥	٣٣١/٦	٣
٤	٢٦٨٥٦	حديث رقم	٢٦٨٥٦	٣٣١/٦	٤
٥	٢٦٨٥٨	حديث رقم	٢٦٨٥٨	٣٣٢/٦	٥
٦	٢٦٨٥٩	حديث رقم	٢٦٨٥٩	٣٣٢/٦	٦
٧	٢٦٨٦٠	حديث رقم	٢٦٨٦٠	٣٣٢/٦	٧
٨	٢٦٨٦١	حديث رقم	٢٦٨٦١	٣٣٢/٦	٨

١١٤- عن عبد الرحمن بن السائب بن أخي ميمونة الهلالية أن ميمونة - رضي الله عنها - قالت له ثم : " يا بن أخي ألا أرقبك برقية رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قلت : بلى قالت : بسم الله أرقبك والله يشفيك من كل داء فيك أذهب البأس رب الناس واشف أنت الشافي لا شافي إلا أنت " "١" .

١١٥- عن كريب مولي ابن عباس أنه قال سمعت ميمونة - رضي الله عنها - زوج النبي - صلى الله عليه وسلم - فتقول ثم : " أعتقت وليدة في زمان النبي - صلى الله عليه وسلم - فذكرت ذلك له فقال لي رسول الله - صلى الله عليه وسلم - لو أعطيتها أخوالك كان أعظم لأجرك " "٢" .

١١٦- عن عائشة وعطاء بن يسار عن ميمونة - رضي الله عنها - زوج النبي - صلى الله عليه وسلم - عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه قال ثم : " لا تنبذوا في الدباء ولا في المزفت ولا في الحنتم ولا في النقيير قال عبد الرحمن ولا في الجرار وكل مسكر حرام " "٣" .

١١٧- عن سليمان بن يسار عن ميمونة - رضي الله عنها - زوج النبي - صلى الله عليه وسلم - قالت ثم : " نهى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - عن الدباء والنقيير والجر والمقير وقال كل مسكر حرام " "٤" .

١١٨- عن ابن عباس أنه قال ثم : " إن امرأة اشتكت شكوي فقالت : لنن شفاني الله لأخرجن فأصلين في بيت المقدس فبرأت فتجهزت تريد الخروج فجاءت ميمونة - رضي الله عنها - زوج النبي - صلى الله عليه وسلم - تسلم عليها ، فأخبرتها ذلك فقالت اجلسي فكلي ما صنعت ، وصلي في مسجد الرسول فإني سمعت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقول : في صلاة فيه أفضل من ألف صلاة فيما سواه من المساجد إلا مسجد الكعبة " "٥" .

١١٩- عن عطاء بن يسار سألت ميمونة - رضي الله عنها - زوج النبي - صلى الله عليه وسلم - عن المسح علي الخفين قال قلت ثم : " يا رسول الله أكل ساعة يمسخ الإنسان علي الخفين ولا ينزعها قال نعم " "٦" .

٣٣٢/٦	حديث رقم ٢٦٨٦٤	١* مسند أحمد
٣٣٢/٦	حديث رقم ٢٦٨٦٥	٢* مسند أحمد
٣٣٢/٦	حديث رقم ٢٦٨٦٦	٣* مسند أحمد
٣٣٣/٦	حديث رقم ٢٦٨٦٧	٤* مسند أحمد
٣٣٣/٦	حديث رقم ٢٦٨٦٩	٥* مسند أحمد
٣٣٣/٦	حديث رقم ٢٦٨٧٠	٦* مسند أحمد

١٢٠- عن يزيد عن ميمونة - رضي الله عنها - زوج النبي - صلى الله عليه وسلم - تزوجها حلالاً وبني بها حلالاً وماتت بسرف فدفنها في الظلة التي بني فيها فنزلنا في قبرها أنا وابن عباس " " .

١٢١- عن بلال العبسي عن ميمونة - رضي الله عنها - قالت: " قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ثم ذات يوم كيف أنتم إذا مرج الدين وظهرت الرغبة واختلفت الأخوان وحرق البيت العتيق " .

١٢٢- عن عبيد الله بن رافع عن ميمونة - رضي الله عنها - زوج النبي - صلى الله عليه وسلم - قالت سمعت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقول ثم : " لا تزال أمتي بخير ما لم يفش فيهم ولد الزنى فإذا فشا فيهم ولد الزنى فيوشك أن يعمهم الله عز وجل بعقاب " " .

١٢٣- عن يزيد عن ميمونة - رضي الله عنها - زوج النبي - صلى الله عليه وسلم - قالت ثم : " كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - إذا سجد جافي بين يديه حتى يري من خلفه وضح إبطيه " " .

١٢٤- عن عبد الله بن الحرث عن ميمونة - رضي الله عنها - زوج النبي - صلى الله عليه وسلم - ثم : " أن النبي - صلى الله عليه وسلم - فاتته ركعتان قبل العصر فصلاهما بعد " " .

١٢٥- عن العالية بنت سميع أو سبيع أن ميمونة - رضي الله عنها - زوج النبي - صلى الله عليه وسلم - قالت ثم : " مر رسول الله - صلى الله عليه وسلم - برجال من قريش يجرون شاة لهم مثل الحمار فقال لهم رسول الله - صلى الله عليه وسلم - لو أخذتم إهابها قالوا : إنها ميتة قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يظهرها الماء والقرظ " " .

١٢٦- عن ابن عباس أن ميمونة - رضي الله عنها - زوج النبي - صلى الله عليه وسلم - قالت سمعت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقول ثم : " صلاة في مسجدي هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه إلا مسجد الكعبة " " .

٣٢٣/٦	حديث رقم ٢٦٨٧١	"١" مسند أحمد
٣٢٣/٦	حديث رقم ٢٦٨٧٢	"٢" مسند أحمد
٣٢٣/٦	حديث رقم ٢٦٨٧٣	"٣" مسند أحمد
٣٢٣/٦	حديث رقم ٢٦٨٧٤	"٤" مسند أحمد
٣٢٣/٦	حديث رقم ٢٦٨٧٥	"٥" مسند أحمد
٣٢٣/٦	حديث رقم ٢٦٨٧٦	"٦" مسند أحمد
٣٢٣/٦	حديث رقم ٢٦٨٧٨	"٧" مسند أحمد

١٢٧- عن يزيد بن أخي ميمونة عن ميمونة - رضي الله عنها - قالت ثم : " أن النبي -
صلي الله عليه وسلم - تزوجها وهما حلالان بسرف بعدما رجع " ١ .

١٢٨- عن ابن عباس عن خالته ميمونة - رضي الله عنها - قالت ثم : " وضعت للنبي -
صلي الله عليه وسلم - غسلًا فاغتسل من الجنابة ثم أتيت به ثوب حين اغتسل فقال بيده هكذا يعني
رده " ٢ .

١٢٩- عن ابن عباس عن خالته ميمونة - رضي الله عنها - قالت ثم : " وضعت للنبي -
صلي الله عليه وسلم - غسلًا فاغتسل من الجنابة وأكفأ الإناء بشماله علي يمينه فغسل كفيه ثلاثاً ثم
أدخل يده في الإناء فأفاض علي فرجه ثم ذلك يده بالحائط أو الأرض ثم مضمض واستنشق ثلاثاً
وغسل وجهه ثلاثاً وذرعيه ثلاثاً ، ثم أفاض علي رأسه ثلاثاً ثم أفاض علي سائر جسده الماء ثم
تنحي فغسل رجليه " ٣ .

١٣٠- عن أبي خالد الوالبي عن ميمونة بنت الحرث - رضي الله عنها - قالت : " قال
رسول الله - صلي الله عليه وسلم - ثم : الكافر يأكل في سبعة أمعاء والمؤمن يأكل في معي
واحدة " ٤ .

١٣١- عن عبد الله بن شداد عن ميمونة - رضي الله عنها - ثم : " أن النبي - صلي الله
عليه وسلم - كان يباشرها وهي حائض فوق الإزار " ٥ .

١٣٢- عن ابن عباس عن ميمونة - رضي الله عنها - زوج النبي - صلي الله عليه وسلم
- قالت ثم : " أن النبي - صلي الله عليه وسلم - سئل عن فأرة وقعت في سمن قال خذوها وما
حولها فالفقوها " ٦ .

١٣٣- عن عبد الله بن شداد عن خالته ميمونة - رضي الله عنها - عن النبي - صلي الله
عليه وسلم - ثم : " أنه كان يصلي علي الخمرة " ٧ .

١ " مسند أحمد	حديث رقم ٢٦٨٨٤	٣٣٥/٦ .
٢ " مسند أحمد	حديث رقم ٢٦٨٨٥	٣٣٥/٦ .
٣ " مسند أحمد	حديث رقم ٢٦٨٨٦	٣٣٥/٦ .
٤ " مسند أحمد	حديث رقم ٢٦٨٨٨	٣٣٥/٦ .
٥ " مسند أحمد	حديث رقم ٢٦٨٨٩	٣٣٥/٦ .
٦ " مسند أحمد	حديث رقم ٢٦٨٩٠	٣٣٥/٦ .
٧ " مسند أحمد	حديث رقم ٢٦٨٩٢	٣٣٥/٦ .

١٣٤- عن نديبة مولاة ميمونة - رضي الله عنها - زوج النبي - صلى الله عليه وسلم - ثم : " أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - كان يباشر المرأة من نساته وهي حائض إذا كان عليها إزار يبلغ أنصاف الفخذين أو الركبتين محتجزة به " ١ .

١٣٥- عن ابن عباس قال أخبرتني ميمونة - رضي الله عنها - زوج النبي - صلى الله عليه وسلم - ثم : " أن شاة ماتت فقال النبي - صلى الله عليه وسلم - ألا دبغتم إهابها فاستمتعتم به " ٢ .

١٣٦- عن عبد الله بن شداد بن الهاد قال سمعت ميمونة - رضي الله عنها - زوج النبي - صلى الله عليه وسلم - تقول ثم : " كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - إذا أراد أن يباشر امرأة من نساته وهي حائض أمرها فاتترت " ٣ .

١٣٧- عن كريب مولي ابن عباس عن ابن عباس عن ميمونة بنت الحارث - رضي الله عنها - قالت ثم : " وضعت لرسول الله - صلى الله عليه وسلم - غسلًا وسترته فصب علي يده فغسلها مرة أو مرتين قال سليمان - أحد رواة الحديث - فلا أدري أذكر الثالثة أم لا ، قال ثم أفرغ يمينه علي شماله فغسل فرجه ، ثم ذلك يده وضوء أو بالحائط ، ثم مضمض واستنشق وغسل وجهه ويديه وغسل رأسه ، ثم صب علي جسده ، ثم تنحي فغسل قدميه قالت فنأوتته خرقة قال فقال هكذا وأشار بيده أن لا أريدها " ٤ .

تاسعاً :- مرويات ميمونة - رضي الله عنها - في سنن الدارمي :

١٣٨- عن ابن عباس قال سألت ميمونة - رضي الله عنها - خالتي عن غسل النبي - صلى الله عليه وسلم - من الجنابة فقالت : " كان يؤتي بالإتاء فيفرغ يمينه علي شماله فيغسل فرجه وما أصابه ، ثم يتوضأ الدفع للصلاة ، ثم يغسل رأسه وسائر جسده ، ثم يتحول فيغسل رجله ، ثم يؤتي بالمنديل فيضعه بين يديه فينفض أصابعه ولا يمسه " ٥ .

١٣٩- عن ابن عباس عن ميمونة - رضي الله عنها - ثم : " أن فأرة وقعت في سمن فماتت فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ألقوها وما حولها وكلوه " ٦ .

١٠	مسند أحمد	حديث رقم ٢٦٨٩٣	٣٣٥/٦ .
٢٠	مسند أحمد	حديث رقم ٢٦٨٩٥	٣٣٦/٦ .
٣٠	مسند أحمد	حديث رقم ٢٦٨٩٨	٣٣٦/٦ .
٤٠	مسند أحمد	حديث رقم ٢٦٨٩٩	٣٣٦/٦ .

٥ "سنن الدارمي : أبو محمد الدارمي عبد الله عبد الرحمن (١٨١ هـ - ٢٥٥ هـ) دار الكتاب العربي - بيروت ١٤٠٧ - الطبعة الأولى - تحقيق فواز أحمد زمرلي ، خالد السبع العلمي - كتاب الطهارة - باب المنديل بعد الوضوء ١٩٤/١ .

٦ "سنن الدارمي - كتاب الطهارة - باب الفأرة تقع في السمن ٢٠٤/١ .

- ١٤٠- عن كريب مولى ابن عباس عن ميمونة- رضي الله عنها - قالت ثم : وضعت للنبي - صلى الله عليه وسلم - ماء فأفرغ علي يده فجعل يوصل فرجه فلما فرغ مسحها وضوء أو بحائط شك سليمان ثم تمضمض واستنشق فغسل وجهه وذراعه وصب علي رأسه وجسده ، فلما فرغ تتحي فغسل رجله فأعطيته ملحفة فأبى وجعل ينفذ بيده قالت فسترته حتى اغتسل ، قال سليمان فذكر سالم أن غسل النبي رسول الله - صلى الله عليه وسلم - هكذا كان من الجنابة " ١" .
- ١٤١- عن عبد الله بن شداد عن ميمونة- رضي الله عنها - قالت ثم : كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يباشر المرأة من نساته فوق الإزار وهي حائض " ٢" .
- ١٤٢- عن نديه مولاة ميمونة عن ميمونة - رضي الله عنها - زوج النبي - صلى الله عليه وسلم - ثم : " أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - كان يباشر المرأة من نساته وهي حائض إذا كان عليها إزار يبلغ أنصاف الفخذين أو الركبتين محتجزة " ٣" .
- ١٤٣- عن يزيد عن ميمونة بنت الحارث - رضي الله عنها - قالت ثم : كان النبي - صلى الله عليه وسلم - إذا سجد جافي حتى يري من خلفه وضح إبطيه " ٤" .
- ١٤٤- عن يزيد عن ميمونة - رضي الله عنها - قالت ثم : كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - إذا سجد جافي حتى لو شاعت بهمة تمر تحته لمرت " ٥" .
- ١٤٥- عن يزيد عن ميمونة- رضي الله عنها - زوج النبي - صلى الله عليه وسلم - قالت ثم : " كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - إذا سجد خوي بيديه يعني جنح حتى يري وضح إبطيه من ورائه وإذا قعد اطمأن علي فخذة اليسرى " ٦" .
- ١٤٦- عن عبد الله بن شداد عن ميمونة - رضي الله عنها - ثم : " أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - كان يصلي علي الخمرة " ٧" .
- ١٤٧- عن يزيد أن ميمونة- رضي الله عنها - قالت : " تزوجني رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ونحن حلالان بعدما رجع من مكة بسرف " ٨" .

- ١* سنن الدارمي - كتاب الطهارة - باب في الغسل من الجنابة ٢٠٨/١ .
- ٢* سنن الدارمي - كتاب الطهارة - باب مباشرة الحائض ٢٦٠/١ .
- ٣* سنن الدارمي - كتاب الطهارة - باب مباشرة الحائض - ٢٦٢/١ .
- ٤* سنن الدارمي - كتاب الصلاة - باب التجافي في السجود ٣٥١/١ .
- ٥* سنن الدارمي - كتاب الصلاة - باب التجافي في السجود ٣٥١/١ .
- ٦* سنن الدارمي - كتاب الصلاة - باب في السجود ٣٥٢/١ .
- ٧* سنن الدارمي - كتاب الصلاة - باب الصلاة على الخمرة ٢٦٨/١ .
- ٨* سنن الدارمي - كتاب المناسك - باب في تزويج المحرم ٥٨/٢ .

١٤٨- عن ابن عباس عن ميمونة- رضي الله عنها - ثم : " أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - سئل عن فأرة وقعت في السمن فقال ألقوها وما حولها وكلوه " .

١٤٩- عن ابن عباس عن ميمونة- رضي الله عنها - عن النبي- صلى الله عليه وسلم - نحوه . قال أبو محمد إذا كان ذائباً أهریق " ٢٨ " .

١ " سنن الدارمي - كتاب الأظعمة - باب الفأرة تقع في السمن فماتت ١٤٩/٢ .
٢ " سنن الدارمي - كتاب الأظعمة - باب الفأرة تقع في السمن فماتت ١٤٩/٢ .

القسم الثاني

الدراسة الفقهية للمرويات

غسل النبي صلى الله عليه وسلم

الحديث :

عن ميمونة - رضي الله عنها - أنها قالت : وضعت للنبي - صلى الله عليه وسلم - وضوء الجنابة ، فأفرغ علي يديه فغسلها مرتين أو ثلاثاً ، ثم أفرغ بيمينه علي شماله فغسل مذاكيره، ثم ضرب بيده الأرض أو الحائط مرتين أو ثلاثاً، ثم تمضمض واستنشق وغسل وجهه وذراعيه ، ثم أفاض الماء علي رأسه، ثم غسل جسده، ثم تنحى عن مقامه فغسل رجله ، فأثيته بالمنديل فلم يردّها ، وجعل ينفذ الماء بيديه. ^١ .

فقه الحديث :

يستفاد من هذا الحديث وغيره مما روي في هذا الباب أنه يجب الغسل من الجنابة ، وهو واجب بوجوب الصلاة ، لأن ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب ^٢ كما يستفاد من هذا الحديث كيفية الغسل الصحيحة المروية عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وهي : غسل اليدين مرتين أو ثلاثاً قبل أن توضع في الماء ، وغسل المذاكير ، والمقصود بذلك الاستنجاء بغسل مواضع النجاسة من بول أو غائط ، وذلك اليدين بالأرض أو بحائط ، لإزالة رائحة النجاسة من اليدين بقدر المستطاع ، ثم الوضوء الكامل كما جاء في الحديث إلا أنه يجوز تأخير غسل الرجلين إلي ما بعد الغسل .

وينبغي علي المغتسل أن يتعهد شعره ، لكي يصل الماء إلي بشرة رأسه ، وكذا عليه أن يغسل براحمه ، وهي ما بين الأصابع وخلف الأذن .

وفي الحديث ردّ النبي - صلى الله عليه وسلم - المنديل ، ليس لأن استعماله حرام ، ولكنه - صلى الله عليه وسلم - لم يردّ تنشيف أعضائه وأخذ ينفذ الماء عنها ، لأنه لو كان حراماً لبيّن النبي - صلى الله عليه وسلم - ذلك وأخبر به ، ولذلك يبقى حكم التنشيف علي الإباحة ، لأن الأصل في الأشياء الإباحة ، وتركه - صلى الله عليه وسلم - لا يدل علي الكراهية .

جاء في المغني أنه : " لا بأس بتنشيف الأعضاء بالمنديل من بلل الوضوء والغسل قال الخلال : المنقول عن أحمد - رحمه الله - أنه لا بأس بالتنشيف بعد الوضوء ، وممن روي عنه أخذ

^١ - تم تخريجه في القسم الأول .

^٢ - راجع الإبهاج في شرح المنهاج علي منهاج الوصول إلى علم الأصول للفاضل البيضاوي (٦٨٥هـ) : تأليف علي بن عبد الكافي السبكي (٧٥٦) وولده تاج الدين عبد الوهاب (٧٧١هـ) ١١٣/١ - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - ط ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .

المنديل بعد الوضوء عثمان والحسن بن علي وأنس وكثير من أهل العلم ، ونهى عنه جابر بن عبد الله ، وكرهه عبد الرحمن بن مهدي وجماعة من أهل العلم والأول أصح ، لأن الأصل الإباحة .^{١١} " بينما يستحب ترك التنشيف عند الزيدية ، لاحتجاجهم بقول ميمونة - رضي الله عنها - : " ثم أتيتها بالمنديل فردّه . " وقالوا : في قول ميمونة دليل علي عدم شرعية تنشيف الأعضاء .^{١٢} "

ولا يجب الوضوء أثناء الغسل من الجنابة ، بل هو سنة من سنن الغسل ، قال ابن عبد البر : المغتسل من الجنابة إذا لم يتوضأ ، وعمّ جميع جسده فقد أذى ما عليه ، لأن الله تعالى إنما افترض علي الجنب الغسل من الجنابة دون الوضوء بقوله تعالى : " وإن كنتم جنباً فاطهروا . " ^{١٣} " ، وهو إجماع لا خلاف فيه بين العلماء ، إلا أنهم استحبوا الوضوء قبل الغسل بالإجماع تأسيساً برسول الله - صلي الله عليه وسلم - ولأنه أعون علي الغسل وأهدب فيه^{١٤} .

ويستفاد من الحديث أيضاً جواز نظر المرأة إلي فرج زوجها والعكس ، فالرجل له أن ينظر إلي فرج امرأته سواء كانت زوجته أو أمته التي يحل له وطؤها ، وهذا ما ذهب إليه بعض أهل العلم منهم ابن حزم في كتابه المحلى مستدلاً علي صحة ما ذهب إليه بهذا الحديث الذي بين أيدينا ، وبأحاديث أخرى كغسله - صلي الله عليه وسلم - مع زوجاته - رضي الله عنهم جميعاً - من إناء واحد ، كما استدل بقوله تعالى : " والذين هم لفروجهم حافظون إلا علي أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم فإتيم غير ملومين . " ^{١٥} .

أما أركان الغسل فاثنتان : النية وتعميم جميع البدن بالماء^{١٦} .

أما موجباته فهي : خروج المنى بشهوة سواء من الرجل أو المرأة في النوم أو في اليقظة ، والتقاء الختاتين ، وانقطاع الحيض أو النفاس ، والدخول في الإسلام بعد الكفر أو الردة ، وكذا يجب الغسل بعد الموت ^{١٧} .

ويستفاد من الحديث وجوب ستر العورة عند الغسل ، لأن سترها واجب ، لقول ميمونة - رضي الله عنها - : " سترت النبي - صلي الله عليه وسلم - فاغتسل من الجنابة .. "

^{١١} المغنى لابن قدامة ٩٥/١ ، وراجع كشف القناع عن متن الإقناع : منصور بن يونس بن إدريس البهوتي ١٠٦/١ - دار الفكر - بيروت ١٤٠٢ هـ .

^{١٢} سبل السلام ٩١/١

^{١٣} المائدة : ٦

^{١٤} المغنى ١٣٩/١

^{١٥} المؤمنون : ٦٥ ، وراجع المحلى لابن حزم ٣٣/١٠

^{١٦} راجع المغنى ١٤٠/١

^{١٧} منهاج المسلم : أبو بكر جابر الجزائري ص ١٤٨ أضواء المنار - مكتبة الإيمان بالمنصورة د/ت

وإذا كان قد اجتمع شيطان يوجبان الغسل ونوى المغتسل الطهارة منهما جميعاً أجزاءه غسل واحد وهذا ما ذهب إليه أكثر أهل العلم وهم عطاء وربيعه ومالك والشافعي وإسحاق وأصحاب الرأي ، والحنابلة ، لأنهما سببان يوجبان الغسل ، فأجزأ الغسل الواحد عنهما كحيض وجنابة .^{١١} .

وصفة الغسل المسنونة عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أن يبدأ المغتسل بغسل يديه قبل إدخالهما في الإناء إذا كان مستيقظاً من النوم ، ثم يغسل فرجه بشماله ، ثم يدلك يده بالأرض ، لأجل إزالة الرائحة من اليد ، فإذا تبقت رائحة في اليد فلا بأس بذلك ، ثم يتوضأ قبل غسل أعضائه وضوءاً كاملاً ، وسله أن يؤخر غسل رجليه إلى ما بعد الغسل ، ثم يفيض الماء على رأسه بثلاث حثيات من الماء مع تعهد أصول الشعر ، لوصل الماء إلى البشرة (أي فروة الشعر) ، ثم يفيض الماء على جسده بادناً بشقه الأيمن ثم شقه الأيسر ، لأن النبي - صلى الله عليه وسلم - كان يعجبه التيمن في تنعله وترجله وطهوره وفي شأنه كله ..^{١٢} مع الدلك لما يمكن ذلك من الأعضاء وهو سنة .

والمرأة إذا اغتسلت غسلها لجنابة لا يجب عليها أن تنقض شعرها (أي ضفائرها) ، لقوله - صلى الله عليه وسلم - لأم سلمة حين سألته قائلة : " إني امرأة أشد ضفر رأسي ، أفأنقضه لغسل الجنابة ، قال لا ، إنما يكفئك أن تحثي علي رأسك ثلاث حثيات ، ثم تفيضين عليك الماء فتطهرين ."^{١٣} أما في غسلها للحيض أو النفاس فقد اختلف العلماء في ذلك ، فمنهم من قال بجواز نقض شعرها ، لأنه في رواية للحديث السابق قال - صلى الله عليه وسلم - " والحيضة " ، ومنهم من أوجب عليها نقض شعرها عند الغسل من الحيض والنفاس ، لقوله - صلى الله عليه وسلم - لعائشة - رضي الله عنها - : " انقضسي شعرك واغتسلي . "^{١٤} وممن ذهب إلى وجوب نقض الشعر الجنابة والشافعية .^{١٥}

وأرى أن المرأة تنقض شعرها في غسلها من الحيض أو النفاس احتياطاً في باب الطهارة ، ولأن ذلك لا يتكرر منها إلا كل حين وآخر والله تعالى أعلى وأعلم .

^{١١} راجع المهذب : أبو إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي ٣٢/١ دار الفكر بيروت د/ت ، والمعنى ١٤٠/١

^{١٢} راجع صحيح البخاري - كتاب اللباس - باب الترحيل والتميم فيه ٢٢١٥/٥ .

^{١٣} السنن الصغرى : أحمد بن الحسين بن علي البيهقي أبو بكر - مكتبة الدار - المدينة المنورة ط ١٤١٠هـ - باب كيفية الغسل ١١٨/١ .

^{١٤} سنن ابن ماجه - كتاب الطهارة وسننها - باب في الحائض كيف تغتسل ٢١٠/١ .

^{١٥} راجع دليل الطالب : مرعي بن يوسف الحنبلي ص ١٥ - المكتب الإسلامي / بيروت ط ٢-١٣٨٩هـ ، والمهذب للشيرازي ٣١/١ .

الطهارة بغسل طهور المرأة

الحديث :-

عن ميمونة - رضي الله عنها - قالت : " ثم أجنبنا أنا ورسول الله - صلى الله عليه وسلم - فاعتسلت من جفنة ، ففضلت فضلة ، فجاء رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ، ليعتسل منها ، فقلت : إني قد اعتسلت منها ، فقال: إن الماء ليس عليه جنابة أولاً يتجسه شيء ، فاعتسل منه " ^١ .
وعن ميمونة - رضي الله عنها - قالت : " ثم كنت أعتسل أنا ورسول الله - صلى الله عليه وسلم - من إناء واحد . " ^٢ .

وعن ميمونة - رضي الله عنها - أن النبي - صلى الله عليه وسلم - : " توضأ بفضل غسلها من الجنابة . " ^٣ .

فقه الحديث :-

لقد وردت أحاديث في الطهارة من فضل المرأة ، منها ما ذكرته آنفاً ، وهي تشير إلى جواز التطهر بفضل المرأة ، ووردت أحاديث أخرى تشير إلى المنع من فضل طهور المرأة .

أما التي تشير إلى المنع من فضل المرأة فحديث النبي - صلى الله عليه وسلم - وفيه : " نهى النبي - صلى الله عليه وسلم - أن يتوضأ الرجل بفضل المرأة . " ^٤ ، ويبدو ظاهراً من هذه الأحاديث التي تفيد الجواز والأخرى التي تفيد المنع التعارض ، وفي هذه الحال تحاول الجمع بين هذه الأحاديث إذا كان يمكننا الجمع بينها ، وإلا رجحنا بينها .

فقد ذهب الخطابي - رحمه الله - جمعاً بين الأحاديث إلى أن النهي الوارد في هذه الأحاديث عن فضل المرأة يُقصدُ به النهي عن استعمال الماء المتساقط من الأعضاء باعتباره قد صار مستعملاً ، والجواز علي ما بقي من الماء " ^٥ .

بينما جمع الحافظ ابن حجر بين هذه الأحاديث جمعاً حسناً ، حيث جعل النهي الوارد في الأحاديث على التنزيه بقريئة أحاديث الجواز ، ومنها أحاديث الباب المذكورة التي تفيد بأن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - كان يغتسل بفضل ميمونة . " ^٦ .

^١ سبق تخريجه في القسم الأول .

^٢ سبق تخريجه في القسم الأول .

^٣ سبق تخريجه في القسم الأول .

^٤ سنن الترمذي - كتاب أبواب الطهارة - باب ما جاء في كراهية فضل طهور المرأة ٩٢/١ .

^٥ راجع نيل الأوطار ٣٢/١ .

^٦ صحيح مسلم - كتاب الحيض - باب وغسل أحدهما بفضل الآخر ٢٥٧/١ .

وقد ذهب أكثر أهل العلم إلي جواز طهارة الرجل من فضل المرأة ، للأخبار الصحيحة الواردة عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - التي تفيد ذلك ، وهو مذهب مالك والشافعي وأبي حنيفة بينما كرهه الإمام أحمد - رحمه الله - وإسحاق مقيداً ذلك بخلوة المرأة بالماء أما إذا لم تخل ، فلا بأس بالتطهر بفضلها ، وحملوا حديث ميمونة علي أنها لم تخل به جميعاً^١.

أما غسل الرجل والمرأة ووضوءهما جميعاً ، فلا اختلاف فيه ، لقول أم سلمة - رضي الله عنها - : " كنت أغتسل أنا ورسول الله - صلى الله عليه وسلم - من إناء واحد من الجنابة"^٢.

وعن عائشة - رضي الله عنها - قالت : " كنت أغتسل أنا ورسول الله - صلى الله عليه وسلم - من إناء واحد تختلف أيدينا فيه من الجنابة ."^٣.

بينما مذهب ابن حزم الظاهري المنع مطلقاً ، جاء في المحلى أن : " كل ماء توضأت امرأة حائض أو اغتسلت فأفضلت منه فضلاً ، لم يحل لرجل الوضوء من ذلك الفضل ولا الغسل منه سواء وجدوا ماء آخر أو لم يجدوا غيره ، وفرضهم التيمم حينئذ ، وحلال شربه للرجال والنساء ، وجائز الوضوء به والغسل للنساء علي كل حال ، ولا يكون فضلاً إلا أن يكون أقل مما استعملته منه ، فإن كان مثله أو أكثر ، فليس فضلاً ، والوضوء والغسل به جائز للرجال والنساء أما فضل الرجال فالوضوء به والغسل جائز للرجل والمرأة إلا أن يصح خبر في نهى المرأة عنه فننق عنه ، فإن توضأ الرجل والمرأة من إناء واحد أو اغتسلا من إناء واحد يعترفان معاً فذلك جائز برهان ذلك حديث الحكم بن عمرو الغفاري " أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - نهى أن يتوضأ الرجل بفضل ظهور المرأة ."^٤ وحديث عبد الله بن سرجس : " أن النبي - صلى الله عليه وسلم - نهى أن يغتسل الرجل بفضل وضوء المرأة ."^٥ . وروي مالك عن نافع عن ابن عمر - رضي الله عنهم - أنه لا بأس بفضل المرأة ما لم تكن حائضاً أو جنباً .

وقد ضعف ابن حزم الخبرين اللذين يجيزان استعمال فضل المرأة ، حتى أنه قال : لو قلنا بصحة الخبرين في جواز الغسل أو الوضوء بفضل المرأة ، فنحن علي يقين من أن حكم هذين الخبرين منسوخ قطعاً حين نطق النبي - صلى الله عليه وسلم - بالنهي عما فيهما "^٦ .

^١- بداية المجتهد ٢٣/١ ، الأم ٨/١ ، المغنى ١٣٦/١ وما بعدها

^٢- متفق عليه

^٣- متفق عليه .

^٤- سبق تخريجه .

^٥- المحلى ٢١١/١ وما بعدها .

^٦- راجع المحلى ٢١٥/١ .

والمدقق في نصوص المحلي يجد أن ابن حزم الفقيه الوحيد الذي قال بالنسخ في هذه المسألة ، ولا أدري كيف قال بالنسخ في هذه المسألة ، ولم يقل بذلك أحد من الفقهاء ، لأن الفقهاء في هذه المسألة إما أنهم جمعوا بين هذه الأخبار كلها ، أو قاموا بالترجيح بينها ، ولم يقولوا بالنسخ كما أن قدر الماء الفائض الذي بناء عليه حدّد كون الماء فضلاً أو لا لم يقل به أحد أيضاً ولم يرد فيه نص يحدد هذا القدر الفائض من الماء الذي استعملته المرأة ، حتى يُقال هذا الماء فضل أم لا .
والقارئ لنصوص المحلي يجد أن ابن حزم قد وقف على ظاهر النصوص ، بل وضعف الأحاديث التي صححها غيره من أئمة الحديث .

والخلاصة :

أن طهارة الرجل بفضل طهور المرأة جائز ، لا شك في ذلك للأحاديث الواردة التي تفيد ذلك ، لأن الماء ليس عليه جنابة ولا ينجس باستعمال المرأة وتطهرها منه ، ولفعله ذلك - صلى الله عليه وسلم - بتطهره من فضل ميمونة رغم أنها أخبرته بأنها اغتسلت من هذا الماء وهي جنب ، فأخبرها - صلى الله عليه وسلم - أن الماء لا ينجسه شيء ، وليس عليه جنابة .
أما الأحاديث الأخرى التي تفيد المنع ، فإما أن تحمل على الماء المتساقط من أعضاء المرأة أثناء تطهرها بالماء ، أو تحمل على الكراهة التنزيهية ، ولأنه يجوز للمرأة التطهر من فضل طهور المرأة ، فيجوز كذلك للرجل أن يتطهر بفضل طهور المرأة ، لأن الماء واحد وهو ماء طهور والله تعالى أعلى وأعلم .

نكاح المهرم

الحديث :-

عن يزيد حدثتني ميمونة بنت الحارث - رضي الله عنها : " ثم أن رسول الله - صلي الله عليه وسلم - تزوجها وهو حلال قال : وكانت خالتي وخالة ابن عباس . " ^١ .

وعن يزيد ابن أخي ميمونة عن ميمونة - رضي الله عنها - قالت : " ثم تزوجني رسول الله - صلي الله عليه وسلم - ونحن حلالان بسرف . " ^٢ .

وعن يزيد عن ميمونة - رضي الله عنها - : " ثم أن رسول الله - صلي الله عليه وسلم - تزوجها وهو حلال ، وبني بها حلالاً ، وماتت بسرف ودفناها في الظلة التي بنى بها فيها وهو حلال . " ^٣ .

وعن يزيد عن ميمونة - رضي الله عنها - قالت : " ثم تزوجني رسول الله - صلي الله عليه وسلم - ونحن حلال بعد ما رجعنا من مكة . " ^٤ .

وعن يزيد عن ميمونة - رضي الله عنها - زوج النبي - صلي الله عليه وسلم - تزوجها حلالاً ، وبني بها حلالاً ، وماتت بسرف ، فدفناها في الظلة التي بنى فيها ، فنزلنا في قبرها أنا وابن عباس . " ^٥ .

فقه الحديث :

وردت أحاديث تدل علي حرمة نكاح المحرم أثناء إحصامه وكذا حرمة إنكاح غيره ، وهي الولاية في النكاح ، فلا تجوز هذه الولاية أثناء الإحصام ، وكذا حرمة أن يخطب للنفسه أو لغيره .
وورد حديث آخر ظاهره التعارض مع هذه الأحاديث ، وهو حديث ابن عباس الذي ذكر فيه :
" أن النبي - صلي الله عليه وسلم - تزوج ميمونة وهو محرم . " ^٦ .

^١ سبق تخريجه في القسم الأول .

^٢ سبق تخريجه في القسم الأول .

^٣ سبق تخريجه في القسم الأول .

^٤ سبق تخريجه في القسم الأول .

^٥ سبق تخريجه في القسم الأول .

^٦ صحيح مسلم - كتاب النكاح - باب تحريم نكاح المحرم وكراهة خطبته ١٠٣١/٢ .

وقد أجيب علي هذا التعارض بما يأتي :

أولاً :- حديث ابن عباس رغم صحته إلا أنه مخالف لرواية أكثر الصحابة ، ولم يروه كذلك إلا ابن عباس .

ثانياً :- قيل بأنه - صلي الله عليه وسلم - تزوجها وهو محرم أي في أرض الحرم وهو حلال ، أو في الشهر الحرام ، فأطلق ابن عباس - رضي الله عنه - علي من في الحرم أنه محرم ، وهذا بعيد .

ثالثاً : أجيب عن ذلك بأنه - أي حديث ابن عباس - معارض لرواية ميمونة - رضي الله عنها - نفسها ، وهي صاحبة القصة ، وكذا معارض لرواية أبي رافع الصحابي الجليل الذي كان السفير بينهما في موضوع النكاح ، وهما أخبر بذلك من ابن عباس - رضي الله عنه - رغم أن رواية ابن عباس ثابتة . " " " .

رابعاً :- أجيب بأن فعله - صلي الله عليه وسلم - مخصص له من عموم ذلك القول علي فرض أن رواية ابن عباس - رضي الله عنه - أرجح من رواية غيره ، إذا فرض تأخر الفعل عن القول " " وهذا ما ذكره صاحب المغني في كتابه حيث قال : " ثم لو صح الحديثان ، كان تقديم حديثنا أولى ، لأنه قول النبي - صلي الله عليه وسلم - وذلك فعله ، والقول أكد ، لأنه يحتمل أن يكون مختصاً بما فعله . " " " .

خامساً : حدث في زمن عمر - رضي الله عنه - أن طريفاً نكح امرأة وهو محرم ، فردَّ عمر - رضي الله عنه - نكاحه ، وكذا ردَّ زيد بن ثابت نكاح المحرم . " " وهذا إن دلَّ علي شئ إنما يدل علي حرمة نكاح المحرم ، إذ لو كان نكاحه حلالاً ما اجترأ عمر - رضي الله عنه - ولا غيره من صحابة رسول الله - صلي الله عليه وسلم - علي رده ، وهم أخبر الناس بسنة المصطفى - صلي الله عليه وسلم - وأحكام التشريع .

سادساً : طعن بعض السلف الصالح في رواية ابن عباس - رضي الله عنهما - فروي أبو داود عن سعيد بن المسيب قال : وهم ابن عباس في قوله : " تزوج ميمونة وهو محرم . " " " وقد ذكر

^{١١} راجع سبل السلام للصنعاني ١٩٢/٢ .

^{١٢} راجع نيل الأوطار ٨٢/٥ .

^{١٣} المغني ١٥٨/٣ .

^{١٤} راجع الأم للإمام الشافعي ١٧٨/٥ .

^{١٥} شرح العمدة ١٩٤/٣ وما بعدها .

الآمدى في كتابه الإحكام كيفية الترجيح بين منقولين فقال بعد أن ذكر ستة ترجيحات : " السابع : أن يكون روى أحد الخبرين مباشراً لما رواه ، فرواية المباشر تكون أولى ، لكونه أعرف بما روي ، وذلك كرواية أبي رافع أن النبي - صلى الله عليه وسلم - نكح ميمونة - رضي الله عنها - وهو حلال ، فإنه يرجح علي رواية ابن عباس أنه نكحها وهو حرام ، لأن أبا رافع كان هو السفير بينهما والقابل لنكاحها عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - الثامن : أن يكون أحد الراويين هو صاحب القصة ، كما روت ميمونة - رضي الله عنها - أنها قالت : تزوجني رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ونحن حلالان ، فإنها تقدم علي رواية ابن عباس ، لكونها أعرف بحال العقد من غيرها لشدة اهتمامها . " ١١ .

كما ذكر صاحب شرح العمدة أن ابن عباس كان إذ ذاك صبياً له نحو من عشر سنين ، وقد يخفي علي من هذه سنه تفاصيل الأمور التي جرت في زمنه . " ١٢ .

هذا وقد اختلف الفقهاء في نكاح المحرم إلي رأيين :

الأول : لجمهور الفقهاء ، وقد ذهب الجمهور إلي أن نكاح المحرم حرام ، وأنه يجب فسخه ، فليس للمحرم أن يَنْكحَ أو يَنْكَحَ .

وهو مذهب مالك والشافعي والحنابلة والليث والأوزاعي والظاهرية وهو قول عمر وعلي وابن عمر وزيد بن ثابت - رضي الله عنهم أجمعين " ١٣ .

فإن نكح فالنكاح باطل ويفسخ ، ولها مهر المثل إن لم يكن لها مهر مسمى .

وحجة الجمهور فيما ذهبوا إليه حديث عثمان بن عفان - رضي الله عنه - الذي رواه عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - حيث قال الرسول - صلى الله عليه وسلم - : " لا يَنْكَحُ المحرم ولا يَنْكَحُ ولا يَخْطُبُ ولا يَخْطُبُ له " ١٤ .

الثاني : لعطاء وعكرمة وأبي حنيفة والثوري ، حيث قالوا : يجوز نكاح المحرم ، لأنه كما يجوز له أن يشترى الجارية للوطء ، يجوز له النكاح في الإحرام مع تأخير الوطء ، فلا يَحْرَمُ الإحرام النكاح ، وحجتهم في ذلك حديث ابن عباس - رضي الله عنهما - أن النبي - صلى الله عليه وسلم - تزوج ميمونة وهو محرم . " ١٥ .

^{١١} الإحكام للآمدى ٢٥٠/٤ وما بعدها

^{١٢} شرح العمدة ١٩٤/٣ وما بعدها

^{١٣} بداية المجتهد ٢٤٢/١ ، الأم ٧٨/٥ ، المبدع لابن مفلح ، ١٥٩/٣ ، الإحكام لابن حزم ١٨٠/٢

^{١٤} الحديث رواه مسلم كتاب النكاح - باب تحريم نكاح المحرم وكراهة خطبته ١٠٣٠/٢ .

^{١٥} صحيح مسلم - كتاب النكاح - باب تحريم نكاح المحرم ١٠٣١/٢ .

وقد ذهب ابن حزم إلى ما ذهب إليه الجمهور من حرمة نكاح المحرم ، وقال : إن حديث ابن عباس الذي يروي فيه أن النبي - صلى الله عليه وسلم - تزوج ميمونة - رضي الله عنها - وهو محرم حديث منسوخ . " ١٠ "

والخلاصة فيما جاء في سبيل السلام : " قال ابن عبد البر : اختلفت الآثار في هذا الحكم لكن الرواية بأنه تزوجها وهو حلال جاءت من طرق شتى ، وحديث ابن عباس صحيح الإسناد ، لكن الوهم إلى الواحد أقرب من الوهم إلى الجماعة ، فأقل أحوال الخبرين أن يتعارضوا ، فتطلب الحجة من غيرهما ، وحديث عثمان صحيح في منع نكاح المحرم ، فهو المعتمد ، وفيه " أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال : لا ينكح المحرم ولا ينكح ولا يخطب له ولا لغيره . " ١١ " والحديث دليل علي تحريم العقد علي المحرم سواء لنفسه أو لغيره ، وكذا تحريم الخطبة . " ١٢ "

وقال الشافعي : " لا بأس أن يشهد المحرم علي عقد النكاح ، لأن الشاهد ليس بنكاح ولا منكح ، ومن كان في إحرام فاسد ، لم يجز له النكاح فيه كما لا يجوز له في الإحرام الصحيح ، ويراجع المحرم امرأته ، ويراجع المحرمة زوجها ، لأن الرجعة ليست بابتداء نكاح ، إنما هي إصلاح في شئ أفسد من نكاح كان صحيحاً إلي الزوج إصلاحه دون المرأة والولي ، وليس فيه مهر ولا عوض ، ولا يقال للمراجع نكاح . " ١٣ "

^{١٠} الإحكام لابن حزم ١٨٠/٢

^{١١} سبق تخريجه

^{١٢} سبيل السلام ١٢٤/٣

^{١٣} الأم ٧٨/٥ وما بعدها .

دبائغ جلود الميتة

الحديث :

عن ابن عباس أن ميمونة - رضي الله عنها - أخبرته ثم : " أن داجنة كانت لبعض نساء رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فماتت ، فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : "ألا أخذتم إهابها فاستمتعتم به ... " ^١ " .

وعن ابن عباس قال : مسدد ووهب عن ميمونة - رضي الله عنها - قالت : " أهدى لمولاة لنا شاة من الصدقة ، فماتت فمر بها النبي - صلى الله عليه وسلم - فقال ثم : " ألا دبغتم إهابها واستمتعتم ، قالوا : يا رسول الله : إنها ميتة ، قال : إنما حرم أكلها . " ^٢ " .

وعن ابن عباس عن ميمونة - رضي الله عنها - قالت : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : " أيما إهاب دُبِغَ فقد ظهر . " ^٣ " .

وعن العالية بنت سبيع أن ميمونة - رضي الله عنها - زوج النبي - صلى الله عليه وسلم - حدثتها ثم : " أنه مرَّ برسول الله - صلى الله عليه وسلم - رجال من قريش يجرون شاة لهم مثل الحصان ، فقال لهم رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : لو أخذتم إهابها ، قالوا : إنها ميتة ، فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يطهرها الماء والقرظ . " ^٤ " .

معاني الألفاظ الغريبة :

الداجنة : الشاة

القرظ : ورق السلم يدبغ به ، وقيل : قشر البلوط . ^٥ " .

وجاء في لسان العرب أن : القرظ شجر يُدبغ به . قال أبو حنيفة : القرظ أجود ما تدبغ به الأُهب في أرض العرب ، وهي تدبغ بورقه وثمره . ^٦ " .

^١ سبق تخريجه في القسم الأول .

^٢ سبق تخريجه في القسم الأول .

^٣ سبق تخريجه في القسم الأول .

^٤ سبق تخريجه في القسم الأول .

^٥ مختار الصحاح ١/٢٢٢ .

^٦ لسان العرب ٧/٤٥٤ .

فقه الحديث :

اتفق العلماء علي تحريم الانتفاع بجلود الميتة قبل الدباغ حاشا ما ذهب إليه ابن شهاب الزهري والليث بن سعد من جواز الانتفاع بجلود الميتة مطلقاً سواء قبل الدباغ أو بعده .^{١١}

وقد احتج ابن شهاب والليث بحديث ميمونة - رضي الله عنها - وفيه: "إنما حرم أكلها"^{١٢}. وأجيب عن ذلك بأن هذا الحديث مطلق قيدته أحاديث الدباغ التي سلف ذكرها ، ولقوله - رضي الله عليه وسلم - : " دباغ جلود الميتة طهورها . " ^{١٣} ، ولقوله - رضي الله عليه وسلم - : " دباغ الأديم نكاته . " ^{١٤} .

وفي تشبيهه الدباغ بالذكاة إعلام بأن الدباغ في التطهير بمنزلة تذكية الشاة في الإحلال ، لأن الذبح يظهرها ويحل أكلها .^{١٥}

وقد اختلفت مذاهب العلماء في جلود الميتة إلي ما يأتي :

أولاً :- الدباغ يظهر جلد الميتة باطنه وظاهره ، ولا يُخَصُّ منه شيء ، عملاً بظاهر الحديث .

هذا ما ذهب إليه أبو يوسف من الحنفية ، وكذا داود وأهل الظاهر إلا في جلد الإنسان لحرمة ، فلا يجوز الانتفاع به ولو دبغ .^{١٦}

ثانياً : الدباغ لا يظهر شيئاً ، وهو مذهب الهادوية ورواية عن الإمام أحمد - رحمه الله وقد رجع عنها ، وكذا رواية عن الشافعي لقوله - رضي الله عليه وسلم - قبل موته : " أن لا تنتفعوا من الميتة بإهاب ولا عصب . " ^{١٧} .

قال الهادوية : هذا الحديث ناسخ لحديث ابن عباس - رضي الله عنهما - لدلالته علي التحريم بالانتفاع من الميتة بإهابها وعصبها ، وأجيب عن هذا الحديث بما يأتي :

^{١١} الأوسط ٢/٢٧٠ .

^{١٢} الحديث سبق تخريجه .

^{١٣} تحفة الأحوزي : أبو العلا محمد بن عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري (١٣٥٣) - دار الكتب العلمية - بيروت / د/ت أبواب اللباس - باب ما جاء في جلود الميتة إذا دبغت ٣٢٥/٥ .

^{١٤} السنن الصغرى أبواب الطهارة - باب الآنية ١/١٥٨ .

^{١٥} سبل السلام ٣٠/١ وما بعدها .

^{١٦} بدائع الصنائع : علاء الدين الكاساني (٥٨٧) ١/٨٦ دار الكتاب العربي - بيروت - ١٩٨٢ ط ٢ وراجع المحلى : أبو محمد علي أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري (٤٥٦ هـ) ١/١١٨ دار الأفاق الجديدة / د/ت .

^{١٧} سنن ابن ماجة كتاب اللباس - باب من قال لا ينتفع من الميتة بإهاب ولا عصب ٢/١١٩٤ .

١- هذا الحديث مضطرب في سنده ، ومضطرب أيضاً في متنه ، حيث روى بالتقيد بشهر أو شهرين أو أربعين يوماً أو ثلاثة أيام ، كما أنه معل بالإرسال ، فإنه لم يسمعه عبد الرحمن بن عكيم من النبي - صلي الله عليه وسلم - ، كما أنه معل بالانقطاع ، لأنه لم يسمعه عبد الرحمن بن أبي ليلى من ابن عكيم ، ولذلك ترك أحمد - رحمه الله - القول به آخرأ .

٢- هذا الحديث المحتج به في تحريم الانتفاع بجلود الميتة ، وهو حديث ابن عكيم لا يقوي علي نسخ حديث الدباغ لابن عباس ، لأن حديث الدباغ لابن عباس - رضي الله عنهما - مما اتفق عليه الشيوخ ، وروي من طرق متعددة في معناه عدة أحاديث عن جماعة من الصحابة ، ولا دليل علي تأخر حديث ابن عكيم ، ورواية التاريخ فيه بشهر أو شهرين معلّة ، فلا تقدم بها حجة علي النسخ ، ولو كانت رواية التاريخ صحيحة ، ما دلّت علي أنه آخر الأمرين جزماً ، فإذا لم يتم النسخ تعارض الحديثان ، ومع التعارض يرجع إلي الترجيح أو الوقف ، لأننا نقول : لا تعارض إلا مع الاستواء ، وهو هنا مفقود ، لصحة حديث ابن عباس - رضي الله عنهما - وكثرة من معه من الرواة وعدم ذلك في حديث ابن عكيم .

٣- الإهاب يطلق علي ما لم يدبغ ، فإذا لم يدبغ لم يُسمَّ إلا إهاباً ، أما بعد الدبغ فيقال له شن وقربة ، ومن باب الجمع بين المتعارضين نقول : إن النبي - صلي الله عليه وسلم نهى عن مالم يدبغ ، فإذا دبغ لم يُسمَّ إهاباً .^١

ثالثاً :- الدباغ يظهر جلد ميتة مأكول اللحم لا غيره وهذا يرده عموم حديث النبي - صلي الله عليه وسلم - " أيما إهاب .. " وهو مذهب الأوزاعي وابن المبارك وأبي داود وإسحاق بن راهويه .^٢

رابعاً : الدباغ يظهر جلود الميتة إلا الخنزير ، لأن الخنزير نجس العين ، فكان وجود الدباغ في حقه والعدم بمنزلة واحدة ، وهو مذهب أبي حنيفة - رحمه الله -^٣ .

خامساً :- الدباغ يظهر جميع جلود الميتة إلا الخنزير والكلب ، فالكلب مقيس علي الخنزير بجماع النجاسة ، وهو قول الشافعي ، وحكوه عن علي بن أبي طالب وابن مسعود - رضي الله عنهما - وكذا المتولد منهما .^٤

^١ "سبل السلام ٣٠/١ وما بعدها وراجع المجموع : محيي الدين بن شرف النووي (٦٧٦هـ) ٢٧١/١ وما بعدها - دار الفكر - بيروت / ١٤١٧ - ١٩٩٦ ط ١ ، وراجع الأوسط ٢٧١/٢ .

^٢ "المجموع ٢٧١/١ وما بعدها .

^٣ راجع أحكام القرآن للجصاص ١٤٢/١ ، والهداية شرح البداية : أبو الحسين علي بن أبي بكر بن عبد الجليل الميرغياتي (٥٩٣هـ) ٢٠/١ المكتبة الإسلامية - بيروت د/ت

^٤ "المجموع للنووي ٢٧١/١ وما بعدها .

سادساً : الدباغ يطهر جميع جلود الميتة ، لكن ظاهر الجند لا باطنه ، فيستعمل في اليابسات دون المانعات ، ويصلي عليه ، ولا يصلي فيه ، وهو مروى عن مالك - رحمه الله - جمعاً بين الأحاديث لما تعارضت .

فهناك روايتان عن مالك - رحمه الله - الأولى : تفيد جواز الانتفاع بها بعد الدباغ ، والثانية : تفيد أنه لا يطهرها الدباغ ولكن تستعمل في اليابسات كما ذكرنا .^{١١} .

سابعاً : ينتفع بجلود الميتة ، وإن لم تدبغ ظاهراً وباطناً ، وهو ما ذهب إليه ابن شهاب الزهري ، وكذا الليث بن سعد ، والحجة في ذلك حديث ابن عباس - رضي الله عنهما - أنه - صلى الله عليه وسلم - : " مر بشاة ميتة ، فقال : هلا انتفعتم بإهابها ، قالوا : إنها ميتة ، قال : إنما حرم أكلها " .^{١٢} وقد أجيبت عن هذه المسألة فيما سبق .

والخلاصة في طهارة جلود الميتة بالدباغ ينحصر في رأيين :

الأول : قول أكثر أهل العلم ، وقد ذهبوا إلى طهارة الجلود بالدباغ وهم : أبو حنيفة ومالك في رواية ، والشافعي في رواية ، وأحمد في روايته الأخيرة وكذا داود وأهل الظاهر .

وقد احتج أصحاب هذا الرأي بما في الصحيحين عن عبد الله بن عباس - رضي الله عنهما - أن النبي - صلى الله عليه وسلم - مر بشاة ميتة ، فقال : هلا استمتعتم بإهابها ، قالوا يا رسول الله : إنها ميتة ، قال : إنما حرم أكلها .^{١٣} وكذا احتجوا بقوله - صلى الله عليه وسلم - حين سئل عن جلود الميتة ، فقال : " دباغها طهورها . " .^{١٤}

الثاني : القول المشهور عن مالك - رضي الله عنه - ، ورواية عن الشافعي وأحمد ، وكذا ما ذهب إليه الهاديونية من أن جلود الميتة لا تطهر بالدباغ ، وحجتهم في ذلك أن أحاديث الدباغ منسوخة بحديث ابن عكيم ، وهو قوله - صلى الله عليه وسلم - فيما كتب إلى جبهة : كنت قد رخصت في جلود الميتة ، فإذا أتاكم كتابي هذا ، فلا تنتفعوا من الميتة بإهاب ولا عصب .^{١٥} .

^{١١} بداية المجتهد ٥٧/١

^{١٢} سبق تخريجه وراجع المسألة في التمهيد : أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري (٤٦٣ هـ) ١٥٤/٤ وزارة عموم الأوقاف والشئون الإسلامية - المغرب ١٣٨٧هـ

^{١٣} سبق تخريجه .

^{١٤} سبق تخريجه .

^{١٥} سبق تخريجه .

هذا ما ذكره ابن تيمية - رحمه الله - من أقوال العلماء في طهارة جلود الميتة. "١"
والأرجح : ما ذهب إليه أكثر أهل العلم من طهارة جلود الميتة بالدباغ ، لقوة أدلتهم ، وما ذهب
إليه الإمام الشافعي حسن في قوله بأن الدباغ يطهر جميع جلود الميتة عدا الخنزير والكلب تقديراً من
الصنفين ، لأن الله تبارك وتعالى ذكر الخنزير دون غيره في كتابه تعالى بالتحريم ، كما ذكر النبي -
صلي الله عليه وسلم - الكلب دون غيره في التقدير من لعابه وأن الملائكة لا تدخل بيتاً فيه كلب ،
فمن أجل ذلك أرجح ما ذهب إليه الشافعي من باب الكراهة والتقدير للصنفين ، تنزيهاً عن ذلك.

^{١٠} راجع كتب ورسائل وفتاوى ابن تيمية في الفقه ٩١/٢١ وما بعدها : أبو العباس أحمد عبد الحلیم بن تيمية الحراني (٦٦١ هـ) مكتبة ابن تيمية د/ت .

إذا سقطت الفأرة في السمن

الحديث :

عن ابن عباس - رضي الله عنهما - عن ميمونة - رضي الله عنها - : " أن النبي - صلي الله عليه وسلم - سئل عن فأرة سقطت في سمن ، فقال ألقوها وما حولها فاطرحوه ، وكلوه سمنكم . " ¹ .

وعن ابن عباس - رضي الله عنهما - عن ميمونة - رضي الله عنها - عن النبي - صلي الله عليه وسلم - قال : " إذا وقعت الفأرة في السمن ، فإن كان جامداً فألقوها وما حولها ، وإن كان مائعاً فلا تقربوه . " ² وفي رواية مالك - رحمه الله - في الموطأ لم يرد إلا هذا الحديث عن ابن عباس عن ميمونة - رضي الله عنهم - : " أن رسول الله - صلي الله عليه وسلم - سئل عن الفأرة تقع في السمن فقال انزعها وما حولها فاطرحوه . " ³ .

فقه الحديث :

قال ابن عبد البر - رحمه الله - : " أجمع العلماء علي أن الفأرة ومثلها من الحيوان كله يموت في سمن جامد أو ما كان مثله من الجامدات أنها تطرح وما حولها من ذلك الجامد ، ويؤكل سائرته إذا استيقن أنه لم تصل الميتة إليه ، وكذا أجمع العلماء علي أن السمن وما كان مثله إذا كان مائعاً ذائباً ، فماتت فيه فأرة أو وقعت وهي ميتة ، أنه قد نجس كله ، سواء وقعت فيه ميتة أو حية فماتت فيه ، ينتجس بذلك قليلاً كان أو كثيراً ، هذا قول جمهور الفقهاء ، وجماعة من العلماء . " ⁴ .

والحديث له شقان : أما الشق الأول منه فحكمه مختلف عن حكم الشق الثاني.

فالشق الأول يتحدث عن وقوع الفأرة في سمن جامد ، وقد ذهب العلماء بإجماع إلي أنه إذا وقعت الفأرة في سمن جامد أنها تنزع وما حولها وتلقي ، ويؤكل باقي السمن . أما الشق الثاني فيتحدث عن وقوع الفأرة في السمن إذا كان ذائباً ، وقد اختلف العلماء في حكم وقوع الفأرة في السمن الذائب أو المائع هل ينتفع به أو لا ؟

¹ سبق تخريجه .

² سبق تخريجه .

³ سبق تخريجه .

⁴ التمهيد : أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري (٤٦٣ هـ) - وزارة عموم الأوقاف والشئون الإسلامية - المغرب ١٩٨٧ هـ - ٤٠/٩ - وراجع الكافي : أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر القرطبي - دار الكتب العلمية - بيروت ١٤٠٧ ط ١٨٨/١ وما بعدها .

أما الأكل من السمن الذائب الذي وقعت فيه الفأرة فماتت فلا يجوز بإجماع العلماء وأما الانتفاع منه فقد اختلف العلماء فيه علي رأيين :

الأول : ما ذهب إليه الجمهور من العلماء من جواز الانتفاع به من حيث الاستصباح وبيع الجلود وصناعة الصابون وما إلي ذلك ، بل وذهب بعضهم كالحنفية ورواية المالكية إلي جواز بيعه مع بيان عيبه .

وممن ذهب إلي القول بجواز الانتفاع به الحنفية ورواية عن المالكية والشافعية والحنابلة والزيديّة ، لأن نجاسته لا لعينه ، بل لمجاورة النجاسة إياه . وقد استدلوا بحديث ميمونة - رضي الله عنها - وفيه يقول - صلي الله عليه وسلم - " إن كان جامداً فألقوها وما حولها وإن كان ذائباً فاستصبحوا به أو قال انتفعوا به " ١ .

الثاني : ما ذهب إليه الظاهرية ورواية عن المالكية في المشهور والحنابلة والزيديّة حيث ذهبوا إلي القول بعدم جواز الانتفاع مطلقاً بأي وجه من الوجوه . " ٢ .

وقد استدلوا بحديث النبي - صلي الله عليه وسلم - " إن كان جامداً فألقوها وما حولها ، وإن كان ذائباً فلا تقربوه . " .

فلا يجوز عندهم بيعه ولا شراؤه ولا الاستصباح به ولا دبع الجلود به ، ولأنه حرام قد تنجس بوقوع الميتة فيه ، فلو كان الانتفاع به جائزاً ما أمرنا بطرحه ، وفي قوله - صلي الله عليه وسلم - فلا تقربوه بيان ذلك .

قال ابن رشد في بداية المجتهد: " للعلماء في النجاسة تخالط المطعومات الحلال مذهبان : أحدهما : مَنْ يعتبر في التحريم المخالطة فقط ، وإن لم يتغير للطعام لون ولا رائحة ولا طعم من قبل النجاسة التي خالطته ، وهو المشهور والذي عليه الجمهور ، والثاني : مذهب من يعتبر في ذلك التغير ، وهو قول أهل الظاهر ، ورواية عن مالك ، وسبب اختلافهم في مفهوم الحديث ، وذلك أن منهم مَنْ جعله من باب الخاص أريد به الخاص وهم أهل الظاهر ، ومنهم مَنْ جعله من باب الخاص أريد به العام ، وهم جمهور العلماء ، فقالوا : المفهوم منه أنه بنفس مخالطة النجس ينجس الحلال . " ٣ .

رأي ابن تيمية في هذه المسألة :

^١ المبسوط : أبو بكر محمد بن أبي سهل السرخسي ٩٥/١ - دار المعرفة - بيروت ١٤٠٦ هـ ، مواهب الجليل : أبو عبد الله محمد بن عبد الرحمن المغربي المشهور بالحطاب (٩٥٤ هـ) ١١١/١ وما بعدها - دار الفكر / بيروت ١٣٩٨ هـ ط ٢ ، إعتاش الطالبين : أبو بكر السيد البكري بن السيد محمد شطا الدمياطي ٨١/٢ - دار الفكر - بيروت د/ت ، الأوسط ٢٨٤/٢ وما بعدها ، المغني ٣٨/١ ، سبل السلام ٩/٣ .

^٢ المحلى ١٤٣/١ ، الكافي في فقه أهل المدينة ١٨٨/١ وما بعدها ، المغني ٣٨/١ ، الأوسط ٢٩١/٢ ، السيل الجرار : محمد بن علي الشوكاتي (١٢٥٠ هـ) ١١٠/٤ دار الكتب العلمية - بيروت ١٤٠٥ هـ ط ١ ، وكذا السيل الجرار ٤٦/١ .

^٣ بداية المجتهد ٣٤١/١ .

قال ابن تيمية - رحمه الله - : " ذكر البخاري عن ابن شهاب الزهري أعلم الأمة بالسنة في زمانه أنه أفتي في الزيت والسمن الجامد وغير الجامد إذا ماتت فيه الفأرة تطرح وما قرب منها ، واستدل بالحديث الذي رواه عبيد الله بن عبد الله بن عباس أن النبي - صلي الله عليه وسلم - : سئل عن فأرة وقعت في سمن ، فقال : ألقوها وما حولها وكلوه . " ولم يقل - صلي الله عليه وسلم - " إن كان مانعاً فلا تقربوه " ، بل هذا باطل ، فذكر البخاري هذا ليبين أن من ذكر عن الزهري أنه روى في هذا الحديث هذا التفصيل ، فقد غلط عليه ، فإنه أجاب بالعموم في الجامد والذائب مستدلاً بهذا الحديث بعينه ، لا سيما السمن في الحجاز يكون ذائباً أكثر مما يكون جامداً ، بل قيل : إنه لا يكون بالحجاز جامداً بحال .

وقال ابن الحديث الذي ذكر وفيه : " إن كان جامداً فألقوها وما حولها وكلوا سمنكم ، وإن كان مانعاً فلا تقربوه " إن هذا الحديث إن دلّ إنما يدل علي نجاسة السمن الذي وقع فيه الفأرة ، فكيف والحديث ضعيف ، بل باطل غلط فيه معمر علي الزهري غلطاً معروفاً ثم النقاد الجهابذة كما ذكره السرمذي عن البخاري ، ومن اعتقد من الفقهاء أنه علي شرط الصحيح ، فلم يعلم العلة الباطنة فيه التي توجب العلم ببطلانه ، فإن علم العلل من خواص علم أئمة الحديث ، ولهذا بين البخاري في صحيحه ما يوجب فساد هذه الرواية ، وأن الحديث الصحيح هو علي طهارته أدل منه علي النجاسة فقال - أي البخاري - : باب إذا وقعت الفأرة في السمن الجامد أو الذائب .^{١١}

أقول وبالله التوفيق : علي فرض صحة ما ذهب إليه الإمام العلامة ابن تيمية - رحمه الله - فإن المفهوم من سياق الحديث الشريف أن الفأرة إذا وقعت في السمن فإنها تنزع وما حولها وتلقي ، ولا يكون ذلك إلا إذا كان السمن جامداً ، فلا يمكن أن يكون السمن ذائباً وتتخذ الفأرة وما حولها وتنطرح ، هذا محال ، فأين ما حولها الذي يطرح ؟ أما القول بعدم جواز الانتفاع بالسمن الذائب الذي وقعت فيه الفأرة فماتت فتنجس بها فلا أرجحه ، لأنه من باب إضاعة المال ، والنبي - صلي الله عليه وسلم - نهى عن القيل والقال وكثرة السؤال وإضاعة المال ، فإن كان يمكننا الانتفاع بهذا الزيت أو هذا السمن المانع أو الذائب الممتنجس بوقوع الفأرة فيه فلا بد من الانتفاع به ولا سيما في الاستصباح ونحو ذلك .

وهذا عام في كل جامد سقطت فيه فأرة أو غيرها من الحيوانات فماتت أن ينزع الحيوان الميت وما حوله ثم يؤكل أو ينتفع به بأي وجه من الوجوه . وكذا كل ذائب تقع فيه ميتة ، فإنه تنزع منه الميتة النجسة ثم ينتفع به بأي وجه من الوجوه إلا أنه لا يؤكل .

^{١١} كتب ورسائل وفتاوى ابن تيمية ٥٢٦/٢١ وما بعدها .

ويجوز كذلك بيع هذا الزيت المتنجس إن بيّن البائع للمشتري عيبه وهذا ما ذهب إليه الحنفية
وفي رواية غير مشهورة عند المالكية ، ونجاسة السمن الذائب الذي وقعت فيه فأرة ليست نجاسة
عين ، بل نجاسة مجاورة ، فهو ليس كالخنزير ولا الخمر ، ولذا يجوز الانتفاع به فيما دون الأكل ،
ولأن النبي - صلي الله عليه وسلم - أمر بالانتفاع بجلد الميتة بعد دباغته هذا والله تعالى أعلى
وأعلم .

مباشرة الزوجة الحائض

الحديث :

عن عبد الله بن شداد عن ميمونة - رضي الله عنها - قال : " ثم كان رسول الله - صلي الله عليه وسلم - يباشر نساءه فوق الإزار وهن حَيَّضٌ . " ^١ .

وعن كريب مولى ابن عباس - رضي الله عنهم - قال : سمعت ميمونة - رضي الله عنها - زوج النبي - صلي الله عليه وسلم - قالت : " ثم كان رسول الله - صلي الله عليه وسلم - يضطجع معي وأنا حائض وبينني وبينه ثوب . " ^٢ .

وعن نَدْبَةَ مولاة ميمونة عن ميمونة - رضي الله عنها - : " ثم أن رسول الله - صلي الله عليه وسلم - كان يباشر المرأة من نسانه وهي حائض إذا كان عليها إزار إلي أنصاف الفخذين أو الركبتين تحتجز به . " ^٣ .

وعن عبد الله بن شداد عن خالته ميمونة بنت الحارث - رضي الله عنها - : " ثم أن رسول الله - صلي الله عليه وسلم - كان إذا أراد أن يباشر امرأة من نسانه وهي حائض أمرها تنزر ثم يباشرها . " ^٤ .

فقه الحديث :

فقه هذا الحديث يتفرع إلي ثلاث مسائل وهي :

أولاً : ما يحل للزوج من امرأته الحائض .

وقد اختلف الفقهاء في هذه المسألة إلي رأيين :

الأول : ما ذهب إليه أبو حنيفة ومالك والشافعي وكذا الحنابلة في رواية من أن للزوج الاستمتاع بما فوق الإزار ، وليس له التلذذ بما تحته . ^٥ .

وحجتهم في ذلك قوله تعالى : " ويسألونك عن المحيض قل هو أذى فاعتزلوا النساء في المحيض ، ولا تقربوهن حتى يطهرن فإذا تطهرن فأتوهن من حيث أمركم الله . " ^٦ .

^١ سبق تخريجه .

^٢ سبق تخريجه .

^٣ سبق تخريجه .

^٤ سبق تخريجه .

^٥ المبسوط للسرخسي ١٥٩/١ وما بعدها ، بداية المجتهد ٤١/١ وما بعدها ، الأم للشافعي ٢١٢/٥ وما بعدها ، المبدع ٢٦٤/١ .

^٦ البقرة آية : ٢٢٢ .

وقالوا: إن الاستمتاع في موضع الدم حرام علي الزوج ، وإذا قرب من ذلك الموضع فلا يأمن علي نفسه أن يواقع الحرام ، فليتجنب ذلك بالاعتناء بما فوق الإزار ، وهذا من باب الاحتياط ، لقوله - صلي الله عليه وسلم - : " ألا إن لكل ملك حمى ، وحمى الله محارمه ، فمن رتع حول الحمى يوشك أن يقع فيه . " ^١ " وقولهم هذا من باب الخوف لمواقعة المحظور .

كما احتجوا أيضاً بالأحاديث التي روتها أم المؤمنين عائشة وميمونة من أنه - صلي الله عليه وسلم - كان إذا أراد أن يباشر امرأته وهي حائض أمرها فاتترت . ^٢ .

الثاني : ما ذهب إليه محمد - رحمه الله - من الحنفية والظاهرية وكذا الحنابلة في رواية من جواز استمتاع الرجل بكل عضو من امرأته الحائض حاشا الإيلاج في الفرج ، فقالوا : يجتنب شعار الدم وله ما سوى ذلك ، وروى ذلك عن عكرمة وعطاء والشعبي والثوري وإسحاق ^٣ " ودليلهم في ذلك الآية . " فاعتزلوا النساء في المحيض " ، فالمحيض اسم لمكان الحيض ، فتخصيصه موضع الدم بالاعتزال دليل علي إباحته فيما عداه ، ولأن منع الوطء لأجل الأذى ، فاخصص بمكانه كالدبر ، كما أن سبب نزول هذه الآية أن اليهود كانوا إذا حاضت المرأة اعتزلوها ، فلم يؤاكلوها ، ولم يشاربوها ، ولم يجامعوها في البيت ، فسأل أصحاب النبي - صلي الله عليه وسلم - فنزلت الآية ^٤ .

واحتجوا بقول النبي - صلي الله عليه وسلم - " اصنعوا كل شئ إلا النكاح " ^٥ أي الجماع .

وقالوا : قد يترك النبي - صلي الله عليه وسلم - بعض المباح تقذراً كتركه أكل لحم الضب والأرنب . ^٦ .

وقال ابن عباس في تفسير قوله تعالي : " فاعتزلوا النساء في المحيض " أي اعتزلوا نكاح فروجهن " . وبذلك تحمل أحاديث النهي عما تحت الإزار علي الكراهة وأحاديث الإباحة ومفهوم الآية علي الجواز ، ولأنه ليس من جسم المرأة الحائض شئ نجس إلا موضع الدم ، وذلك أن رسول الله - صلي الله عليه وسلم - سأل عائشة - رضي الله عنها - أن تناوله الخمرة وهي حائض ، فقالت : إنني حائض ، فقال - صلي الله عليه وسلم - : - " إن حيضتك ليست في يدك . " ^٧ " وقوله - صلي

^١ صحیح مسلم کتاب المساقاة - باب أخذ الحلال وترك الشبهات ١٢١٩/٣ . .

^٢ سبق تخريج هذه الأحاديث .

^٣ المبسوط ١٥٩/١٠ وما بعدها ، المحلي ١٧٦/٢ والمغني ٢٠٣/١ وما بعدها

^٤ شرح العمدة ٤٦٢/١

^٥ صحیح ابن حبان : أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد التميمي البستي (٣٥٤) مؤسسة الرسالة - بيروت ١٤١٤ هـ - ط ٢

١٩٦/٤ ذكر البيان بأن عائشة - رضي الله عنها - كانت تأخذ الإناء لتشرب .

^٦ المغني ٢٠٣/١ وما بعدها .

^٧ سنن الدارمي - كتاب الطهارة - باب الحائض تمشط زوجها ٢٦٥/١ .

الله عليه وسلم - : " إن المؤمن لا ينجس " ^١ واحتجوا كذلك بما روي عن بعض الصحابة والتابعين من أقوال ومنها قول ابن عباس - رضي الله عنهما - : - للرجل من امرأته الحائض كل شئ إلا مخرج الدم . وقول الشعبي : يباشر الرجل الحائض إذا كف عنها الأذى .

وعن عطاء بن أبي رباح قال : لا بأس أن يأتيها زوجها فيما دون الدم . ^٢ قال ابن حزم في قوله - صلي الله عليه وسلم - : " اصنعوا كل شئ إلا النكاح " . ^٣ : فهذا خبر في غاية الصحة ، وهو بيان للآية الكريمة إثر نزولها بيّن فيه النبي - صلي الله عليه وسلم - مراد ربه عز وجل . " " ^٤ وصح بذلك قول من قال من العتماء : إن معنى قوله تعالى في المحيض إنما هو موضع الدم . ^٥ .

والأرجح ما ذهب إليه أصحاب الرأي الثاني ، وذلك لقوة الأدلة التي استدلووا بها علي صحة ما ذهبوا إليه من جواز مباشرة الحائض في كل موضع من مواضع جسدها ما فوق الإزار وما تحته مادام قد اجتنب زوجها موضع الدم .

أما فعله - صلي الله عليه وسلم - في مباشرة نساءه فيما فوق الإزار فهذا من باب التنزه عن بعض الحلال كتركه أكل الضب والأرنب ، ففعله هذا - صلي الله عليه وسلم - من باب التقدر من هذه الأشياء ، ولا يدل تركه ذلك علي التحريم ، إذ لو كان حراماً لبينه - صلي الله عليه وسلم - وما أخر بيان ذلك عن أمته . والله تعالى أعلي وأعلم .

كما أن الحديث : " اصنعوا كل شئ إلا النكاح " ^٦ حديث صريح في جواز الاستمتاع بالزوجة الحائض إلا في موضع الأذى للنهي الصريح من الله تبارك وتعالى ورسوله - صلي الله عليه وسلم - عن ذلك .

^١ صحيح البخاري كتاب غسل - باب الجنب يخرج ويمشي في السوق ١٠٩/١ .

^٢ راجع تفسير ابن كثير : أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي (٧٧٤هـ) - دار الفكر بيروت ١٤٠١هـ - ٢٦١/١

^٣ سبق تخريجه .

^٤ المحلي ٧٩/١٠ وما بعدها .

^٥ راجع تفسير الطبري : أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد بن خالد الطبري (٣١٠هـ) - دار الفكر - بيروت ١٤٠٥هـ -

٣٨٣/٢ راجع أحكام القرآن للجصاص ٢١/٢ وما بعدها .

^٦ سبق تخريجه .

ثانياً: - كفارة واطئ الحائض

اتفق الفقهاء علي تحريم وطء الحائض في موضع الدم وأن من يفعل ذلك مستحلاً له وهو عالم بالتحريم أنه كافر بالإجماع ، وإن فعله غير مستحل له فهو فاسق .

يقول - صلي الله عليه وسلم - " من أتى كاهناً فصدقه بما يقول ، ومن أتى امرأة في دبرها ، ومن أتى امرأة حائضاً فقد برئ مما أنزل على محمد - صلي الله عليه وسلم - . " ^١ .

وقد اختلف الفقهاء في كفارة من وطئ امرأته وهي حائض إلى رأيين :

الأول : ما ذهب إليه المالكية والشافعية في رواية والحنابلة في رواية وكذا الظاهرية من أن واطئ الزوجة الحائض أثناء حيضها متعمداً لا كفارة عليه ، ولكن يجب عليه أن يتوب ويستغفر الله عز وجل . " ^٢ .

واحتجوا بقول النبي - صلي الله عليه وسلم - في الحديث السابق وفيه : " من أتى كاهناً فصدقه بما قال ، أو أتى امرأته في دبرها ، أو أتى حائضاً فقد كفر بما أنزل على محمد - صلي الله عليه وسلم - . " ^٣ .

ولم يذكر فيه كفارة ، ولأنه وطء نهي عنه لأجل الأذى فأشبهه الوطء في الدبر .

الثاني : ما ذهب إليه الحنفية والشافعية في رواية وكذا الحنابلة في ظاهر المذهب وأكثر أهل العلم من أنه تجب عليه الكفارة بوطنه امرأته أثناء حيضها . " ^٤ .

واستدلوا علي ما ذهبوا إليه بقول النبي - صلي الله عليه وسلم - فيمن يطأ زوجته وهي حائض : " يتصدق بدينار أو نصف دينار . " ^٥ .

وقد روي عن أحمد أنه قال : إن كانت له مقدرة تصدق بما جاء عن النبي - صلي الله عليه وسلم - وقال أبو عبد الله بن حامد : كفارة وطء الحائض تسقط بالعجز عنها وعن بعضها ككفارة السوط في رمضان ، وفي قدر الكفارة روايتان : إحداهما : أنها دينار أو نصف دينار علي سبيل التخيسير ، أيهما أخرج أجزاءه روي ذلك عن ابن عباس - رضي الله عنهما - والثانية : أن الدم إن كان أحمر فهي دينار ، وإن كان أصفر فنصف دينار ، وهو قول إسحاق ، وإن وطئ بعد طهرها

^١ سنن البيهقي الكبرى : أبو بكر البيهقي أحمد بن الحسين بن علي بن موسى (٤٥٨) مكتبة دار الباز - مكة المكرمة ١٤١٤-١٩٩٤ / ٧ / ١٩٨ . - باب إتيان النساء في أدبارهن .

^٢ نفس المصادر السابقة المذكورة .

^٣ سبق تخريجه .

^٤ نفس المصادر المذكورة سابقاً .

^٥ سنن أبي داود - كتاب الطهارة - باب في إتيان الحائض ٦٩/١ .

وقبل الغسل فلا كفارة عليه ، وقال قتادة والأوزاعي : عليه نصف دينار ، ولو وطئ في حال جريان الدم لزمه دينار ، لأنه حكم تعلق بالوطء في الحيض .^١ .

وللجمع بين الرأيين ذكر صاحب كتاب شرح العمدة : "أن من وطئ الحائض وجبت عليه الكفارة في ظاهر المذهب وعنه لا تجب بل يستغفر الله تعالى حملاً للحديث الوارد فيه علي الاستدباب مع ما فيه من الاضطراب، فإنه وطء حرام لا لأجل عبادة، فلم يوجب كفارة كالزنى والوطء في الدبر"^٢ .
والخلاصة أنه إذا ثبت حديث الكفارة بمعنى أنه صح عمل به من باب الاستحباب ، لأنه فرج يملكه وإن كان قد حرّم عليه لعارض الحيض ، فيأثم بإتيانه ، ثم يكفر إن كان يقدر علي الكفارة ، وإن عجز فلا شئ عليه ، وإن كان يجب عليه في الحالتين أن يستغفر ويتوب عما اقترفه من هذا الذنب العظيم .

ثالثاً: هل يجوز وطء الحائض بعد انقطاع الدم وقبل الغسل ؟

معلوم مما سبق أن وطء الحائض أثناء جريان الدم حرام باتفاق العلماء ، ولكن ما الحكم ما لو وطئ الرجل زوجته بعد انقطاع دم الحيض وقبل أن تغتسل من حيضتها ؟

قبل أن أجيب عن هذه المسألة بإذن الله تبارك وتعالى أقول : إن أحكام المرأة النفساء هي نفس أحكام المرأة الحائض من حيث عدم جواز وطئها وعدم جواز صيامها وصلاتها ، كما يحرم عليهما أن يمسا المصحف ، وكذا يحرم عليهما قراءة القرآن ، كما يحرم عليهما الطواف .

أما المرأة المستحاضة ، وهي المرأة التي يستمر جريان الدم عليها حتى بعد انتهاء مدة حيضها فلا يحرم علي زوجها أن يطأها ، كما أن الصلاة والصيام في حقها من الأمور الواجبة ، كما أن لها أن تمس المصحف وتقرأ القرآن الكريم ، وأن تطوف .

أما الإجابة عن هذه المسألة فتظهر في اختلاف الفقهاء فيها علي رأيين :

الأول : لجمهور الفقهاء وهم المالكية والشافعية والحنابلة وقد ذهب الجمهور إلي أنه لا يجوز للرجل أن يطأ زوجته التي انتهت حيضتها - أي انقطع دمها - إلا بشرط أن تغتسل حتى تطهر وتحل للزوج .^٣ .

^١ المغنى ٢٠٣/١ وما بعدها .

^٢ شرح العمدة ٤٦٥/١ .

^٣ بداية المجتهد ٤١/١ وما بعدها ، الأم للشافعي ٩٣/٥ وما بعدها ، كتب ورسائل وفتاوى ابن تيمية في الفقه ٦٢٤/٢١ وما بعدها . .

وحدثهم في ذلك قوله تعالى : " ويسألونك عن المحيض قل هو أذى فاعتزلوا النساء في المحيض ولا تقربوهن حتى يطهرن فإذا تطهرن فأتوهن من حيث أمركم الله ... " ^{١١} .

وقوله تعالى : " فإذا تطهرن " يدل علي الاغتسال ، فالتطهر إنما يكون فيما يتكلفه الإنسان ويروم تحصيله وذلك لا يكون إلا في الاغتسال ، فأما انقطاع الدم فلا صنع لها فيه ولهذا لما قال سبحانه : " وإن كنتم جنباً فاطهروا .. " ^{١٢} " فهم منه الاغتسال ، ففهم أن المراد من قوله تعالى " تطهرن " الاغتسال عقب انقطاع الدم حتى يجوز للرجل جماعها ، وروي أيضاً عن بضعة عشر من الصحابة منهم الخلفاء الراشدون أن المطلق أحق بزوجته حتى تغتسل من الحيضة الثالثة ، فإذا كان حدث الحيض موجباً لبقاء العدة ، فلأن يقتضي بقاء تحريم الوطء أولى وأحرى . ^{١٣} قال ابن كثير - رحمه الله - : " وقوله تعالى : " فإذا تطهرن فأتوهن من حيث أمركم الله ... " فيه نداء وإرشاد إلي غشياتهم بعد الاغتسال ، وذهب ابن حزم إلي وجوب الجماع بعد كل حيضة نقوله تعالى : " فإذا تطهرن فأتوهن من حيث أمركم الله " وليس له في ذلك مستند لأن هذا أمر بعد الحظر . " ^{١٤} .

وقال الشافعي : " وإن كانت علي سفر - أي الحائض التي انقطع دمها - ولم تجد ماء ، فإذا تيممت حل له - أي زوجها - أن يصيبها ، ولا يحل له إصابتها في الحضر بالتيمم إلا أن يكون بها قرح يمنعها الغسل ، فتغسل فرجها ومالا قرح فيه من جسدها بالماء ، ثم تتيمم ، ثم يحل له إصابتها إذا حلت لها الصلاة . " ^{١٥} .

لكن الإمام ابن تيمية - رحمه الله - قال : " والمرأة الحائض إذا انقطع دمها فلا يطؤها زوجها حتى تغتسل إن كانت قادرة علي الاغتسال وإلا تيممت كما هو مذهب جمهور العلماء . " ^{١٦} .

وفي كلام الإمام الشافعي نظر من حيث عدم جواز إصابة زوجها لها بالتيمم في الحضر ، لأن التيمم يجوز عند فقد الماء وعند المرض ونحو ذلك مما يكون في الحضر أو السفر ، ولذلك كان لسزوجها الحق في مباشرتها بالوطء بالتيمم سواء كان ذلك في الحضر أو في السفر وهو ما ذهب إليه جمهور العلماء . والله تعالى أعلى وأحكم .

^{١١} البقرة ٢٢٢ .

^{١٢} المائدة ٦ .

^{١٣} شرح العمدة ٤٦٣/١ وما بعدها .

^{١٤} تفسير ابن كثير ٢٦١/١ .

^{١٥} الأم ٩٣/٥ وما بعدها .

^{١٦} كتب ورسائل وفتاوى ابن تيمية في الفقه ٦٢٤/٢١ وما بعدها .

الثاني : ما ذهب إليه أبو حنيفة وأصحابه وقال به أبو محمد بن حزم من جواز وطء الزوج لزوجته متى انقطع عنها دم الحيض ، ولو كان ذلك قبل غسلها من الحدث ، فمتى طهرت، لأكثر أمد الحيض وهو عشرة أيام فلزوجها أن يطأها قبل غسلها .¹ .

والأرجح :

ما ذهب إليه جمهور العلماء ، لقوة أدلة جمهور الفقهاء ، لأن النهي قبل انقطاع الدم عن القربان نهى مطلق ، فلا يباح بحال ، فإذا انقطع الدم زال ذلك التحريم المطلق ، لأنها قد صارت حينئذ مباحة إن اغتسلت ، حراماً إن لم تغتسل .

والمعنى أنها بعد انقطاع الدم تصبح حلالاً لزوجها بشرط الطهارة من الحدث بالغسل .
كما أن القراءة الأخرى لقوله تعالى : " حتى يَطْهُرْنَ " تدل علي نفس المعنى ، لأن زيادة المبنى تدل علي زيادة المعنى والله تعالى أعلي وأعلم .

¹ نفس المصادر السابقة وراجع تفسير ابن كثير ٢٦١/١ .

سترة المصلي

الحديث :

عن عبد الله بن شداد قال : سمعت خالتي ميمونة - رضي الله عنها - زوج النبي - صلى الله عليه وسلم - : " أنها كانت تكون حائضاً لا تصلي ، وهي مفترشة بحذاء مسجد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وهو يصلي علي خمرته ، إذا سجد أصابني بعض ثوبه . " ^١ .
وعنه قال : " أخبرتني ميمونة بنت الحارث - رضي الله عنها - قالت ثم : " كان فراشي حياضاً مصلي النبي - صلى الله عليه وسلم - فربما وقع ثوبه علي وأنا علي فراشي . " ^٢ .
وعنه - رضي الله عنه - قال : سمعت خالتي ميمونة بنت الحارث - رضي الله عنها - زوج النبي - صلى الله عليه وسلم - تقول : " ثم كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقوم فيصلني من الليل وأنا نائمة إلى جنبه ، فإذا سجد أصابني ثيابه وأنا حائض . " ^٣ .

فقه الحديث :

وردت في الحديث كلمة الخمرة وتعني السجادة الصغيرة التي تصنع من سعف النخل وترمل بالخيوط ، وهي بقدر ما يسجد عليه المصلي أو فوق ذلك . ^٤ وفي الحديث الذي تعددت رواياته نجد أن فقه الحديث يشتمل علي مسألتين وهما : إحداهما : قيام الليل ، والثانية : ما يقطع الصلاة .
أما الأولى : فهي قيام الليل ، وهي من السنن عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وقيام الليل دأب الصالحين ويبدأ من بعد صلاة العشاء وحتى طلوع الفجر يوتر المرء في آخره ، وأفضل أوقات قيام الليل الثلث الأخير من الليل حيث ينزل ربنا عز وجل إلي السماء الدنيا في ذلك الوقت نزولاً يليق بذاته سبحانه وتعالى ، فيقول هل من مستغفر فأغفر له ، هل من تائب فأتوب عليه ، هل من داع فأستجيب له حتى طلوع الفجر وهذا ما روى عن النبي - صلى الله عليه وسلم .
^٥ هذا عن فضلها .

^١ سبق تخريجه .

^٢ سبق تخريجه .

^٣ سبق تخريجه .

^٤ راجع مختار الصحاح ١/١٢١ ، والغريب لابن سلام ١/٢٧٧ .

^٥ راجع صحيح البخاري أبواب التهجد - باب الدعاء والصلاة من آخر الليل ... ٣٨٤/١ .

أما عن كيفيتها فعن ابن عمر - رضي الله عنهما - قال : " قام رجل فقال يا رسول الله كيف صلاة الليل فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : " صلاة الليل مثنى مثنى فإذا خفت الصبح فأوتر بواحدة . " ^١ .

وقوله - صلى الله عليه وسلم - مثنى مثنى أي اثنتين اثنتين ، وقد أخذ الإمام مالك - رحمه الله - بظاهر الحديث فقال : لا تجوز الزيادة على الركعتين ، بينما حملة الجمهور على أنه لبيان الأفضل ، لما صح من فعله - صلى الله عليه وسلم - مما يخالف ذلك ، ويحتمل أن يكون للإرشاد إلى الأخص ، إذ السلام من الركعتين أخف على المصلي من الأربع فما فوقها لما فيه من الراحة ، وقد صح عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه أوتر بخمس لم يجلس إلا في آخرها ، وقوله - صلى الله عليه وسلم - فإذا خفت الصبح فأوتر بواحدة استدل به على خروج وقت الوتر بطلوع الفجر ، والحديث يدل على مشروعية الإيتار بركعة واحدة ثم مخافة خروج وقت قيام الليل . " ^٢ وقد روى عن السيدة عائشة أم المؤمنين - رضي الله عنها - في الإخبار عن صلاته - صلى الله عليه وسلم - بالليل روايات مختلفة منها هذه الرواية وفي هذا الباب روايات أخرى ، منها أنه - صلى الله عليه وسلم - كان يصلي ثلاث عشرة ركعة ويوتر بخمس ، منها ثم الشيخين أنه - صلى الله عليه وسلم - ما كان يزيد في رمضان ولا في غيره على إحدى عشرة ركعة ، يصلي أربعا فلا تسأل عن حسنهن وطولهن ، ثم يصلي أربعا فلا تسأل عن حسنهن وطولهن ، ثم يصلي ثلاثا . " ^٣ .

ومنها أنه - صلى الله عليه وسلم - كان يصلي تسع ركعات لا يجلس فيها إلا في الثامنة ، ثم ينهض ولا يسلم فيصلّي التاسعة ثم يسلم ، ثم يصلي ركعتين بعدما يسلم وهو قاعد فتلك إحدى عشرة ركعة ، وهذه الاختلافات في الروايات تدل على أحوال مختلفة بحسب النشاط ويجمع بين قولها إنه ما كان يزيد على إحدى عشرة ركعة وبين إثباتها الثلاث عشرة ركعة بأنها أضافت إلى إحدى عشرة ركعة ما كان يفتح به النبي - صلى الله عليه وسلم - صلاته من الركعتين الخفيفتين ، والجمع بين الروايات ما أمكن هو الواجب " ^٤ .

أما ما يقرأ به في صلاة الوتر فقد روي عن عائشة رضي الله عنها أن النبي - صلى الله عليه وسلم - كان يقرأ في الوتر بـ " سبح اسم ربك الأعلى " وفي الركعة الثانية بـ " قل يا أيها الكافرون " وفي الركعة الثالثة بـ " قل هو الله أحد " ولا يسلم إلا في آخرهن . " ^٥ .

^١ رواه الجماعة .

^٢ راجع نيل الأوطار ٣/٣٨ وما بعدها .

^٣ صحيح البخاري كتاب المناقب باب كان النبي - صلى الله عليه وسلم - تتسام عينه ولا ينام قلبه ... ٣/١٣٠٨ .

^٤ راجع نيل الأوطار ٣/٤٠ وما بعدها .

^٥ صحيح ابن حبان ١٨٩/٦ ذكر الخبر الدال على أن النبي - صلى الله عليه وسلم - كان يفصل بالتسليم بين الركعتين والثالثة .

والأحاديث تسدل علي مشروعية قراءة السورة في الوتر ، كما تدل علي مشروعية الإبتار بثلاث ركعات متصلة .

أما المسألة الثانية فتعني بستره المصلي وما يقطع عليه صلاته إذا مر أمامه شيء .

أما بالنسبة للستره للمصلي فقد اتفق العلماء علي أن الإمام ستره للمؤمنين وأنه لا يقطع صلاة المأموم مرور شيء بين أيديهم .¹

أما الستره فتتصبب أمام المصلي سواء كانت من جدار أو سارية أو غيرهما وهي سنة وعليه أن يدنو منها بسل نقل الإجماع علي ذلك ، لقوله - صلي الله عليه وسلم - " إذا صلي أحدكم إلي ستره فليدنو منها ، لا يقطع الشيطان عليه صلاته ."²

وقدرها في طولها ذراع أو نحوه علي سبيل التقريب لا التحديد وهو قول أحمد ومالك والشافعي وقد جعلها ابن حزم سنة والدنو منها فرضاً ، وحدها عنده في الأقرب قدر ممر الشاة وفي الأبعد ثلاثة أذرع ، وقال : من بعد عن سترته عامداً عن ثلاثة أذرع وهو ينوي أنها ستره ، بطلت صلاته ، فإن لم ينو أنها ستره ، فصلاته تامة ."³

وليس لأحد أن يمر بين يدي المصلي إذا لم يكن بين يديه ستره ، فإن كانت بين يديه ستره ، لم يمر أحد بينه وبينها ، لقوله - صلي الله عليه وسلم - : " لو يعلم الإشارة بين يدي المصلي ماذا عليه من الإثم ، لكان أن يقف أربعين خيراً من أن يمر بين يديه ."⁴ وقد سمي النبي - صلي الله عليه وسلم - الذي يمر بين يدي المصلي شيطاناً ، وأمر برده ومقاتلته .

فإن أراد أحد المرور بين يدي المصلي فله منعه في قول أكثر أهل العلم ، منهم ابن مسعود وابن عمرو سالم - رضي الله عنهم أجمعين - وهو قول الشافعي وأبي ثور وأصحاب الرأي والحنابلة ولا خلاف في ذلك والأصل فيه قوله - صلي الله عليه وسلم : " إذا كان أحدكم يصلي إلي شيء يستتره من الناس ، فأراد أن يجتاز بين يديه فليدفعه ، فإن أبي فليقاتله ، فإنما هو شيطان ."⁵

¹ راجع كشف القناع ٣٨٥/١ لمنصور بن يونس بن إدريس البهوتي - دار الفكر - بيروت ١٤٠٢هـ ، المعنى ٣٧/٢ ، شرح الزرقاني ٤٤٥/١ وما بعدها لمحمد بن عبد الباقي بن يوسف الزرقاني (١١٢٢هـ) - دار الكتب العلمية بيروت ١٤١١هـ ط١ ، تحفة الملوك : محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي (٦٦٦هـ) - دار البشائر الإسلامية ١٤١٧هـ ط١ ٨٧/١ .

² مسند أحمد ٢/٤ ، ومسند البزار : أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار (٢٩٢) مؤسسة علوم القرآن ومكتبة العلوم والحكم - بيروت - المدينة ١٤٠٩ ط١ ٣٦٠/٨ .

³ المحلي ١٨٦/٤ .

⁴ متفق عليه .

⁵ متفق عليه .

وقد نكّر النبي - صلى الله عليه وسلم - كلمة "أربعين" فهل المراد بها أربعون ساعة أم أربعون يوماً أم أربعون سنة ، وذلك لعظم هذا الأمر وإثمه الواقع علي المار بين يدي المصلي^{١١} .
وقد اختلف العلماء فيما يقطع علي المصلي صلاته فذهبوا إلي رأيين :

الأول : وهو رأي جمهور العلماء من أنه لا يقطع صلاة المرء شئ - أي مرور شئ بين يديه - وهذا ما ذهب إليه عروة والشعبي والثوري ومالك والشافعي وأصحاب الرأي والزيدية .^{١٢} .

وقد احتج الجمهور بما رواه أبو سعيد عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : " لا يقطع الصلاة شئ . " ^{١٣} وحديث عائشة - رضي الله عنها - : " كان النبي - صلى الله عليه وسلم - يصلي بالليل وأنا معترضة بينه وبين القبلة . " ^{١٤} وحديث ابن عباس - رضي الله عنهما - حيث قال : " أقبلت راكباً أتان والنبي - صلى الله عليه وسلم - يصلي ، فمررت علي بعض الصف ، ونزلت فأرسلت الأتان ترتع ، فدخلت الصف ، فلم ينكر علي أحد . " ^{١٥} .

وقد كان النبي - صلى الله عليه وسلم - يضع أمامه وهو يصلي العنزة بفتحيتين وهي أطول من العصا وأقصر من الرمح وفيها سن .^{١٦} .

وقد بلغ الإمام مالكا أن سعد بن أبي وقاص كان يمر بين يدي الصفوف أي قدامها ، والصلاة قائمة ، فدل علي جواز ذلك والعمل به ، قال مالك : وأنا أرى ذلك واسعاً أي جائزاً إذا أقيمت الصلاة وبعد أن يحرم الإمام ، ولم يجد المرء مدخلاً إلي المسجد إلا بين الصفوف .^{١٧} وما ذهب إليه الإمام مالك حسن ، نظراً للزحام الشديد الذي يعترى المسجد أثناء صلاة الجمع والجماعات ، وقد سبق القول بأن الإمام ستره لمن خلفه من المأمومين كما احتج الجمهور بحديث مسروق قال : " ذكروا ثم عائشة - رضي الله عنها - ما يقطع الصلاة ، فذكروا الكلب والحمار والمرأة ، فقالت : شبهتمونا بالحمير والكلاب ، لقد رأيت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يصلي وأنا علي السرير بينه وبين القبلة مضطجة . " ^{١٨} .

^{١١} راجع المغني ٣٩/٢ وما بعدها .

^{١٢} راجع تحفة الملوك ٨٧/١ وما بعدها والبحر الرائق : زين بن إبراهيم بن محمد بن محمد بن بكر - دار المعرفة بيروت د/ت ١٦/٢ وما بعدها ، الهداية شرح البداية : علي بن أبي بكر بن عبد الجليل الميرغياتي (٥٩٣هـ) المكتبة الإسلامية بيروت د/ت ٦٣/١ ، المجموع : محيي الدين بن شرف النووي (٦٧٦هـ) دار الفكر بيروت ١٤١٧هـ - ط ٢٢٢/٣ وما بعدها ، شرح الزرقاني ٤٤٧/١ وما بعدها ، نيل الأوطار ١٣/٣ .

^{١٣} مجمع الزوائد : علي بن أبي بكر الهيثمي (٨٠٧) دار الريان للتراث - دار الكتاب العربي / القاهرة - بيروت ١٤٠٧هـ - ٢/٦٢ - باب لا يقطع الصلاة شئ .

^{١٤} صحيح مسلم - كتاب الصلاة - باب الاعتراض بين يدي المصلي ٣٦٦/١ .
^{١٥} متفق عليه .

^{١٦} مختار الصحاح ١٩٢/١ .

^{١٧} شرح الزرقاني ٤٤٨/١ .

^{١٨} " متفق عليه .

ومثله حديث ميمونة السابق روايته وعن الفضل بن عباس - رضى الله عنهم - قال : "أتانا رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ونحن في بادية لنا ، فصلى في صحراء ليس بين يديه سترة ، وحمار لنا وكلبة تعبتان بين يديه فما بالى ذلك ."¹ .

الثاني : ما ذهب إليه الإمام أحمد - رحمه الله في المشهورة ، وكذا إسحاق من أن الكلب الأسود يقطع الصلاة وقال أحمد في قلبي شئ من الحمار والمرأة ."² .

ووجه قوله أن الكلب الأسود البهيم - وهو ما لا لون فيه غير السواد - شيطان ، ومروره بين يدي المصلي يقدح في صلاته ، ولأن الصلاة إلى الشيء استقبال له وتوجه إليه ، ولم يجئ في الترخيص فيه شئ يعارض حديث : " يقطع الصلاة الحمار والمرأة والكلب الأسود ."³ .

أما المرأة ففيها حديث عائشة - رضى الله عنها - قالت : " كان النبي - صلى الله عليه وسلم - يصلي من الليل ، وأنا معترضة بينه وبين القبلة كاعتراض الجنابة ."⁴ .

وفي الحمار حديث ابن عباس - رضى الله عنهما - الذي رواه الترمذي وغيره وهو قوله " أتانا رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ونحن في بادية لنا ، فصلى في صحراء ليس بين يديه سترة وحمار لنا وكلبة تعبتان بين يديه فما بالى بذلك ."⁵ .

فقد استدل بهذا الحديث على أن مرور الحمار لا يقطع الصلاة .

وعسن أحمد رواية أخرى وكذا الحسن البصري والظاهرية ، وهى أن الكلب الأسود والمرأة والحمار تقطع الصلاة ، على أن حديث عائشة ليس بحجة ، لأن الحديث مذكور حال التطوع ، وهو أسهل من الفرض ، والفرض أكد ، وروى هذا عن أنس وعكرمة والحسن وأبى الأحوص ، ووجهه قول النبي - صلى الله عليه وسلم - " يقطع الصلاة المرأة والحمار والكلب ."⁶ .

الخلاصة :

لقد أجاب الشافعي عن الأحاديث الصحيحة التي احتج بها أصحاب الرأي الثاني وكذا ما أجاب به الخطابى و المحققون من الفقهاء والمحدثين من أن المراد بقطع الصلاة القطع عن الخشوع والذكر لانشغال القلب بها والانتفات إليها ، لا أنها تفسد الصلاة ، كما أن ما يدعيه البعض من النسخ

¹ سبق تخريجه .

² شرح العمدة لابن تيمية ٤٨١/٤ وما بعدها

³ رواه مسلم كتاب الصلاة - باب قدر ما يستر المصلي ٣٦٥/١

⁴ سبق تخريجه .

⁵ سبق تخريجه .

⁶ سبق تخريجه .

بين الأحاديث ليس بمقبول ، إذ لا دليل عليه ^{١٠} . وهذا التأويل من العلماء حسن ومقبول ، لأن النسخ لا يصر إليه إلا إذا علم التاريخ وتعذر الجمع ، وهنا لم يعلم التاريخ ولم يتعذر الجمع بين الأحاديث .

ولا ننسى أن المسلم إذا شرع في صلاته جاءه الشيطان لعنه الله يوسوس له ، ليشغله عن صلاته ، ولم يقل أحد ببطلان صلاة من جاءه الشيطان ووسوس له بشيء ، ولكن ذهبوا إلى أن صلاة المرء تكون ناقصة بقدر انشغاله عن صلاته بوسوسة الشيطان ، وقالوا : تجبر هذه الصلاة بصلاة السنن والنوافل والله تعالى أعلى وأعلم .

وحديث ميمونة - رضى الله عنها - يدل على أنه لا كراهة إذا أصاب ثوب المصلى امرأته الحائض ، وهو يدل على صحة صلاة من صلى وبين يديه إنسان ، وقد استدل به على أن المرأة لا تقطع الصلاة ^{١١} .

^{١٠} راجع المجموع للإمام النووي ٢٢٢/٣ وما بعدها .

^{١١} راجع نيل الأوطار ١٠/٣ .

صلاة الجنازة

الحديث :

عن أبي سليط عن ميمونة - رضي الله عنها - زوج النبي - صلى الله عليه وسلم - قالت : أخبرني النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : " ما من ميت يصلي عليه أمة من الناس إلا شفَعوا فيه . " ^١ وعنه عن بعض أزواج النبي - صلى الله عليه وسلم - ميمونة - رضي الله عنها - وكان أخاها من الرضاعة أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال : " ما من مسلم يصلي عليه أمة إلا شفَعوا فيه . " ^٢

فقه الحديث :

صلاة الجنازة فرض كفاية على المسلمين بمعنى أنه لو قام بها البعض فقد سقطت عن الباقين ، وتسن لها الجماعة على أن تكون ثلاثة صفوف ولها فضل عظيم سواء للمصلي أو للميت ، ولم يصلوها على النبي - صلى الله عليه وسلم - بإمام احتراماً وتعظيماً له - صلى الله عليه وسلم . ^٣

ويصلي على الميت أقرب الناس إليه من أهله ، فإن لم يوجد ، فالإمام ، والرجل يصلي على زوجته .

ويقف الإمام في صلاة الجنازة حذاء رأس الرجل الميت ، بينما يقف عند عجيزة المرأة ، لأنه أستر للمرأة ، فإن خالف جازت الصلاة ولم يصب السنة . ^٤

ويجب عند ابن حزم تلقين الميت الشهادة عند احتضاره ، لقوله - صلى الله عليه وسلم - : " لفتنوا موتاكم لا إله إلا الله . " ^٥

كما يستحب أن يقول المصاب : " إنا لله وإنا إليه راجعون ، اللهم أجرني في مصيبي واخلف لي خيراً منها . " ^٦

^١ سبق تخريجه .

^٢ سبق تخريجه .

^٣ المهذب ١/١٣٢ .

^٤ السيل الجرار: محمد بن محمد الشوكاني ١/٣٥٣ دار الكتب العلمية - بيروت ١٤٠٥ هـ - ط ١ ، المهذب ١/١٣٣ ، المبدع ٢/

٢٤٩

^٥ صحيح مسلم - كتاب الجنائز - باب تلقين الموتى لا إله إلا الله ٢/٦٣١ .

^٦ المحلى ٥/١٦٤ وما بعدها .

كما يستحب الإسراع بالجنائز لما روي أبو هريرة أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال :
أسرعوا بالجنائز فإن تك صالحة فخير تقدمونها، وإن يكن سوى ذلك فبشر تضرعونه عن رقابكم" ^١ .
والعزاء ثلاثة أيام ؛ لفعله - صلى الله عليه وسلم - ذلك لما قتل جعفر وزيد بن حارثة ، وكان
الناس يأتونه - صلى الله عليه وسلم - يعزونه ، إلا أن التعزية في اليوم الأول أفضل ، ويقول
المعزى : أعظم الله أجرك ، وأحسن عزاك ، وغفر لميتك ، وكذلك فإن إهداء الطعام لأهل الميت
مشروعة . ^٢ .

الدعاء للميت شفاعته له :

وصلاة الجنائز أربع تكبيرات لا ركوع فيها ولا سجود ، ففي الأولى تُقرأ فاتحة الكتاب ، وفي
الثانية يُصلى فيها على النبي - صلى الله عليه وسلم - الصلاة الإبراهيمية ، وفي الثالثة يدعو
المصلي للميت ، وفي الرابعة يدعو المصلي لنفسه ولكافة المسلمين .

والسنة في الدعاء للميت ما رواه أبو قتادة وذكره الشافعي - رحمه الله - قال : يقول : اللهم
هذا عبدك وابن عبدك ، خرج من روح الدنيا وسعتها ومحبيه وأحبائه فيها إلى ظلمة القبر وما هو
لاقيه ، كان يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً عبدك ورسولك ، وأنت أعلم به ، اللهم إنه نزل بك
وأنت خير منزل به ، وأصبح فقيراً إلى رحمتك وأنت غني عن عذابه ، وقد جنناك راغبين إليك
شفعاء له ، اللهم إن كان محسناً فزد في إحسانه ، وإن كان مسيئاً فتجاوز عنه ، ولقه برحمتك
الأمّن من عذابك حتى تبعثه إلى جنتك يا أرحم الراحمين ، ومن الدعاء أيضاً الوارد في صلاة الجنائز
: اللهم اغفر لحينا وميتنا وشاهدنا وغائبنا وصغيرنا وكبيرنا وذكرنا وأنثانا ، اللهم من أحييته منا
فأحيه على الإسلام ، ومن توفيته منا فتوفه على الإيمان ، اللهم لا تحرمنا أجره ولا تفلنا بعده ،
اللهم اغفر له وارحمه واعف عنه ، وأكرم نزله ووسع مدخله ، واغسله بالماء والثلج والبرد ،
ونقه من الخطايا كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس ، وأبدله داراً خيراً من داره وأهلاً خيراً من
أهله وزوجاً خيراً من زوجته ، وقه فتنة القبر وعذاب النار ، اللهم إن فلان بن فلان في ذمتك وحبل
جوارك ، فقه من فتنة القبر وعذاب النار ، وأنت أهل الوفاء والحمد ، فاللهم اغفر له وارحمه إنك
أنت الغفور الرحيم .

^١ صحیح البخاری - کتاب الجنائز - باب السرعة بالجنائز ٤٤٢/١ وراجع المذهب ١٣٤/١ وما بعدها .

^٢ السجرات الرائق ٢٠٧/٢ ، الأدلة الرضية : محمد بن علي بن محمد الشوكاني (١٢٥٠هـ) دار الندى - بيروت - ١٤١٣ هـ
ط ١ ١٠٢/١ وما بعدها .

وإن كان صغيراً فالسنة في الدعاء أن يقول : اللهم اجعله لوالديه قرطاً ونخراً وسلفاً وأجرأ وأعظم به أجورهما ، وثقل به موازينهما ، وأحقه بصالح سلف المؤمنين ، اللهم اجعله لنا شافعاً مشفقاً .

وبأي شيء دعا جاز ، لأنه قد نُقِلَ عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أدعية مختلفة ، فدل ذلك على أن الجميع جائز . "١" .

والصلاة على الميت فيها شفاعاة له ، للأحاديث الواردة في هذا الباب ومنها :

عن عائشة - رضي الله عنها - عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : " لا يموت أحد من المسلمين ، فيصلي عليه أمة من المسلمين لم يبلغوا أن يكونوا مائة ، فيشفعوا له إلا شفّعوا فيه . " "٢" .

وعن مالك بن هبيرة الشامي قال : كان إذا أتى الجنابة ، فقال من معها جزأهم صفوفاً ثلاثة ، ثم صلى عليها وقال : إن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال : ما صفت صفوف ثلاثة من المسلمين على ميت إلا أوجب . " "٣" .

وعن أبي صالح عن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال : من صلى عليه مائة من المسلمين غفر له . " "٤" .

فضلها للميت :

وردت أحاديث صحيحة تبين فضل هذه الصلاة على الميت وثوابها العظيم ، كما ذكرت فضل حملها والسير فيها حتى دفن الميت فعن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : " من صلى على جنازة فله قيراط ، ومن انتظرها حتى توضع في اللحد فله قيراطان ، والقيراطان مثل الجبلين العظيمين . " "٥" .

وعنه - رضي الله عنه - أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال : " من تبع جنازة رجل مسلم احتساباً ، فصلى عليها ودفنها فله قيراطان ، ومن صلى عليها ثم رجع قبل أن تدفن فإنه يرجع بقيراط من الأجر . " "٦" .

^١ راجع المذهب ١٣٣/١ ، الفروع ١٨٨/٢ ، نيل الأوطار ١٠٥/٤ .

^٢ مصنف ابن أبي شيبة : أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة الكوفي (٢٣٥ هـ) مكتبة الرشد بالرياض ١٤٠٩ هـ - ط ١ حديث رقم ١١٦٢٢

^٣ السابق رقم ١١٦٢٥ ١٣/٣ .

^٤ السابق ١٣/٣ رقم الحديث ١١٦٢٦ .

^٥ السنن الكبرى للنسائي - باب الصلاة على الجنابة في المسجد ٦٤٤/١ وما بعدها .

^٦ مسند أحمد ٤٩٣/٢ حديث رقم ١٠٣٩٦ .

وعنه - رضي الله عنه قال - : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : " من تبع جنازة فصلي عليها ثم انصرف فله قيراط من الأجر ، ومن تبعها فصلي عليها ثم قعد حتى فرغ من دفنها فله قيراطان من الأجر ، كل واحد منهما أعظم من أحد . " ^١ .

يقول صاحب كتاب الفواكه الدواني في شرح قوله - صلى الله عليه وسلم - : " قيراط من الأجر : " وفي الصلاة على الميت قيراط من الأجر ، وقيراط في حضور دفنه ، لما في الصحيح من قوله - صلى الله عليه وسلم - : " من اتبع جنازة مسلم إيماناً واحتساباً ، وكان معها حتى يصلي عليها ويفرغ من دفنها فإنه يرجع من الأجر بقيراطين ، كل قيراط مثل جبل أحد ، ومن صلي عليها ثم رجع قبل أن تدفن فإنه يرجع بقيراط " وهذه الرواية صريحة في القيراطين ، وعلى كل حال فتواب من اتبعها ، ولازمها للدفن أعظم ، وذلك القيراط في التمثيل مثل جبل أحد ثواباً ، على معنى أنه لو كان جبل أحد من ذهب أو فضة وتصدق به ، لكان ثواب هذا القيراط كثوابه ، وقيل : معنى المماثلة أنه لو جعل هذا الجبل في كفة وجعل القيراط في كفة مقابلة لها لساواها ، وأحد جبل بالمدينة المنورة ، قال فيه - صلى الله عليه وسلم - " أحد جبل يحبنا ونحبه . " ^٢ ، وخصه بالتمثيل إما لذلك أي بسبب شدة حبه إياه ، وإما لأنه أكبر الجبال ، لأنه بلغ إلى الأرض السابعة ، ومتصل بجميع الجبال ، والأجر بالقراريط هنا ، لأن الميت قد انتفع بدعائه وحضوره . " ^٣ .

^١ - صحيح البخاري كتاب الإيمان - باب اتباع الجنائز من الإيمان ٢٦/١ .

^٢ - صحيح مسلم كتاب الحج - باب أحد جبل يحبنا ونحبه ١١٠١/٢ .

^٣ - الفواكه الدواني : أحمد بن غنيم بن سالم النفراوي المالكي (١١٢٥ هـ) ٢٩٥/١ دار الفكر - بيروت ١٥ : ١٥ هـ .

صيام يوم عرفة للحاج

الحديث :

عن كريب ، عن ميمونة - رضي الله عنها: أن الناس شكوا في صيام النبي - صلى الله عليه وسلم - يوم عرفة ، فأرسلت إليه بحلاب وهو واقف في الموقف، فشرب منه والناس ينظرون¹ .

فقه الحديث :

يوم عرفة هو اليوم التاسع من ذي الحجة ، وهو يوم وقوف الحجاج على عرفة ، والوقوف على عرفة في ذلك اليوم هو الركن الأعظم للحج ، لقوله - صلى الله عليه وسلم - : " الحج عرفة " .²

وقيل : سمي بذلك الاسم ، لوقوف الحجاج فيه ، وقيل : سمي بذلك ، لأن إبراهيم عليه السلام رأى في المنام ليلة التروية أنه يؤمر بذيح ابنه إسماعيل عليه السلام ، فأصبح يتروى هل هذا من الله تعالى ، أو حلم ، فسمى بيوم التروية وهو اليوم الثامن من ذي الحجة ، فلما كانت الليلة الثانية رآه أيضاً ، فأصبح يوم عرفة ، فعرف أنه من الله تعالى ، فسمى بيوم عرفة .³

وقد ورد في فضله أي فضل صيامه والعمل الصالح فيه آثار تدل على عظم ثوابه وجزيل عطاء الله سبحانه وتعالى فيه لعباده ، وذلك أن الله سبحانه وتعالى يباهي ملائكته في ذلك اليوم ، فهو أفضل الأيام على الإطلاق ويمتاز باختصاصه بأداء فريضة الحج ، وهو من الأيام المعدودات المعلومات وكذا يوم النحر ويوم بعده وهو مذهب أبي حنيفة - رحمه الله⁴ .

روي عن أبي قتادة أن النبي - صلى الله عليه وسلم - سئل عن صيام يوم عرفة فقال - صلى الله عليه وسلم - : " أحسب على الله تعالى أن يكفر به السنة الماضية والآتية . " .⁵

وما يكفر هنا الصغائر من الذنوب ، فإن لم تكن صغائر ، رُجِيَ التخفيف من الكبائر ، فإن لم تكن رُفِعَت الدرجات أو أن الله سبحانه وتعالى يُلطف بعبده فلا يأتي بذنب في السنة الآتية⁶ .

أما حكم صيام يوم عرفة فقد اتفق العلماء على استحباب ذلك اليوم لغير الحاج ، لما روى عن تكفيره لذنوب سنتين ، سنة ماضية ، وسنة آتية .

أما حكم صيام ذلك اليوم للحاج فقد اختلف العلماء في هذه المسألة إلى رأيين :

¹ سبق تخريجه

² المسنن الكبير للنسائي ٢٤/٢ ، الأذان بعرفة .

³ المعنى ٥٨/٣

⁴ راجع تفسير ابن كثير ٢١٨/٣ .

⁵ صحيح مسلم - كتاب الصيام - باب استحباب صيام ثلاثة أيام من كل شهر وصوم يوم عرفة ... ٨١٨/٢

⁶ راجع الفروع ٨٣/٣ ، ونيل الأوطار ٣٢٤/٤ .

الأول : ما ذهب إليه جمهور لفقهاء من أن صيام الحاج يوم عرفة مكروه ، خاصة إذا كان ذلك الصيام يضعفه عن العبادة والذكر والدعاء في ذلك اليوم .

وممن ذهب إلى هذا الرأي الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة والزيدية^١ .

وقالوا : لو صامه لوقع صيامه صحيحاً ، وهو خلاف الأولى جاء في شرح الزرقاني أن : " فطر يوم عرفة للحاج أفضل من صومه ، لأنه الذي اختاره رسول الله - صلى الله عليه وسلم - لنفسه ، وللتقوى على عمل الحج ، ولما فيه من العون والاجتهاد في الدعاء والتضرع المطلوب في ذلك الموضوع ، ولذا قال الجمهور : يستحب فطره للحاج ، وإن كان قوياً ، ثم اختلفوا هل صومه مكروه ، وصححه المالكية والشافعية وإن كان خلاف الأولى ، وتعقب بأن فعله - صلى الله عليه وسلم - المجرد لا يدل على عدم استحباب صومه ، إذ قد يتركه لبيان الجواز ، ويكون في حقه أفضل لمصلحة التبليغ ، وأجيب بأنه قد روى أبو داود والنسائي وصححه ابن خزيمة والحاكم عن أبي هريرة قال : نهى الرسول - صلى الله عليه وسلم - عن صوم يوم عرفة بعرفة . " ^٢ .

وأخذ بظاهر الحديث قوم منهم يحيى بن سعيد الأنصاري ، فقال : يجب فطره للحاج ، والجمهور على استحبابه ، حتى قال عطاء : كل من أفطره ، ليتقوى به على الذكر، كان له مثل أجر الصائم^٣ . فحجة جمهور العلماء في استحباب فطره للحاج خشية أن يضعفه ، وهو في حاجة شديدة إلى تقوية جسمه ، حتى يؤدي أعمال الحج ، ولا يقصر عن بعضها فلذلك كره .

بينما ذكر للسلف الصالح - رضوان الله عليهم جميعاً - أقوال في هذه المسألة منها :-

قول قتادة : لا بأس بصيامه إذا لم يضعفه عن الدعاء .

وقول عطاء : أصوم في الشتاء ، ولا أصوم في الصيف ، لأن كراهة صومه إنما هي مغلّة بالضعف عن الدعاء ، فإذا قوى عليه أو كان في الشتاء لم يضعف ، فنزول الكراهة . " ^٤ .

كما استدلل الجمهور بحديث أم الفضل بنت الحارث أخت ميمونة بنت الحارث - رضي الله عنها - عندما رأت الناس يتمارون في صيام النبي - صلى الله عليه وسلم - وهو بعرفة ، فقال بعضهم : رسول الله - صلى الله عليه وسلم - صائم ، وقال آخرون : رسول الله - صلى الله عليه وسلم -

^١ للحنفية البحر الرائق ٢/٢٧٨ ، وتحفة الملوك ١/١٥٠ ، وحاشية الطحطاوي على مراقي الفلاح ١/٢٦٤ ، والمالكية : مواهب الجليل ٢/٤٠٢ ، وللشافعية : راجع حلية العلماء : محمد بن أحمد الشاشي القفال (٥٠٧هـ - ١٧٦٣) مؤسسة الرسالة - دار الأرقم بيروت - عمان - الأردن ١٤٠٠هـ ط ١ ، وإعانة الطالبين ٢/٢٦٥ ، وللحنابلة : المغني ٣/٥٨ ، وللزيدية : نيل الأوطار ٤/٣٢٥ .

^٢ سنن البيهقي الكبرى ٤/٢٨٤ كتاب الصيام - باب الاختيار للحاج في ترك صوم يوم عرفة .

^٣ شرح الزرقاني ٢/٤٢٦ .

^٤ راجع المغني ٣/٥٨ .

ليس بصائم ، فقالت أم الفضل : فأرسلت بقدر فيه لبن للنبي - صلى الله عليه وسلم - فشربه، وهو واقف على بعيره يوم عرفة . " ١١ "

وقيل : إن ميمونة - رضي الله عنها - هي التي أرسلت بحلاب من لبن للنبي - صلى الله عليه وسلم - كما جاء ذلك في الحديث الذي سبق تخريجه في قسم جمع المرويّات .

وقال ابن عمر - رضي الله عنهما - حججت مع النبي - صلى الله عليه وسلم - فلم يصمه - يعنى يوم عرفة - ومع أبي بكر - رضي الله عنه - فلم يصمه ، ومع عمر - رضي الله عنه - فلم يصمه ، ومع عثمان - رضي الله عنه - فلم يصمه ، وأنا لا أصومه ، ولا أمر به ولا أنهى عنه " ١٢ " .
وقال الترمذى - رحمه الله - هذا الحديث حديث حسن .

الثاني : ما ذهب إليه الظاهرية وهو قول الشافعي في القديم ، والعترة من الزيدية ، وقد ذهبوا إلى استحباب صيامه للحاج وغير الحاج . " ١٣ "

وقد احتجوا بحديث أبي قتادة وفيه أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال : " أحتسب على الله تعالى أن يكفر به السنة الماضية والآتية . " ١٤ "

واحتج كذلك ابن حزم بصيام بعض صحابة رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يوم عرفة بعرفة ، ومنهم : عائشة وابن الزبير وأسامة بن زيد ، وعثمان بن أبي العاصي . " ١٥ "

والأرجح : ما ذهب إليه أصحاب الرأي الأول من كراهة صيام يوم عرفة لمن وقف بعرفة ، حتى يؤدي مناسك حجه بلا تقصير ولا ضعف ، ولفظه - صلى الله عليه وسلم - ذلك وهو أمر فيه اتباع لسنة المصطفى - صلى الله عليه وسلم - ويجمع بين أحاديث فضل صيام يوم عرفة وبين نهيه - صلى الله عليه وسلم - عن صيام يوم عرفة بأن صوم يوم عرفة مستحب لكل أحد ، مكروه لمن كان واقفاً بعرفة حاجاً ، وقيل : كره صيام يوم عرفة للحاج ، لأن يوم عرفة عيد لأهل الموقف ; لاجتماعهم فيه .

وشربه - صلى الله عليه وسلم - وهو واقف على بعيره يوم عرفة ينال على جواز الأكل والشرب في المحافل كراهة . " ١٦ "

^{١١} صحيح مسلم - كتاب الصيام - باب استحباب الفطر للحاج يوم عرفة ٧٩١/٢ .

^{١٢} سنن الترمذى - كتاب الصوم - باب كراهية صوم يوم عرفة بعرفة ١٢٤/٣ .

^{١٣} المحلى ١٧/٧ ، نيل الأوطار ٣٢٥/٤ .

^{١٤} سبق تخريجه .

^{١٥} راجع المحلى ١٧/٧ وما بعدها .

^{١٦} نيل الأوطار ٣٢٥/٤ .

فضل الصلاة في مسجد الرسول

صلي الله عليه وسلم

الحديث :

عن ابن عباس - رضي الله عنه - أن ميمونة - رضي الله عنها - زوج النبي - صلي الله عليه وسلم - قالت ثم : " من صلي في مسجد رسول الله - صلي الله عليه وسلم - فإني سمعت رسول الله - صلي الله عليه وسلم - يقول : الصلاة فيه أفضل من ألف صلاة فيما سواه إلا مسجد الكعبة " .¹

فقه الحديث :

سنن النبي - صلي الله عليه وسلم - عن أفضل البقاع في الأرض فقال - صلي الله عليه وسلم - : أحب البقاع إلى الله المساجد ، وأبغض البقاع إلى الله الأسواق . " ٢ " .

وأفضل المساجد على الإطلاق المسجد الحرام ، لأنه قبلة المسلمين الذين يقصدونه من كل صوب وفج عميق لأداء فريضة الحج ، وقد خص هذا المسجد بفضيلة بناء إبراهيم عليه السلام له ودعوة الناس إلى حجه ، وصارت له فضيلة أخرى ، بدعوة محمد - صلي الله عليه وسلم - الناس إلى حجه ومنعه من المشركين ، فحجّه كل مستطيع يأتيه من مشارق الأرض ومغاربها بإيجاب من الله سبحانه وتعالى ورسوله - صلي الله عليه وسلم - ، فعبّد الله سبحانه وتعالى أضعاف من كان يعبده قبل بعثة الرسول - صلي الله عليه وسلم - ، ولما توفي رسول الله - صلي الله عليه وسلم - دفن في حجرة عائشة - رضي الله عنها - قالت : قال رسول الله صلي الله عليه وسلم - " لعن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد . " ٣ " يحذر - صلي الله عليه وسلم - الناس من الوقوع في الشرك كما وقع فيه من سبقوهم من اليهود والنصارى ، قالت عائشة - رضي الله عنها - ولولا ذلك لأبرز قبره ، ولكن كره أن يتخذ مسجداً . " ٤ " .

والصلاة في المسجد الحرام بمائة ألف صلاة فيما سواه ، وقد وردت آثار تدل على ذلك .

¹ سبق تخريجه .

² مسند البزار ٣٥٣/٨ حديث رقم ٣٤٣٠ ، مجمع الزوائد ٦/٢ - باب فضل المساجد ومواضع الذكر والسجود .

³ صحيح مسلم - باب النهي عن بناء المساجد على القبور .. ٣٧٦/١ .

⁴ راجع كتب ورسائل وفتاوى ابن تيمية في الفقه ٢٧٤/٢٧ .

والمسجد النبوي بالمدينة المنورة له المنزلة الثانية بعد المسجد الحرام وهو من المساجد الثلاثة التي تشد إليها الرحال ، يقول الرسول الكريم - صلى الله عليه وسلم : " لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد ، إلى المسجد الحرام وإلى مسجدي هذا وإلى مسجد إيلياء أو بيت المقدس . " ^١ .

وفي الحديث ما يدل على فضل هذه المساجد الثلاثة على سائر المساجد ، لهذا قال العلماء : من نذر صلاة في مسجد لا يصل إليه إلا برحلة وراحلة فلا يجب عليه الوفاء به إلا في المساجد الثلاثة ، فإن من نذر صلاة فيها خرج إليها . " ^٢ .

وقد اقتصت هذه المساجد دون غيرها لأفضليتها على سائر المساجد ، يقول النبي - صلى الله عليه وسلم - في فضيلة الصلاة في مسجد الرسول - صلى الله عليه وسلم : " صلاة في مسجدي هذا خير من ألف صلاة فيما سواه إلا المسجد الحرام . " ^٣ .

ومعنى الحديث أن الصلاة في مسجد الرسول - صلى الله عليه وسلم - أفضل من سائر المساجد بألف صلاة إلا المسجد الحرام ، ولذلك لو نذر الاعتكاف في مسجد الرسول - صلى الله عليه وسلم - فلا يجزئه الاعتكاف في غيره إلا المسجد الحرام ، وإذا عين الأقصى أجزاء المسجدان : الحرام والرسول - صلى الله عليه وسلم - لأفضليتهما . " ^٤ .

أما السفر إلي هذه المساجد الثلاثة للصلاة فيها والدعاء والذكر والاعتكاف فمشروع باتفاق العلماء للحديث السابق : " لا تشد الرحال ... " .

وإذا أتى المسلم مسجد الرسول - صلى الله عليه وسلم - فإنه يسلم عليه وعلى صاحبيه كما كان يفعل ذلك الصحابة ، أما إذا كان مقصده بالسفر زيارة قبر الرسول - صلى الله عليه وسلم - دون الصلاة فيه فهذه مسألة فيها خلاف والذي عليه الأئمة وأكثر العلماء أنه غير مشروع ، وإن كان قد رخص فيه بعض المتأخرين ، ولذا لو نذر السفر إلى قبر الخليل إبراهيم عليه السلام أو قبر النبي - صلى الله عليه وسلم - أو إلى الطور الذي كلم الله عليه موسى عليه السلام ، أو إلى جبل حراء الذي كان يتعبد فيه رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وجاءه فيه الوحي ، أو الغار المذكور في القرآن وغير ذلك من المقابر والمقامات والمشاهد المضافة إلى بعض الأنبياء والمشايخ أو إلى بعض المغارات أو الجبال لم يجب الوفاء بهذا النذر باتفاق الأئمة الأربعة ، فإن السفر إلى هذه

^١ متفق عليه ، صحيح البخاري - كتاب أبواب التطوع - باب فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة ٣٩٨/١ ، صحيح مسلم - كتاب الحج - باب لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد ١٠١٤/٢ .

^٢ راجع القرطبي ٢١٢/١٠ .

^٣ متفق عليه - صحيح البخاري - كتاب أبواب التطوع - باب فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة ٣٩٨/١ .

^٤ المبدع ٧٠/٣ وما بعدها .

المواضع منهي عنه ، انتهى النبي - صلى الله عليه وسلم - : " لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد ... " ^{١١} .

أما المسجد الأقصى فله أفضليته بعد المسجدين الحرام ومسجد الرسول - صلى الله عليه وسلم - والصلاة فيه بخمسمائة صلاة فيما سواه ، لقوله - صلى الله عليه وسلم - : " والصلاة في بيت المقدس بخمسمائة صلاة . " ^{١٢}

ومما يدل على مكانته وفضيلته أيضاً ما رواه ابن عمر - رضي الله عنهما - عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : " لما فرغ سليمان بن داود عليهما السلام من بناء بيت المقدس ، سأل الله عز وجل ثلاثاً : أن يؤتیه حكماً يصادف حكمه ، وملكاً لا ينبغي لأحد من بعده ، وأنه لا يأتي هذا المسجد أحد لا يريد إلا الصلاة فيه إلا خرج من نؤبیه كيوم ولدته أمه ، فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : أما اثنتان فقد أعطيتهما ، وأرجو أن يكون قد أعطى الثالثة . " ^{١٣} .

قال المنذري - رحمه الله - رواه أحمد والنسائي وابن ماجة واللفظ له وابن خزيمة وابن حبان في صحيحيهما ، ورواه الحاكم أطول من هذا وقال : صحيح على شرطهما ولا علة له . " ^{١٤} .

^{١١} راجع كتب ورسائل وفتاوى ابن تيمية في الفقه ٧/٢٧ ، صحيح مسلم كتاب الحج - باب لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد . ١٠١٤/٢ .

^{١٢} مجمع الزوائد ٧/٤ - باب الصلاة في المسجد الحرام ومسجد النبي - صلى الله عليه وسلم - وبيت المقدس . سنن ابن ماجة - كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها - باب ما جاء في الصلاة في مسجد بيت المقدس ٤٥٢/١ .

^{١٤} الترغيب والترهيب ١٤١/٢ .

الأبذة ومكها

الحديث :

عن عائشة وعطاء بن يسار رضي الله عنهما عن ميمونة - رضي الله عنها - زوج النبي - صلي الله عليه وسلم - عن النبي - صلي الله عليه وسلم - أنه قال : " لا تنبذوا في الدباء ولا في المزفت ولا في الحنتم ولا في النقيير - قال عبد الرحمن ولا في اجرار - وكل مسكر حرام " ^١ .
وعن سليمان بن يسار عن ميمونة - رضي الله عنها - زوج النبي - صلي الله عليه وسلم - قالت ثم : " نهى رسول الله - صلي الله عليه وسلم - عن الدباء والنقيير والجر والمقير وقال : كل مسكر حرام " ^٢ .

معاني المفردات :

الدُّبَاءُ : هو القرع وهو من الآتية التي يسرع الشراب في الشدة إذا وضع فيها .
النَّقِير : هو فعيل بمعنى مفعول من نفر ينقر ، وكانوا يأخذون أصل النخلة -- فينقرونها في جوفه ويجعلونه إناء ينتبذون فيه ، لأن له تأثيراً في شدة الشراب .
المزْفَتُ : اسم مفعول ، وهو الإثاء المطلي بالزفت ، وهو نوع من القار .
الحنتم : يفتح الحاء المهملة ، وهي جرار خضر مدهونة ، كانت تحمل فيها الخمر إلى المدينة ، ثم اتسع فيها فقيل للخزف كله حنتم ، واحدها حنتمة ، وهي أيضاً مما تسرع فيه الشدة .
الجِرُّ : يفتح الجيم وتشديد الراء جمع جِرَّة ، كتمر جمع تمره ، وهو بمعنى الجرار الواحدة جِرَّة ، ويدخل فيه جميع أنواع الجرار من الحنتم وغيره ، وقد سئل ابن عباس عن الجِرِّ ، فقال : كل شيء يصنع من المدر الذي هو التراب والطين .
المُقَيْرُ : بضم الميم وفتح القاف وتشديد الياء ، وهو المزفت أي المطلي بالزفت ، وهو نوع من القار ^٣ .

جاء في لسان العرب أن : " الدباء والحنتم والنقيير هي أوعية ، كانوا ينتبذون فيها ، وضربت فكان النبيذ فيها يغلى سريعاً ويسكر ، فنهاهم عن الانتباز فيها ، ثم رخص في الانتباز فيها بشرط أن يشربوا ما فيها وهو غير مسكر ، وتحريم الانتباز في هذه الظروف كان في صدر الإسلام ،

^١ سبق تخريجه .

^٢ سبق تخريجه .

^٣ راجع نيل الأوطار ٦٩/٩ وما بعدها ، لسان العرب ٢٨٢/١٤ ، لسان العرب ٢٤٩/١٤ ، الغريب، للخطابي ٣٦١/١ .

ثم نسخ وهو المذهب ، وذهب مالك وأحمد إلى بقاء التحريم . " ١ " والنبيذ واحد الأنبذة ، وسمى النبيذاً ، لأن الذي يتخذهُ يأخذُ تمرّاً أو زبيباً فينبذه في وعاء أو سقاء عليه الماء ، ويتركه حتى يفور ، فيصير مسكراً ، والنبيذ ما يعمل من الأشربة من التمر والزبيب والعسل والحنطة والشعير وغير ذلك ، وانتبذته : اتخذته نبيذاً سواء كان مسكراً أو غير مسكر ، فإنه يقال له نبيذ ، ويقال للخمر المعتصرة من العنب نبيذ ، كما يقال للنبيذ خمر " ٢ .

فقه الحديث :

أجمع المسلمون على تحريم شرب الخمر ، وأجمعوا على وجوب الحد على شاربيها سواء شرب قليلاً أو كثيراً ، وأجمعوا على أنه لا يقتل لشربها ولو تكرر ذلك منه ، وحديث قتله منسوخ كما قال بعضهم بحديث : " لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث : النفس بالنفس ، والثيب الزاني ، والتارك لدينه المفارق للجماعة . " ٣ .

أما قدر حد الشرب فقد اختلف فيه العلماء على رأيين :

الأول : قول الجمهور وهو أن الحد فيها ثمانون ، وممن ذهب إلى هذا القول مالك وأبو حنيفة والأوزاعي والثوري وأحمد وإسحاق . " ٤ .

وقد احتج جمهور الفقهاء بما استقرّ عليه إجماع الصحابة ، وأن فعل النبي - صلى الله عليه وسلم - لم يكن للتحديد .

الثاني : وهو قول الشافعي وأبي ثور وداود وأهل الظاهر ، وقد ذهبوا إلى أن حد الشرب أربعون ، وما زاد على ذلك هو من باب التعزير ، فلإمام أن يزيد على هذا القدر إن وجد مصلحة في ذلك " ٥ .

واحتجوا بفعل النبي - صلى الله عليه وسلم - بمن شرب الخمر ، فقد روى أنه : " قد أتى النبي - صلى الله عليه وسلم - بشارب ، فقال : اضربوه فضرّبوه بالأيدي والنعال وأطراث الثياب ، وحثوا عليه التراب ، ثم قال - صلى الله عليه وسلم - بكتوه فبكتوه ، ثم أرسله ، فلما كان أبو بكر

١- لسان العرب ١٤/٢٤٩ .

٢- لسان العرب ١٤/٤٨٢ .

٣- صحيح مسلم - كتاب القسامة والمحاربين والقصاص والديات - باب ما يباح به دم المسلم ٣/١٣٠٢ وراجع نيل الأوطار ٦٩/٩ وما بعدها .

٤- بداية المجتهد ١/٣٤٥ وما بعدها ، حاشية ابن عابدين ٤/٣٨ وما بعدها ، المبدع ٩/١٧٢ ، صحيح مسلم بشرح النووي ٧/٢١٥ وما بعدها .

٥- الأم ٦/١٤٤ وما بعدها ، المحلى ٧/٤٨١ وما بعدها .

سأل من حضره ذلك الضرب فقومه أربعين ، فضرب أبو بكر في الخمر أربعين حياته ، ثم عمر - رضي الله عنهم أجمعين - حتى تتابع الناس في الخمر فاستشار عمر علياً - كرم الله وجهه - فضربه ثمانين .^{١١} .

وقال علي - كرم الله وجهه - عندما استشاره عمر - رضي الله عنه - في شارب الخمر : نرى أن تجلده ثمانين ، فإنه إذا شرب الخمر سكر ، وإذا سكر هذى ، وإذا هذى افتري ، وعلى المفترى ثمانون .^{١٢} .

والأرجم :

ما ذهب إليه أصحاب الرأي الثاني من القول بأن حد الشارب أربعون ، لأنها السنة الواردة عن النبي - صلي الله عليه وسلم - وعن أبي بكر وفي جزء من زمن عمر - رضي الله عنهم أجمعين - والزيادة كما وضع الخبر السابق كان بسبب استئثار الخمر ، وذلك للإمام أن يحدد قدره بقدر المصلحة فإن قدر الحد يكون أربعين جلدة سواء كان بالأيدي أو النعال أو نحوه ، ولا يكون زائداً على ذلك إلا إذا قرر الإمام أو القاضي الزيادة للتأديب علي سبيل التعزير ، وهذا من أجل الجمع بين القولين والله تعالى أعلى وأعلم .

وهذا هو ما عوقب به الشارب في الدنيا أما في الآخرة فعقوبته أن يحرم من خمر الجنة ، لقوله - صلي الله عليه وسلم - من شرب الخمر في الدنيا حرمها في الآخرة^{١٣} .

أما الأئمة فقد اتفق العلماء على أنها حلال ما لم تسكر ويحدث فيها الشدة المطربة الخمرية ، فالانتباز حلال بشرط عدم حدوث السكر به ، لقوله - صلي الله عليه وسلم : " كنت قد نهيتكم عن الانتباز ، فانتسبوا وكسل مسكر حرام . " وفي لفظ : " نهيتكم عن النبيذ إلا في سقاء فاشربوا في الأسقية كلها ولا تشربوا مسكراً . " ^{١٤} .

وقد وردت أحاديث تدل على النهي عن الانتباز في هذه الأوعية ومنها : قوله - صلي الله عليه وسلم : " لا تنبذوا في الدباء ولا في الحنتم ولا في النقيير ولا في المزفت ولا تنبذوا الزبيب والتمر جميعاً ، ولا تنبذوا البسر والرطب جميعاً . " ^{١٥} .

^{١١} سنن البيهقي كتاب الأشربة والحد فيها - باب ما جاء في إقامة الحد في حال السكر ... ٣١٩/٨ .

^{١٢} صحيح مسلم - كتاب الأشربة - باب عقوبة من شرب الخمر ١٥٨١/٣

^{١٣} صحيح مسلم - كتاب الأشربة باب النهي عن الانتباز في المزفت والدباء والحنتم والنقيير وبيان أنه منسوخ وأنه اليوم حلال ما لم يصير مسكراً ١٥٨٤/٣ .

^{١٤} مسند أحمد ٢٤٢/٦ حديث رقم ٢٦٠٩٩ .

وقد ورد غير ذلك من أحاديث النهي عن الانتباز في هذه الأوعية ، لأن الشراب يسرع في الشدة إذا وضع فيها ، فنظراً لأن لها تأثيراً في شدة الطرب نهى عنها . النبي - صلى الله عليه وسلم .

ولما وقع النهي عنها شكها الناس للنبي - صلى الله عليه وسلم - فرخص لهم في ظروف الأدم ، ثم شكوا إليه أن كلهم لا يجد ذلك ، فرخص في الظروف كلها .

قال ابن بطال : النهي عن الأوعية إنما كان قطعاً للزريعة ، فلما قالوا : لا نجد بُدأ من الانتباز في الأوعية قال : انتبذوا وكل مسكر خمر ، كالتنهي عن الجلوس في الطرقات ، فلما قالوا : مالنا بد ، قال - صلى الله عليه وسلم - أعطوا الطريق حقها^{١١} .

ومن الأحاديث التي تدل على نسخ الحكم السابق قوله - صلى الله عليه وسلم - " نهيتكم عن الظروف ، وإن الظروف أو ظرفاً لا يحل شيئاً ولا يحرمه وكل مسكر حرام"^{١٢} .

وقد ذهب الجمهور من العلماء إلى أن النهي عن الانتباز في الأوعية كان أولاً ثم نسخ ، بينما ذهب جماعة إلى أن النهي إنما هو باق ومنهم مالك وأحمد وإسحاق قال الشوكاني : والقول الأول وهو ما ذهب إليه الجمهور أصح ، والمعنى في النهي أن العهد بإباحة الخمر كان قريباً ، فلما اشتهر التحريم أبيع لهم الانتباز في كل وعاء بشرط ترك شرب المسكر^{١٣} .

وقد أجمع العلماء على أن المسكر من الأنبذة حرام ، بينما اختلفوا في القليل منها الذي لا يسكر فذهبوا إلى رأيين :

الأول : قول الجمهور ، وقد ذهبوا إلى أن قليل الأنبذة وكثيرها حرام ، ومنهم ذهب إلى هذا القول المالكية والشافعية والحنابلة والزيدية والظاهرية ومحمد من الحنفية^{١٤} .

وحجتهم في ذلك قوله - صلى الله عليه وسلم - : " كل مسكر خمر وكل خمر حرام " .^{١٥}

وقوله - صلى الله عليه وسلم : " ما أسكر كثيره فقليله حرام " .^{١٦} أخرجه الترمذي وأبو داود والنسائي من حديث جابر - رضي الله عنه .

^{١١} راجع نيل الأوطار ٧١/٩ .

^{١٢} صحيح مسلم كتاب الأشربة - باب النهي عن الانتباز في الدباء والمزفت ... ١٥٨٥/٣ .

^{١٣} نيل الأوطار ٦٩/٩ وما بعدها .

^{١٤} شرح الزرقاني ٢٠٩/٤ ، الأم ١٤٤/٦ المبدع ١٧٢/٩ ، وراجع التكت والفوائد السننية على مشكل المحرر : أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن مفلح الحنبلي (٨٨٤هـ) مكتبة المعارف ١٤٠٤هـ - ط ٢٥٩/٢ ، السيل الجرار ٣٤٨/٤ وما بعدها ، المحلى ٤٨١/٧ وما بعدها .

^{١٥} صحيح مسلم - كتاب الأشربة - باب بيان أن كل مسكر خمر ... ١٥٨٨/٣ .

^{١٦} سنن الترمذي - كتاب الأشربة باب ما جاء ما أسكر كثيره فقليله حرام ٢٩٢/٤ . قال الترمذي وفي الباب عن سعد وعائشة وعبد الله بن عمر . وهذا حديث حسن غريب .

وقالوا : سميت الخمر خمراً لمخامرتها العقل ، فوجب لذلك أن ينطلق اسم الخمر لغة على كل ما خامر العقل ، فإن لم يسلم لنا أن الأنبذة لا تسمى في اللغة خمراً ، فإنها تسمى خمراً شرعاً ، واحتجوا بحديث أبي هريرة أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال : " الخمر من هاتين الشجرتين النخلة والعنب . " ^١ " وبحديث ابن عمر - رضي الله عنهما - أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال : " إن من العنب خمراً ، وإن من العسل خمراً ، وإن من الزبيب خمراً ، ومن الحنطة خمراً ، وأنا أنهاكم عن كل مسكر " ^٢ .

جاء في السيل الجرار أنه : " تقرر بالأحاديث أن النبي - صلى الله عليه وسلم - جلد من شرب الخمر وأمر بجلده ، ولم يسأل عن القدر الذي شربه ، ولا سأل عن بلوغه بالشرب إلى حد السكر ، فكان هذا بمجرد دليل على أن مطلق الشرب موجب للحد ، ثم قد مسح عنه - صلى الله عليه وسلم - أنه قال : " ما أسكر كثيره فقليله حرام " ^٣ .

وهذا الدليل يُحَقِّقُ القليل بالكثير ، والقطرة الواحدة بالأرطال ، ثم ثبت عنه - صلى الله عليه وسلم - أنه قال : " كل مسكر خمراً وكل مسكر حرام " ^٤ وفي لفظ كل مسكر خمراً وكل مسكر حرام ^٥ " فحكم النبي - صلى الله عليه وسلم - في هذا باتحاد المسكرات ، وأنها كلها خمراً ، فوجب الحد على شرب كل مسكر ، وقد أحق الشارع قليلها بكثيرها ، فلا يعتبر وقوع السكر بالفعل ، بل بشرب ما هو من جنس المسكرات أو أكله . " ^٦ .

الشافعي : قول أبي حنيفة وأبي يوسف ، حيث ذهبوا إلى إباحة شرب القليل من الأنبذة المسكرة مالم تُسكر ^٧ .

واحتجَّ بأن المحرم في كل ملة هو السكر لا نفس الشرب ، لقوله تعالى : " ومن ثمرات النخيل والأعناب تتخذون منه سكراً ورزقاً حسناً " ^٨ . وقالوا : لو كان محرم العين لما سماه الله

^١ " صحيح مسلم - كتاب الأشربة - باب بيان أن جميع ما ينبذ مما يتخذ من النخيل والعنب يسمى خمراً ١٥٨٨/٣ .

^٢ " سنن أبي داود - كتاب الأشربة - باب العنب يعصر للخمر ٣٢٦/٣ .

^٣ " سبق تخريجه

^٤ " سبق تخريجه .

^٥ " سبق تخريجه .

^٦ " السيل الجرار ٣٤٨/٤ وما بعدها .

^٧ " حاشية ابن عابدين ٣٨/٤ .

^٨ " النحل ٦٧ .

تعالى رزقاً حسناً ، واحتج بحديث أبي عون الثقفي عن عبد الله بن شداد عن ابن عباس - رضي الله عنهم - عن النبي - صلى الله عليه وسلم - : "حرمت الخمر لعينها ، والسكر من غيرها ."^١ .
 وقالوا : هذا نص لا يحتمل التأويل ، بينما ضَعَّفَ أهل الحجاز وجمهور العلماء هذا الحديث ، لأن بعض رواته روى "والمسكر من غيرها " ، وقالوا : لما غلب الشرع حكم المضرة على المنفعة في قوله تعالى : " قل فيهما إثم كبير ومنافع للناس .."^٢ " في الخمر ، ومنع القليل والكثير ، وجب أن يكون الأمر كذلك في كل ما يوجد فيه علة تحريم الخمر إلا أن يثبت في ذلك فارق شرعي ، وقد ثبت من حال الشرع بالإجماع أنه اعتبر في الخمر الجنس دون القدر ، فوجب أن يلحق بالخمير كل ما وجد فيه علة الخمر"^٣ .

والأرجح :

ما ذهب إليه جمهور الفقهاء من أن القليل من الأنبذة المسكرة تحرم ، لقوة أدلة الجمهور ، حيث احتجوا بحديث صريح لرسول الله - صلى الله عليه وسلم - وفيه : " أن ما أسكر كثيره فقليله حرام ."^٤ .

وسدأ للذريعة الموصلة إلى السكر ، فمن شرب قليلاً من هذه الأنبذة ، قد يصل بشربه إلى ما يسكره ، وهذا من باب التورع والاحتياط في الدين أيضاً .

وقد ورد في صحيح البخاري ومسلم ما يفيد هذا التحريم بقوله - صلى الله عليه وسلم - حينما سئل عن البسنع - وهو نبيذ لعسل وهو خمر أهل اليمن ، فقال - صلى الله عليه وسلم - : " كل مسكر حرام "^٥ " فما دلم الشراب مسكراً كان حكمه كحكم كثيره حراماً .

وبناء على ذلك فمن شرب من الخمر أو من الأنبذة المسكرة التي لها حكم الخمر في التحريم لا تغافهم في العلة ، أقيم عليه الحد ، وسواء شرب قليلاً أو كثيراً مادام ثبت عليه أنه شرب ، وثبت ذلك عليه إما بالبينة _ أي الشهادة - أو بالإقرار .
 والله تعالى أعلى وأعلم .

^١ " نصب الراية : أبو محمد عبد الله بن يوسف الحنفي الزيلعي (٧٦٢) دار الحديث - مصر ١٣٥٧هـ - كتاب الأشربة ٤ /

٣٠٦ .

^٢ " البقرة ٢١٩ .

^٣ " بداية المجتهد ١/٣٤٥ وما بعدها .

^٤ " سبق تخريجه ..

^٥ " متفق عليه ، صحيح مسلم - كتاب الأشربة - باب بيان أن كل مسكر خمر أن كل خمر حرام ٣/١٥٨٥ .

تصدق المرأة من مالها

الحديث :

عن كريب مولى ابن عباس أن ميمونة - رضي الله عنها - أخبرته أنها أعتقت وليدة ، ولم تستأذن النبي - صلى الله عليه وسلم - فلما كان يومها الذي يدور عليها فيه ، قالت : أشعرت يا رسول الله أنى أعتقت وليدتي ، قال : " أو فعلت ، قالت : نعم ، قال : " أما إنك لو أعطيتها أخوالك كان أعظم لأجرك . " ^١ .

وعنه أن ميمونة - رضي الله عنها - زوج النبي - صلى الله عليه وسلم - أعتقت وليدة لها ، فقال لها : " ولو وصلت بعض أخوالك كان أعظم أجراً . " ^٢ .

فقه الحديث :

الصدقة أو العطية أو الهدية مستحبة إذا قصد بها وجه الله تعالى ، كالهبة للعلماء والفقراء والصالحين ، وما قصد به صلة الرحم مندوب إليه ، لشموله معنى التوسعة على الغير ونفي الشح ، والصدقة على القريب أفضل من العتق لحديث ميمونة المذكور الذي رواه البخاري ومسلم . ^٣ .
وفي الحديث دليل على جواز تبرع المرأة بغير إذن زوجها وأن صلة الرحم أفضل من العتق . ^٤ .
والكلام في هذه المسألة على شقين ، أما الشق الأول فهو إن كان المال مالها ، والشق الثاني إن كان المال مال زوجها .

فإن كان المال مالها فهل لها أن تتصرف فيه بغير إذن زوجها ؟

قد اختلف العلماء في هذه المسألة على رأيين :

الأول : ما ذهب إليه جمهور العلماء من صحة تصرفها في مالها بالتصدق وغير ذلك من التصرفات ^٥ " وحجتهم في ذلك أنها إذا كانت بالغة رشيدة يكون لها أن تتصرف ، كيف تشاء ، والأدلة من الكتاب والسنة كثيرة منها :

^١ سبق تخريجه .

^٢ سبق تخريجه .

^٣ راجع كشف القناع ٤/٢٩٩ .

^٤ نيل الأوطار ٦/٢٠٠ .

^٥ أحكام القرآن للشافعي : محمد بن إدريس أبو عبد الله الشافعي (٢٠٤هـ) دار الكتب العلمية - بيروت ١٤٠٠هـ / ١٤٠ ، المبدع ٧/١٥٩ ، المحلى ٨/٢٩٧ وما بعدها وراجع نيل الأوطار ٦/٢٠٠ ، شرح النووي ٧/٨٦ ، فتح الباري ٣/٣٣٠ .

قوله تعالى : " وابتلوا اليتامى .. " " " " ولم يفرق وقال في آية الطلاق : " فنصف ما فرضتم إلا أن يعفون .. " " " ، وقال سبحانه : " فإن طبن لكم عن شيء منه نفساً فكلوه هنيئاً مريئاً . " " " وقوله تعالى : " فلا جناح عليهما فيما افتدت به " " " " وقوله تعالى : " من بعد وصية يوصين بها أو دين . " " " .

أما في السنة فقد أدن النبي - صلى الله عليه وسلم - لحبيبة بنت سهل أن تختلع من زوجها بشيء تعطيه إياه . " " " .

وفي الحديث الذي رواه البخاري دليل على جواز ذلك منها ، حيث قال عطاء أشهد، على ابن عباس أنه قال ثم: "إن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - خطب بعد الصلاة في يوم عيد ، ثم أتى النساء وظن أنه لم يُسمعهن ، وبلال معه ، فوعظهن ، وأمرهن بالصدقة ، فجعلت المرأة تنقي الخاتم والقرط ، وبلال يأخذ في ناحية ثوبه." " " " .

وقد ترجم البخاري لذلك بقوله : " باب هبة المرأة لغير زوجها وعتقها إذا كان لها زوج فهو جائز إذا لم تكن سفيهة ، فإن كانت سفيهة لم يجز قال تعالى : " ولا تؤتوا السفهاء أموالكم . " " " .
والهبة للأقرب أفضل للحديث ، ولحديث عائشة - رضي الله عنها- الذي رواه البخاري ، قالت : قلت : يا رسول الله : إن لي جارين فإلي أيهما أهدى ، قال - صلى الله عليه وسلم - إلى أقربهما منك باباً . " " " .

وقد ترجم غير البخاري كالبيهقي والنسائي بما يوحي بجواز ذلك للمرأة وقال الشافعي : القرآن والسنة والأثر والمعقول يدل على جواز ذلك .

الشافعي : ما ذهب إليه المالكية من عدم جواز تصرف المرأة في مالها إلا فيما دون الثلث ، فإن زادت على الثلث فلزوجها منعها . " " " .

-
- " ١ " سورة النساء ٦ .
" ٢ " سورة البقرة ٢٣٧ .
" ٣ " سورة النساء ٤ .
" ٤ " سورة البقرة ٢٢٩ .
" ٥ " سورة النساء ١٢ .
" ٦ " سنن البيهقي باب المرأة يدفع إليها مالها إذا بلغت رشيدة وتملك من مالها ما يملك الرجل من ماله ٥٩/٦ .
" ٧ " صحيح البخاري - كتاب التوحيد - باب عظة الإمام النساء وتعليمهن ٤٩/١ .
" ٨ " صحيح البخاري ٩١٦/٢ والآية من سورة النساء رقم ٥ .
" ٩ " صحيح البخاري - كتاب الهبة وفضلها - بسباب هبة المرأة لغير زوجها وعتقها إذا كان لها زوج جائز ٩١٦/٢ .
" ١٠ " الشرح الكبير : أبو البركات أحمد الدردير ٣٠٨/٣ دار الفكر - بيروت د/ت .

وحجبتهم في ذلك قول النبي - صلى الله عليه وسلم - " لا يجوز للمرأة عطية في مالها إذا ملك زوجها عصمتها . " ^١ ، وبقوله - صلى الله عليه وسلم - حينما فتح مكة فقال خطيباً : " لا يجوز لا امرأة عطية إلا بإذن زوجها . " ^٢ .

وهذا قول طاووس أيضاً ، بينما ذهب الليث إلى عدم جواز ذلك مطلقاً لا في الثلث ولا فيما دونه إلا في الشيء التافه .

والأرجح : إن كان المال مالها ولها زوج أن تنفق وتتصدق وتفعل سائر التصرفات في مالها إن كانت بالغه رشيدة ، وذلك للأدلة المتضاربة على جواز ذلك ، فأدلة القول الأول أقوى ، بل إن الشافعي - رحمه الله - قال في الحديث الذي استدل به أصحاب القول الثاني عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده : هذا الحديث الذي سمعناه ليس بثابت ، فلا يلزمنا أن نقول به ، والقرآن يدل على خلافه ثم السنة ثم الأثر ثم المعقول . وهذا ما ذهب إليه أصحاب القول الأول حسن ومعقول ، فكيف يكون المال مالها وليس لها أن تتصرف فيه بمطلق حريتها مع تضافر الأدلة من الكتاب والسنة على جواز ذلك ، وإن كان يمكننا الجمع بين هذه الأحاديث : أقول وبالله التوفيق : إن تصرفها في مالها وإن كانت ذات زوج صحيح مع أخذ إذن زوجها من باب الأدب والاختيار . وقال البيهقي : والأحاديث التي مضت في الباب قبله أصح إسناداً ، وفيها وفي الآيات التي احتج بها العلماء دلالة على نفوذ تصرفها في مالها دون الزوج . أما إن كان المال مال زوجها ، فليس لها أن تتصرف فيه إلا بعد الرجوع لزوجها ، وليس هذا من باب الأدب والاختيار ، بل هو من باب الوجوب والإلزام ، لأن المال مال زوجها ، وليس لها حق التصرف فيه إلا بعد الرجوع إليه فيما تتصرف فيه ، وإن كان لها الأجر إن تصدقت من مال زوجها من غير إسراف ، والدليل على ذلك قوله - صلى الله عليه وسلم - : " إذا تصدقت المرأة من بيت زوجها ، كان لها أجر ، وللزوج مثل ذلك ، وللخازن مثل ذلك ، ولا ينقص كل واحد منهما من أجر صاحبه شيئاً ، للزوج بما كسب ، ولها بما أنفقت " ^٣ .

وفي مصنف عبد الرزاق عن معمر عن أيوب عن ابن أبي مليكة أن أسماء ابنة أبي بكر قالت : يا رسول الله مالي شيء إلا ما يدخل على الزبير ، أفأنفق منه ، فقال النبي - صلى الله عليه

^١ سنن البيهقي - باب عطية المرأة بغير إذن زوجها ٦٠/٦ وما بعدها .

^٢ سنن النسائي (المجتبى) - كتاب الزكاة - باب صدقة المرأة من بيت زوجها ٦٥/٥

^٣ سنن النسائي - كتاب الزكاة - باب صدقة المرأة من بيت زوجها ٦٥/٥ .

وسلم - أنفقي ولا توكي ، فيوكي عليك .^١ ومعنى توكي : تدخري وتشددي ما عندك وتمنعي ما في يدك ، فتنقطع مادة الرزق عنك .^٢ .

والخلاصة :

أن المرأة إذا كان المال مالها فلها أن تتصرف فيه كيفما تشاء مادامت بلغت رشيدة ، وإن كانت ذات زوج فالمستحب أن تستأذن زوجها من باب الأدب والاختيار ، والنهي الوارد في الأحاديث في مثل هذا الأمر نهى للتنزيه .

أما إن كان المال مال زوجها ، فليس لها أن تتصرف فيه بصدقة ولا غير ذلك إلا بعد أن تستأذن زوجها جبراً وإلزاماً ، وإن أنفقت اليسير التافه فلها بذلك أجر بما أنفقت ولزوجها أجر كذلك بما كسب ، والنهي الوارد في الأحاديث في هذا الأمر نهى للتحريم . والله تعالى أعلى وأعلم .

^١ " مصنف عبد الرزاق - كتاب الصدقة - باب ما يحل للمرأة من مال زوجها ١٢٦/٩ .

^٢ " لسان العرب ٤٠٦/١٥ ، والنهية في غريب الحديث ٢٢٢/٥ .

لا تدخل الملائكة بيتاً فيه صورة أو كلب

الحديث :

عن عبد الله بن عباس - رضي الله عنهما - قال : أخبرتني ميمونة - رضي الله عنها - : " ثم أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أصبح يوماً واجماً ، فقالت ميمونة : يا رسول الله ، لقد استنكرت هينتك منذ اليوم ، قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : إن جبريل كان وعدني أن يلقاني الليلة فلم يلقني أم والله ما أخلفني ، قال : فظل رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يومه ذلك على ذلك ، ثم وقع في نفسه جرو كلب تحت فسطاط لنا ، فأمر به فأخرج ، ثم أخذ بيده ماء ، فنضح مكانه ، فلما أمسى لقيه جبريل فقال له : قد كنت وعدتني أن تلقاني البارحة ، قال : أجل ، ولكننا لا ندخل بيتاً فيه كلب ولا صورة ، فأصبح رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يومئذ يأمر بقتل الكلاب ، حتى إنه يأمر بقتل كلب الحائط الصغير ، ويترك كلب الحائط الكبير ."^١

معاني المفردات :

واجماً : الساكت الذي يظهر عليه الهم والكآبة أو الحزين .
استنكرت هينتك : لم أرك على مثل هذه الحال من الوجود من قبل .
الحائط : البستان - الفسطاط أو النضد : هو المتاع ، وقيل : هو السرير .

فقه الحديث :

يشتمل هذا الحديث على حكم التصاوير وحكم اقتناء الكلاب داخل البيوت ، وبين أن البيت الذي فيه صورة أو كلب لا تدخله الملائكة .
أما حكم التصاوير فقد اتفق العلماء على حرمة تصوير ماله روح كصناعة التماثيل والأوثان وما شابه ذلك ، والعلة في التحريم هنا مضاهاة خلق الله تعالى . والدليل على حرمة ما روت عائشة - رضي الله عنها - : " قالت : لما اشتكى النبي - صلى الله عليه وسلم - ذكر بعض نساءه كنيسة رأته في أرض الحبشة ، يقال لها مارية ، وكانت أم سلمة وأم حبيبة أتتا أرض الحبشة ، فذكرتا من حسنهما وتصاوير فيها ، فرفع النبي - صلى الله عليه وسلم - رأسه وقال : أولئك إذا ماتت فيهم الرجل الصالح بنوا على قبره مسجداً ، ثم صوروا فيه تلك الصور ، أولئك شرار الخلق ثم الله تعالى " "^٢ .

^١ سبق تخريجه

^٢ عمدة الأحكام : أبو الفتح تقي الدين بن دقيق العيد (٧٠٢ هـ) ١٧٢/٢ دار الكتب العلمية - بيروت د/ت وقال أخرجه البخاري في كتاب الجنائز .

قال القرطبي "١": " قال علماؤنا ، ففعل ذلك أوائلهم ، ليتأسوا برؤية تلك الصور ، ويتذكروا أحوالهم الصالحة ، فيجتهدوا كاجتهادهم ، ويعبدوا الله عز وجل ثم قبورهم ، فمضت بذلك لهم أزمان ، ثم خلف من بعدهم خلوف جهلوا أغراضهم ، ووسوس لهم الشيطان أن آباءكم وأجدادكم كانوا يعبدون هذه الصورة ، فعبدها ، فحذر النبي - صلى الله عليه وسلم - عن مثل ذلك ، وشدد التكبير والوعيد على من فعل ذلك ، وسد الذرائع المؤدية إلى ذلك فقال - صلى الله عليه وسلم - : " اشتد غضب الله على قوم اتخذوا قبور أنبيائهم وصالحهم مساجد ، وقال - صلى الله عليه وسلم - : اللهم لا تجعل قبوري وثناً يُعبد "٢". واستدلوا كذلك بما رواه البخاري عن عائشة - رضي الله عنها - قالت : " إن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : إن أصحاب هذه الصور يعذبون يوم القيامة ، ويقال لهم أحيوا ما خلقتم "٣" ويقول - صلى الله عليه وسلم - : " لا تدخل الملائكة بيتاً فيه صورة ولا كلب ولا جنب . "٤".

وعن السيدة عائشة رضي الله عنها أنها اشترت نمرقة فيها تصاوير ، فلما رآها النبي - صلى الله عليه وسلم - قام على الباب فلم يدخل ، قالت : فعرفت في وجهه الكراهية ، قلت : يا رسول الله : أتوب إلى الله تعالى وإلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ماذا أذنبت ؟ قال ما بال هذه النمرقة ، قلت : اشتريتها لتقعد عليها ، وتتوسد ، فقال : إن أصحاب هذه الصور يعذبون يوم القيامة ، ويقال لهم : أحيوا ما خلقتم ، وقال : إن البيت الذي فيه الصور لا تدخله الملائكة . "٥".

وما سبق إنما نقصد به الصور المنصوبة ، أما ما كان منها منقوشاً على الفرش والبسط والوسائد ونحو ذلك مما يمتن باستعماله كالنقش على الأواني - مما فيه روح من الصور - فلا بأس به عند عامة أهل العلم ، وكذا لعب البنات - الدمى - لا بأس بها لتعليم البنات وتدريبهن على أمر التربية ، وكذا الصور المنقوشة على العملات ، إذ أنها ممنهنة باستعمالها ، وليس فيها تعظيم لها ، ولذلك قال العلماء : لا بأس بها ، وكذا كل صورة

١٠ القرطبي في تفسيره ٥٨/٢

٢٠ مسند الإمام أحمد ٢٤٦/٢ حديث رقم ٧٣٥٢ .

٣٠ صحيح البخاري كتاب النكاح - باب - هل يرجع في الدعوة إذا رأى صورة ١٩٨٦/٥ .

٤٠ المستدرک علی الصحیحین ٢٧٨/١ حديث رقم ٦١١ .

٥٠ سبق تخريجه .

مجسمة - بلا رأس ، أو ما كان من رأس بلا بدن ، أو ما كان منها برأس إنسان وسائر بدنه حيوان فلا بأس بها ، لأنها لم تدخل في نهى النبي - صلى الله عليه وسلم - "١".
أما مالا نفس فيه - أي مالا روح فيه - كالشجر والقمر والجبل ونحو ذلك فتصويره لا بأس به ، لأنه لم يأت النهي عن مثله ، ولما رواه البخاري ومسلم عن ابن عباس - رضي الله عنهما - لما قال له المصور : لا أعرف صنعة غيرها ، قال إن لم يكن فصور من الأشجار ومالا نفس له . "٢".

وقلنا : إن التصاوير ما كان منها على البسط والفرش ونحو ذلك لا بأس بها ، لأن إمساكها في موضع الاستعمال مهانة لها ولا يكون تشبهاً بعبدة الأصنام ، لأنها تورطاً ويجلس عليها .

وقال النووي في شرح مسلم : " قال أصحابنا وغيرهم من العلماء ، تصوير صور الحيوان حرام شديد التحريم ، وهو من الكبائر ، لأنه متوعد عليه بهذا الرعيد الشديد المذكور في الأحاديث - يعني ما في الصحيحين - ومنه قوله - صلى الله عليه وسلم - : " أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصورون ، يقال لهم : أحيوا ما خلقتم " "٣". ثم قال : وسواء صنعه لما يتمهن أو لغيره ، فصنعه حرام على كل حال ، لأن فيه مضاهاة لخلق الله تعالى ، وسواء كان في ثوب أو بساط أو درهم أو دينار وفس وثناء وحائط وغيرها ، فينبغي أن يكون حراماً لا مكروهاً إن ثبت الإجماع أو قطعية الدليل ، لتواتره . "٤".

أقول وبالله التوفيق فيما ذهب إليه الإمام الجليل النووي فيما سبق ذكره : إن هذا الذي يصور على ثوب أو بساط أو نحو ذلك لا بأس به ، لأن أم المؤمنين عائشة عندما رأت الكراهية على وجه النبي - صلى الله عليه وسلم - حينما رأى النمرقة حولتها إلى وسادة أو وسادتين يجلس عليها النبي - صلى الله عليه وسلم - أو يتكى عليها ، ولم ينكر النبي - صلى الله عليه وسلم - ذلك عليها ، فدل ذلك على أن النقوش التي توجد على الفرش والبسط ونحو ذلك مما يهان باستعماله ولا يعظم لا بأس به والله تعالى أعلى وأعلم .

١ - بدائع الصنائع ١٢٦/٥ وما بعدها ، بداية المجتهد ٢٠/١ ، التمهيد لابن عبد البر ٣٠١/١ ، وما بعدها ، معنى

المحتاج ٢٤٧/٣ وما بعدها ، المعنى ٢١٥/٧ وما بعدها ، المبدع ٣١٢/١ وما بعدها ، السيل الجرار ٥٩٣/٤

وما بعدها ، ونيل الأوطار ٩٩/٢ وما بعدها ، المحلى ٢٥/٩ وما بعدها .

٢ - راجع شرح النووي على صحيح مسلم ٩١/١٤ .

٣ - سبق تخريجه

٤ - صحيح مسلم بشرح النووي ٨١/١٤ .

والخلاصة في موضوع الصور أنها تكون حراماً إن كانت مجسمة كالأوثان أو الأصنام ، لأن فيها مضاهاة لخلق الله تعالى، وفي الأحاديث ما يدل على شدة الوعيد لمن يخلقون كخلقه كما سبق .

أما ما كان منها بلا رأس ، أو كان مجرد رأس بلا بدن فلا بأس به ، لأن مثله لا حياة فيه ، ومثله ما كان برأس حيوان وجسد إنسان أو العكس برأس إنسان وجسد حيوان ، لأن هذا ليس فيه التشبه بعبدة الأوثان أو الأصنام .

أما ما ينقش من الصور على ما يستعمل فلا بأس به ، لمهانتها بالاستعمال ، وليس فيه تعظيم له ، لقوله - صلي الله عليه وسلم - : " إلا ما كان رقماً في ثوب " والرقم هنا بمعنى النقش والكتابة ويعنى به التصوير على الثياب ، أما الشجرة وما لا روح فيها فلا تحرم صنعه ولا اكتسب به ، لقول ابن عباس - رضي الله عنهما - للرجل المصور : " فإن كنت فاعلاً ، فاجعل الشجرة وما لا نفس له . " ^١

أما الصور الفوتوغرافية فلا بأس بها ، إن كانت لا تعظم ، فينبغي ألا تعلق في البيوت ، لأن تعليقها في البيت دليل على تعظيمها ، فإن لم تعلق فلا بأس بها ، كما أن الحاجة إليها في هذا الزمان الذي نعيشه أصبحت مَلِحَةً وشديدة في إثبات الحقوق كاستخراج البطاقات التي تسدل على شخصية الإنسان واستخراج الرخص ونحو ذلك ، ومنها صور التليفزيون كذلك لا بأس بها إن كانت لا تخرج عن الإطار المشروع ، فإن كانت صوراً خليعة أو تثير الغرائز فإنها تكون محرمة قطعاً ، لقول الله تعالى : " قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم ويحفظوا فروجهم ذلك أزكى لهم ... " ^٢ " وغض البصر لا يكون إلا عن شئ محرم قطعاً .

فهذه الصور الفوتوغرافية لا بأس بها بالشروط المذكورة ، لأنها لا تشبه فيها بعبدة الأوثان كما أنه لا مضاهاة فيها لخلق الله تعالى حيث لا دخل للإنسان في صنعها ، وإن كانت آلة التصوير من صنع الإنسان .

أما التصوير التي تعلق على الستور والجدران وما شابه ذلك فإنها مكروهة عند جمهور العلماء ، وحجتهم في ذلك قوله - صلي الله عليه وسلم - : " إن الملائكة لا تدخل بيتاً فيه صورة ولا كلب . " ^٣ ولذا إن كان الإنسان المسلم مدعواً إلى وليمة واجبة ، ووجد مثل هذه التصويرات جاز له ترك هذه الدعوة من أجل ذلك ^٤ .

^١ سبق تخريجه

^٢ النور ٣٠ .

^٣ سبق تخريجه

^٤ المغنى ٢١٥/٧ وما بعدها ، وراجع نفس المصادر المذكورة في هذه المسألة

وإنما كره ستر الحيطان مصورة لما فيه من السرف والخيلاء، كالزيادة في الملبوس والمأكول، فإن كان سترها بهذه التصاوير لحاجة من وقاية حر أو برد فذهب الحنابلة إلى أنه لا بأس به، لأنه يستعمله في حاجته، وإن كان لغير حاجة فهو مكروه^{١٠}.

ويحرم علينا تفتير الملائكة من دخول بيوتنا بهذا الحديث الوارد في هذه المسألة وغيره ، ولكن ما المقصود بالملائكة التي لا تدخل بيتاً فيه كلب ولا صورة ؟

قيل : المراد بالملائكة عموم الملائكة وأيد النووي ذلك ، وقيل : يستثنى الحفظة ، لأنهم لا يفارقون الإنسان على كل حال ، وقيل : من نزل من الملائكة بالرحمة . وقيل : من نزل بالوحي خاصة وهو جبريل عليه السلام .

والأرجح عموم الملائكة عدا الحفظة وبه جزم بعض العلماء كابن وضاح والخطابي وغيرهم .

وقوله - صلى الله عليه وسلم - لا تدخل الملائكة بيتاً فيه كلب ولا صورة " فما المقصود بالكلب ؟

قيل : الظاهر عموم كل كلب ، لأنه جاء في السياق نكرة ، والنكرة تفيد العموم ، وذهب آخرون إلى استثناء الكلاب التي أذن النبي - صلى الله عليه وسلم - في اتخاذها ، وهي كلاب الصيد والماشية والزرع .

والأرجح أنها عامة في كل كلب ، وينبغي على من اقتنى كلباً للماشية والزرع والصيد ألا يدخله بيته ، بل يجعله خارج البيت ، حتى لا يحرم بيته من دخول الملائكة ، فإن في دخولهم البيت رحمة لأهله .

والعلة في ذكر الصورة والكلب في الحديث أن الصورة من كبائر الذنوب التي توعدها بها - النبي - صلى الله عليه وسلم - صانعها بالعذاب الأليم يوم القيامة .

أما الكلب فقيل : لنجاسة العين ، لأن النبي - صلى الله عليه وسلم - نضح موضع الكلب بالماء ، وقيل : لكونها من الشياطين ، وقيل : لأجل النجاسة التي تتعلق بها ، فإنها تكثر أكل النجاسة وتعلق بها وتتلطخ بها ، فينجس ما تعلقت به .

والمقصود بالبيت : المكان الذي يستقر فيه الشخص سواء كان بناء أو خيمة ما دام يقيم فيه ، فينبغي أن يتنزّه المسلم عن ذلك .

قال ابن حجر في الفتح : " والصورة التي لا تدخل الملائكة البيت الذي فيه هي ما يحرم اقتناؤه ، وهو ما يكون من الصور التي فيها الروح مما لم يقطع رأسه أو لم يمتهن . أما ما ذكر لسليمان بن داود من صنع التماثيل ، فكان ذلك مباحاً في شريعتهم ، كانوا

١٠ - المعنى ٢١٧/٧

يعملون أشكال الأبياء والصالحين منهم على هينتهم في العبادة ، ليتعبدوا كعبادتهم ، ثم جاء شرعنا بالتهي عنه ، ويحتمل أن التماثيل التي كانوا يعملونها كانت على شكل نفوش لغير ذوات الأرواح . "١٠"

ونص ابن حجر يدل على الخلاصة في هذا الموضوع والله تعالى أعلى وأعلم .

١٠ فتح الباري شرح صحيح البخاري ٣٨٠/١٠ وما بعدها .

الاستدانة مع نية الأداء

الحديث :

عن عمران بن حذيفة عن أم المؤمنين ميمونة - رضي الله عنها - قالت : ثم كانت تسدان ديناً ، فقال لها بعض أهلها : لا تفعلي ، وأنكر ذلك عليها ، قالت : بلي إني سمعت نبيي وخليلي رسول الله - صلي الله عليه وسلم - يقول : " ما من مسلم يدان ديناً يعلم الله منه أداءه إلا أداه الله عنه في الدنيا " .^{١٠}

وعن سالم عن ميمونة - رضي الله عنهما - : " أنها استدانت ديناً ، فقيل لها تستدينين وليس عندك وفاؤه ، قالت : إني سمعت رسول الله - صلي الله عليه وسلم - يقول ثم : ما من أحد يستدين ديناً يعلم الله أنه يريد أداءه إلا أداه " .^{١١}

فقه الحديث :

الحديث وغيره يدل على أن الدين أمر عظيم ، ويُرجع فيه إلى نية المرء ، فإن أخذ مال الناس وفي نيته الوفاء فإن الله تبارك وتعالى يعينه على الأداء ويوفقه في ذلك ، وإن أخذها وهو لا ينوي أداءها ، فلا جرم أن الله تبارك وتعالى يكله إلى نفسه الأمانة بالسوء ، ولذا روى عن رسول الله - صلي الله عليه وسلم - أن : " من أخذ أموال الناس يريد أداءها أدى الله عنه ، ومن أخذها يريد إتلافها أتلفه الله تعالى " .^{١٢}

وفي الحديث مشروعية الاستدانة مع وجوب النية للأداء عند حلول الأجل ، أما الظالم فهو من يستدين وفي قدرته الوفاء عند حلول الأجل ويماطل ، وفي هذا يقول النبي - صلي الله عليه وسلم - : " لسي الواجد يحل عرضه وعقوبته " .^{١٣} وقد بين ابن حجر العسقلاني في الفتح معنى الحديث : " اللي بالفتح المطل ، لوى يلوى ، والواجد بالجيم الغنى من الوجد بالضم بمعنى القدرة ، ويحل بضم أوله أي يجوز وصفه بكونه ظالماً ، واستدل به على مشروعية حبس المدين إذا كان قادراً على الوفاء ، تأديباً له وتشديداً عليه ، ويقول له الواجد يدل على أن المعسر لا يحبس " .^{١٤}

وقال ابن حزم : " المماطل ظالم إن كان غنياً ، فصار ظالماً فعلياً إثم المطل أعسر بعد ذلك أم لم يعسر ، أما من لم يمطل قط فلم يظلم ، وإذا لم يظلم فلا إثم عليه ولا تبعه ،

١٠ سبق تخريجه

١١ سبق تخريجه

١٢ صحيح البخاري - كتاب الاستقراض وأداء الديون والحج والتفليس - باب من أخذ أموال الناس يريد أداءها ٢ /

٨٤١ .

١٤ نيل الأوطار - كتاب التفليس - باب ملازمة الملىء وإطلاق المعسر ٣٦١/٥ ، ورواه الخمسة إلا الترمذي .

١٥ فتح الباري ٦٢/٥

وحقّ الغريم إن مات الذي عليه الدين فيما يتخلف أو في سهم الغارمين ، والظالم حينئذ من مظهره بعد موت المديون من ورثة أو سلطان ، ولا إثم على الميت أصلاً ، لقوله تعالى : " لا يكلف الله نفساً إلا وسعها . " " " وهو لم يمتل في حياته ، فلم يظلم في حياته ، فليس في وسعه الإتيان بعد مماته . " " .

ومن عظم هذا الأمر ، فإن النبي - صلى الله عليه وسلم - كان يتورع عن الصلاة على الميت الذي عليه دين ، لئلا يتساهل الناس في هذا الأمر - أي في الاستدانة وإهمال أمر الوفاء بالدين - فزجرهم - صلى الله عليه وسلم - عن ذلك بترك الصلاة عليهم ، ولما فتح الله عليه الفتوح ، كان النبي - صلى الله عليه وسلم - يقضي عن الميت المديون . " " .
ولذلك أخبر النبي - صلى الله عليه وسلم - بأنه يغفر للشهيد عند أول قطرة من دمه كل ذنب إلا الدين ، وفيه دلالة على أنه لا يزال الميت مشغولاً بدينه بعد موته ، ففيه حث على التخلص منه قبل الموت وأنه من أهم الحقوق ، وإذا كان هذا في الدين الذي أخذ برضى صاحبه ، فكيف فيما أخذ غضباً ونهباً وسلباً والعياذ بالله .

يقول النبي - صلى الله عليه وسلم - " نفس المؤمن معلقة بدينه حتى يقضى عنه . " " . ويقول تعالى : " كل نفس بما كسبت رهينة " " . أي محبوسة بما قدمته ، ويحل الدين المؤجل بموت المدين ، ويجب قضاؤه من تركته قبل توزيعها على ورثته ، فإن لم يكن عنده ما يفي به ، فإن قضاؤه في بيت مال المسلمين .

وجاء في الفتح أن : " رسول الله - صلى الله عليه وسلم - كان يؤتي بالرجل المستوفى عليه الدين ، فيقول هل ترك لدينه قضاء ، فإن قيل : نعم ، صلى الله عليه وإلا قال : صلوا على صاحبكم ، فلما فتح الله عليه الفتوح ، قال أنا أولي بالمؤمنين من أنفسهم ، وفي حديث جابر ثم أبي داود ، كان النبي - صلى الله عليه وسلم - يقول : أنا أولي بكل مؤمن من نفسه ، وقوله هنا : فمن مات وعليه دين ، ولم يترك وفاء ، فعلينا قضاؤه . " يخص ما أطلق في رواية عقيل بلفظ : فمن توفي من المؤمنين ، وترك ديناً فعلي قضاؤه " وكذا قوله في الرواية الأخرى في تفسير الأحزاب ، فإن ترك ديناً أو ضياعاً - أي أولاداً أو عيالاً -

١٠* البقرة ٢٨٦ .

٢٠* المحلى ١١٥/٨ .

٣٠* راجع شرح النووي على صحيح مسلم ١٥٥/٦ : أبو زكريا يحيى بن شرف النووي (٦٧٦هـ) دار إحياء التراث العربي - بيروت ١٣٩٢ هـ - ط ٢ .

٤٠* المستدرک على الصحيحين : أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري (٤٠٥هـ) ٣٢/٢ دار الكتب العلمية - بيروت ١٤١١هـ - ١٩٩٠ م ط ١ ، سنن الترمذی - كتاب الجنائز - باب ما جاء عن النبي - صلى

الله عليه وسلم - أنه قال نفس المؤمن معلقة بدينه ٣٨٩/٣

٥٠* المدر ٣٨ .

فليأتني ، فأنا مولاه أو وليه . " فعرف أنه مخصوص بمن لم يترك وفاء ، وقوله - صلي الله عليه وسلم - فليأتني أي من يقوم مقامه في السعي في وفاء دينه ، أو المراد صاحب الدين ، أما الضمير في قوله مولاه فهو الميت المذكور ، وهل ذلك من خصائص النبي - صلي الله عليه وسلم - وحده أم يجب على ولاة الأمر بعده ، وائرأجح الاستمرار ، لكن وجوب الوفاء إنما هو من مال المصالح ، ونقل ابن بطلال وغيره أنه - صلي الله عليه وسلم - كان يتبرع بذلك ، وعلى هذا فلا يجب على من بعده ، وعلى الأول قال ابن بطلال : فإن لم يعط الإمام عنه من بيت المال لم يحبس عن دخول الجنة ، لأنه يستحق القدر الذي عليه في بيت المال ما لم يكن دينه أكثر من القدر الذي له في بيت المال ، وقد مضى أنهم إذا خلصوا من الصراط ، حبسوا ثم قنطرة بين الجنة والنار ، يتقاصون المظالم ، حتى إذا هذبوا ونقوا أذن لهم في دخول الجنة ، فيحمل قوله : لا يحبس معذباً ، وقوله - صلي الله عليه وسلم - ومن ترك مالاً فلورثته أي فهو لورثته . " ١٠ "

ومن هذه النصوص نخلص إلى أن الدين أمر عظيم ، وأن من استدان ليؤدي أعانه الله على ذلك في الدنيا ، فإن لم يستطع أن يؤدي ومات ، أدى عنه وليه إن ترك شيئاً يؤدي منه ، فإن لم يترك شيئاً وفاء لدينه ، أدى عنه ولي أمر المسلمين من بيت المال . أما إن ماظل فهو ظالم ، يحاسب على ظلمه ، والمظل يعني عدم أداء الدين مع القدرة على الوفاء . والله تعالى أعلى وأعلم .

ما يجوز للحائض فعله وما لا يجوز

الحديث :

عن منبوذ عن أمه قالت : كنت ثم ميمونة ، فأتاها ابن عباس ، فقالت : يا بني مالك شعثاً رأسك ، قال : أم عمار مرجلتى حائض ، قالت ثم : أي بنى وأين الحيضة من اليد ؟ كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يدخل على إحدانا وهي حائض ، فيضع رأسه في حجرها ، فيقرأ القرآن وهي حائض ، ثم تقوم إحدانا بخمرته فتضعها في المسجد وهي حائض ، أي بنى وأين الحيضة من اليد ؟ "١" .

وعن منبوذ عن أمه سمعته من ميمونة - رضي الله عنها - قالت ثم : وكانت إحدانا تبسط لرسول الله - صلى الله عليه وسلم - الخمرة وهي حائض ، ثم يصلي عليها "٢" .

فقه الحديث :

سبق الإشارة إلى أن الحائض تذاكل وتشارب وتجالس وينام بجوارها زوجها ويعاشرها معاشررة الأزواج ولكنه يجتنب موضع الدم منها ، لظهور ذلك في كثير من الأحاديث الواردة عن نساء النبي - صلى الله عليه وسلم - وللاثار الواردة عن بعض الصحابة كعائشة - رضي الله عنها - وابن عباس - رضي الله عنهما .

ومن هذا الحديث نستنبط أموراً أخرى يجوز للحائض فعلها وهي : أن لها أن ترحل شعر غيرها - أي تسرحه - لأن ابن عباس - رضي الله عنهما - كانت له مرجلة تقوم على تمشيط شعره وتسويته ، فلما كان أشعث الرأس - أي هائج أو ثائر الشعر - ورأته خالته ميمونة زوج النبي - صلى الله عليه وسلم - قالت له : مالك أشعث الرأس - أي ثائر الشعر - ، فرد عليها قائلاً : إن إني حائض ، وكان يظن أنه ليس للمرجلة الحائض أن ترحل شعره ، فبينت ميمونة - رضي الله عنها - أنه لا دخل للحيضة في اليد ، وكذا فإن الحديث يشير إلى جواز مرور الحائض في المسجد دون مكث فيه ، لقوله تعالى : " ولا جنباً إلا عابري سبيل حتى يغتسلوا " "٣" ، وللحديث الشريف وغيره مما روي من أن إحدى نساء النبي - صلى الله عليه وسلم - تكون حائضاً ثم تدخل المسجد ، فتضع الخمرة لرسول الله - صلى الله عليه وسلم - ليصلي عليها ، فهذه أمور تجوز للحائض أن تفعلها بلا حرج . "٤" .

١ - سبق تخريجه .

٢ - سبق تخريجه .

٣ - النساء ٤٣ .

٤ - سبق تخريج أحاديث تدل على هذا المعنى في هذا البحث .

بينما يحرم على الحائض أن تصلي ، وأن تصوم ، وأن تطوف إن كانت في عمرة أو حج حتى تتطهر من حيضها ، وكذا يحرم عليها مس المصحف وقراءة القرآن على قول عامة العلماء .

ويحرم كذلك على زوجها أن يطأها حتى تتطهر ، وقد بينت فيما سبق ما يجوز للرجل من زوجته .

بينما يجوز لها أمور ذكرتها فيما سبق ، وهي المؤكلة والمشاركة والمجالسة والمعاشرة في حدود ما بينته - من أقوال العلماء - وسماع القرآن وحضور مجالس العلم إن لم تكن في المسجد ، وشهود العيدين الفطر والأضحى ، وغير ذلك مما لا يحرم عليها . والله تعالى أعلى وأعلم .

قضاء الفوائت

الحديث :

عن عبد الله بن الحرث عن ميمونة - رضي الله عنها - زوج النبي - صلى الله عليه وسلم - ثم : " أن النبي - صلى الله عليه وسلم - فاتته ركعتان قبل العصر ، فصلاهما بعد . " ^١ .

فقه الحديث :

ففي الحديث دلالة على قضاء الفوائت ، وإن كانت هذه الفوائت من السنن غير المؤكدة .

يقول الرسول الكريم - صلى الله عليه وسلم - : " من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها . " ^٢ .

وسواء فاتته الصلاة المفروضة أو المسنونة فله أن يصلها عندما يذكرها .

وسواء فاتته عن نسيان أو نوم أو شاغل من الشواغل فعليه قضاؤها .

ففي الحديث ما يدل على أن النبي - صلى الله عليه وسلم - كان يصلي ركعتين قبل صلاة العصر - وشغل عنها حتى صلى العصر ، فلما رجع بيته - صلى الله عليه وسلم - أداها ، فكان ذلك مما يدل على جواز قضاء الفوائت في السنن ، بينما يجب قضاء الفوائت من الفرائض ، لأن الفريضة لا تسقط بالنسيان أو بالنوم أو بما يشغله عندما يذكرها .

وهناك ما يدل على مشروعية قضاء ما فات من الصلوات وإن كانت من السنن كقضاء صلاة الفجر سنة صلاة الصبح ، وكذا قضاء صلاة الوتر ، إن فات وقتها .

^١ سبق تخريجه

^٢ سنن أبي داود - كتاب الصلاة - باب من نام عن صلاة أو نسيها ١١٨/١ .

الخاتمة :

وبها أهم نتائج البحث :

أولاً: الدراسة الحديثية :

بعد دراسة مرويات أم المؤمنين ميمونة - رضي الله عنها - توصلت إلى النتائج الآتية :

- ١- أثبتت الدراسة أن ميمونة بنت الحارث زوج النبي - صلى الله عليه وسلم - من المقالات في رواية أحاديث رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ، لأن مروياتها لا تتعدى العشرات من الأحاديث ، بينما نجد أن عائشة - رضي الله عنها - زوج النبي - صلى الله عليه وسلم - من المكثرات في رواية أحاديث النبي - صلى الله عليه وسلم .
- ٢- أثبتت الدراسة أن أكثر الناس رواية عن ميمونة - رضي الله عنها - ابن أختها ابن عباس - رضي الله عنهما - ثم يليه ابن أختها يزيد رضي الله عنه .
- ٣- روى عدد لا بأس به من الصحابة عن ميمونة أحاديث رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ومنهم كريب مولى ابن عباس ، وعبد الله بن شداد ، وعبيد الله بن عبد الله ، وندبة مولاة ميمونة ، وعبد الله بن سليط ، وسليمان بن يسار ، ومنبوذ عن أمه ، وعبد الله بن الحارث ، والعالية بنت سبيع ، وبلال العيسى ، وعائشة - رضي الله عنها - وعبد الرحمن بن السائب ، وعمران بن حذيفة ، وعطاء بن يسار ، وعبد الله بن رافع ، وأبو خالد الوالبي رضي الله عنهم أجمعين .
- ٤- لم يرو الإمام مالك - رحمه الله - عن ميمونة - رضي الله عنها - إلا حديثاً واحداً ، وهو حديث الفأرة إذا سقطت في السمن .
- ٥- كانت أغلب مرويات ميمونة - رضي الله عنها - في الكتب التسعة تتناول القضايا الفقهية في باب العبادات ، خاصة الطهارة ، بينما روى عنها القليل في باب المعاملات .

ثانياً: الدراسة الفقهية .

وقد أثبتت الدراسة أن :

- ١- نكاح المحرم بعمرة أو حج يقع باطلاً على ما ذهب إليه جمهور الفقهاء .
- ٢- المدين الذي يستدين مع نية الأداء يعينه الله تبارك وتعالى على الوفاء بدينه عند حلول أجله .

- ٣- جلود الميتة بعد دباغها تكون طاهرة ، ويجوز الانتفاع بها عدا جلد الخنزير والكلب .
- ٤- يجوز الاغتسال والوضوء بفضل طهور المرأة .
- ٥- التصدق على الفقير البعيد من البر ، بينما هو على الفقير القريب بر وصلة .
- ٦- المرأة لا يجوز لها أن تصدق من مال زوجها إلا بإذنه إلا في الشيء اليسير ، بينما يجوز لها التصرف في مالها كيفما تشاء وإن كانت ذات زوج إن كانت بالغة عاقلة رشيدة ، وإن كان الاستئذان في هذه الحال من زوجها على سبيل الأدب .
- ٧- صيام يوم عرفة للحاج جائز مع الكراهة ؛ لكونه يضعفه عن القيام بأعمال الحج والدعاء والذكر .
- ٨- الصور المجسدة مما فيه روح ، وكذا الكلاب تمنع دخول الملائكة البيوت ، وكذا كل صورة تعظم لها نفس الحكم .
- ٩- السرحال لا تشد إلا إلى المساجد الثلاثة ، وأن الصلاة فيها ثوابها عظيم ، وأفضلها ما كانت في المسجد الحرام ، ثم ما كانت في المسجد النبوي ، ثم ما كانت في المسجد الأقصى
- ١٠- للرجل مباشرة زوجته الحائض في كل موضع عدا شعار الدم ، للتأذي به والنهي عنه
- ١١- الفأرة وما في حكمها إذا سقطت في جامد تلقى وما حولها ، وينتفع بالباقي في الأكل وغيره ، وإن سقطت في الذائب فلا يؤكل ولكن ينتفع به بأي وجه آخر .
- ١٢- الأنبذة إذا كان كثيرها يسكر ، فقليلها حرام ، وشاربها يحد ولو لم يسكر منها .

المصادر والمراجع :

- ١- الإبهاج في شرح المنهاج على منهاج الوصول إلى علم الأصول للقاضي البيضاوي تأليف : علي بن عبد الكافي السبكي وولده تاج الدين عبد الوهاب - دار الكتب العلمية - بيروت ط ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤ م .
- ٢- أحكام القرآن للجصاص : أبو بكر أحمد بن علي الرازي الجصاص (٣٧٠هـ) دار إحياء التراث العربي - بيروت ١٤٠٥هـ .
- ٣- أحكام القرآن للشافعي : أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي - دار الكتب العلمية - بيروت ١٤٠٠هـ .
- ٤- الإحكام لابن حزم : أبو محمد علي بن أحمد بن حزم الأندلسي (٤٥٦هـ) دار الحديث - القاهرة ١٤٠٤هـ ط ١ .
- ٥- الإحكام للآمدي : أبو الحسن علي بن محمد الآمدي (٦٣١هـ) - دار الكتاب العربي - بيروت ط ١٤٠٤هـ .
- ٦- الأدلة الرضية : محمد بن علي بن محمد الشوكاتي - دار الندى بيروت ط ١٤١٣هـ .
- ٧- الإصابة في تمييز الصحابة : أبو الفضل العسقلاني الشافعي أحمد بن علي بن حجر - دار الجيل ط ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م تحقيق علي محمد البجاوي .
- ٨- إعتاة الطالبين : أبو بكر السيد البكري بن السيد محمد شطا الدمياطي - دار الفكر - بيروت د/ت .
- ٩- الأم : أبو عبد الله بن إدريس الشافعي (٢٠٤هـ) - دار المعرفة / بيروت ط ١٣٩٣هـ .
- ١٠- الأوسط : أبو بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري (٣١٨هـ) - دار طيبة - الرياض ط ١٤٠٥هـ .
- ١١- البحر الرائق: زين بن إبراهيم بن محمد بن محمد بن بكر - دار المعرفة - بيروت د/ت
- ١٢- بدائع الصنائع : علاء الدين الكاساني - دار الكتاب العربي - بيروت ط ١٩٨٢ م .
- ١٣- بداية المجتهد : أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن رشد القرطبي (٥٩٥هـ) - دار الفكر - بيروت د/ت .
- ١٤- تحفة الأحوزي : أبو العلا محمد بن عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري - دار الكتب العلمية - بيروت د/ت .
- ١٥- تحفة الملوك : محمد بن أبي بكر عبد القادر الرازي - دار البشائر الإسلامية ط ١٤١٧هـ .
- ١٦- الترغيب والترهيب : أبو حمد عبد العظيم بن عبد القسوى المنذري (٦٥٦هـ) - دار الكتب العلمية / بيروت ط ١٤١٧هـ .
- ١٧- تفسير الطبري : أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد بن خالد الطبري - دار الفكر - بيروت ١٤٠٥هـ .
- ١٨- تفسير القرآن العظيم - تفسير ابن كثير : أبو الفداء إسماعيل بن عسر بن كثير الدمشقي - دار الفكر - بيروت ١٤٠١هـ .

- ١٩- تفسير القرطبي - الجامع لأحكام القرآن : أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح القرطبي الأنصاري - دار الشعب ط ٢ ١٣٧٢هـ .
- ٢٠- التمهيد : أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري - وزارة عموم الأوقاف والشئون الإسلامية - المغرب ١٣٨٧هـ .
- ٢١- حاشية ابن عابدين : محمد أمين الشهير بابن عابدين - دار الفكر - بيروت ط ٢ ١٣٨٦هـ .
- ٢٢- حاشية الطحطاوي على مراقي الفلاح : أحمد بن محمد بن إسماعيل الطحطاوي الحنفي (١٣٢١ هـ) - مكتبة البابي الحلبي - مصر ط ٣ ١٣١٨هـ .
- ٢٣- حلية العلماء : محمد بن أحمد الشاشي القفال مؤسسة الرسالة - دار الأرقم - بيروت / عمان ط ١ ١٤٠٠هـ .
- ٢٤- دليل الطالب : مرعي بن يوسف الحنبلي - المكتب الإسلامي - بيروت ط ٢ ١٣٨٩هـ .
- ٢٥ - سبل السلام : محمد بن إسماعيل الصنعاني الأمير (٨٥٢هـ) - دار إحياء التراث العربي ط ٤ ١٣٧٩هـ .
- ٢٦- سنن ابن ماجة : أبو عبد الله القزويني محمد بن يزيد - دار الفكر - بيروت د/ت تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي .
- ٢٧- سنن أبي داود : أبو داود السجستاني الأزدى سليمان بن الأشعث - دار الفكر - بيروت د/ت تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد .
- ٢٨- سنن البيهقي الكبرى : أبو بكر البيهقي أحمد بن الحسين بن علي بن موسى - مكتبة دار الباز - مكة المكرمة ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م .
- ٢٩- سنن الترمذي : أبو عيسى الترمذي السلمي محمد بن عيسى - دار إحياء التراث العربي - بيروت د/ت تحقيق أحمد محمد شاكر .
- ٣٠- سنن الدارمي : أبو محمد الدارمي عبد الله بن عبد الرحمن - دار الكتاب العربي - بيروت ط ١ ١٤٠٧هـ .
- ٣١- السنن الصغرى للبيهقي : أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي - مكتبة الدار - المدينة المنورة ط ١ ١٤١٠هـ .
- ٣٢- السنن الكبرى للنسائي : أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي - دار الكتب العلمية - بيروت ط ١ ١٤١١هـ - ١٩٩١م .
- ٣٣- سنن النسائي (المجتبى) : أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي - مكتبة المطبوعات الإسلامية - حلب ط ٢ ١٤٠٦هـ حققه عبد الفتاح أبو غدة .
- ٣٤- سير أعلام النبلاء : أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي - مؤسسة الرسالة - بيروت ط ٩ ١٤١٣هـ .
- ٣٥- السيل الجرار : محمد بن علي الشوكاتي - دار الكتب العلمية - بيروت ط ١ ١٤٠٥هـ .
- ٣٦- شرح الزرقاني : محمد بن عبد الباقي بن يوسف الزرقاني - دار الكتب العلمية - بيروت ط ١ ١٤١٧هـ .

- ٣٧- شرح العمدة : أبو العباس أحمد بن عبد الحلیم بن تیمیة الحرانی (٧٢٧هـ) -
مكتبة العيكان ط ١٤١٣هـ .
- ٣٨- الشرح الكبير : أبو البركات أحمد الدردير - دار الفكر - بيروت د/ت .
- ٣٩- شرح النووي على صحيح مسلم : أبو زكريا يحيى بن شرف النووي (٦٧٦هـ)
- دار إحياء التراث العربي - بيروت ط ١٣٩٢هـ .
- ٤٠- صحيح البخاري : أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي - دار ابن كثير -
اليمامة - بيروت ط ١٤٠٧هـ .
- ٤١- صحيح ابن حبان : أبو حاتم محمد بن حبان أحمد التميمي البستي - مؤسسة الرسالة
- بيروت ط ١٤١٤هـ .
- ٤٢- صحيح مسلم : أبو الحسين القشيري النيسابوري مسلم بن الحجاج - دار إحياء التراث
- بيروت د/ت تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي .
- ٤٣- عمدة الأحكام : أبو الفتح تقي الدين بن دقيق العيد (٧٠٢هـ) - دار الكتب العلمية
- بيروت د/ت .
- ٤٤- الفروع : أبو عبد الله محمد بن مفلح المقدسي - دار الكتب العلمية - بيروت ط
١٤١٨هـ .
- ٤٥- الفواكه الدوانسي : أحمد بن غنيم بن سالم النفرأوى المالكي - دار الفكر - بيروت
١٤١٥هـ .
- ٤٦- الكافي : أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر القرطبي - دار الكتب العلمية -
بيروت ط ١٤٠٧هـ .
- ٤٧- كتب ورسائل وفتاوى ابن تيمية في الفقه : أبو العباس أحمد بن عبد الحلیم بن تیمیة
الحرانی - مكتبة ابن تيمية د/ت .
- ٤٨- كشف القناع عن متن الإقناع : منصور بن يونس بن إدريس البهوتي - دار الفكر -
بيروت ١٤٠٢هـ .
- ٤٩- المبدع لابن مفلح : أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن مفلح الحنبلي (٨٨٤هـ)
- المكتبة الإسلامي - بيروت ١٤٠٠هـ .
- ٥٠- المبسوط : أبو بكر محمد بن أبي سهل السرخسي - دار المعرفة - بيروت ١٤٠٦هـ .
- ٥١- مجمع الزوائد : علي بن أبي بكر الهيثمي - دار الريان للتراث - دار الكتاب العربي
- القاهرة - بيروت ١٤٠٧هـ .
- ٥٢- المجموع : محيي الدين بن شرف النووي - دار الفكر - بيروت ط ١٤١٧هـ -
١٩٩٦م .
- ٥٣- المحلى : أبو محمد علي أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري - دار الآفاق الجديدة د/ت .
- ٥٤- المستدرک على الصحيحين : أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري (٤٠٥هـ)
- دار الكتب العلمية - بيروت ١٤١١هـ - ١٩٩٠م ط ١ .
- ٥٥- مسند الإمام أحمد : أبو عبد الله الشيباني أحمد بن حنبل - مؤسسة قرطبة - مصر
د/ت .

- ٥٦- مسند البزار : أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار - مؤسسة علوم القرآن ومكتبة العلوم والحكم - بيروت - المدينة ط ١ ١٤٠٩هـ.
- ٥٧- مصنف ابن أبي شيبة : أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة الكوفي - مكتبة الرشد بالرياض ط ١ ١٤٠٩هـ .
- ٥٨- مصنف عبد الرزاق : أبو بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني (٢١١هـ) - المكتب الإسلامي - بيروت ط ٢ ١٤٠٣هـ .
- ٥٩- معجم البلدان : أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي - دار الفكر - بيروت د/ت .
- ٦٠- المغنى لابن قدامة : أبو محمد عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي (٦٢٠هـ) - دار الفكر - بيروت ط ١ ١٤٠٥هـ .
- ٦١- مغنى المحتاج : محمد الخطيب الشربيني - دار الفكر - بيروت د/ت .
- ٦٢- منهج المسلم : أبو بكر جابر الجزائري - أضواء المنار - مكتبة الإيمان بالمنصورة د/ت .
- ٦٣- المهذب : أبو إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي - دار الفكر - بيروت د/ت .
- ٦٤- مواهب الجليل : أبو عبد الله محمد بن عبد الرحمن المغربي المشهور بالحطاب - دار الفكر - بيروت ط ٢ ١٣٩٨هـ .
- ٦٥- موطأ الإمام مالك : أبو عبد الله الأصبحي مالك بن أنس - دار إحياء التراث العربي - مصر د/ت تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي .
- ٦٦- ميزان الاعتدال في نقد الرجال : شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي - دار الكتب العلمية - بيروت ط ١ ١٩٩٥م .
- ٦٧- نصب الراية : أبو محمد عبد الله بن يوسف الحنفي الزيلعي - دار الحديث - مصر ١٣٥٧هـ .
- ٦٨- النكت والفوائد السننية على مشكل المحرر : أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن مفلح الحنبلي - مكتبة المعارف ط ٢ ١٤٠٤هـ .
- ٦٩- نيل الأوطار : محمد بن علي بن محمد الشوكاني (١٢٥٥هـ) - دار الجيل - بيروت ١٩٧٣م .
- ٧٠- الهداية شرح البداية : أبو الحسين علي بن أبي بكر بن عبد الجليل الميرغياتي - المكتبة الإسلامية - بيروت د/ت .

الفهرس

١	المقدمة.
٣	الترجمة.
٥	القسم الأول :
٥	جمع المرويات من الكتب التسعة.
٦	أولاً : مرويات ميمونة في صحيح البخاري.
٩	ثانياً : مرويات ميمونة في صحيح مسلم.
١٢	ثالثاً : مرويات ميمونة في سنن أبي داود.
١٤	رابعاً : مرويات ميمونة في سنن الترمذي.
١٤	خامساً : مرويات ميمونة في سنن النسائي.
١٨	سادساً : مرويات ميمونة في سنن ابن ماجة.
١٩	سابعاً : مرويات ميمونة في موطأ الإمام مالك.
٢٠	ثامناً : مرويات ميمونة في مسند الإمام أحمد.
٢٦	تاسعاً : مرويات ميمونة في سنن الدارمي.
	القسم الثاني :
٢٩	الدراسة الفقهية للمرويات.
٣٠	غسل النبي - صلي الله عليه وسلم -
٣٣	الطهارة بفضل ظهور المرأة.
٣٦	نكاح المحرم.
٤٠	دباغ جلود الميتة .
٤٥	إذا سقطت الفأرة في السمن.
٤٩	مباشرة الزوجة الحائض.

٥٦	سترة المصلي .
٦٢	صلاة الجنازة.
٦٦	صيام يوم عرفة للحاج.
٦٩	فضل الصلاة في مسجد الرسول (صلى الله عليه وسلم) .
٧٢	الأنبذة وحكمها .
٧٩	تصدق المرأة من مالها .
٨٣	لا تدخل الملائكة بيتاً فيه صورة أو كلب.
٨٨	الاستدانة مع نية الأداء.
٩١	ما يجوز للحائض فعله وما لا يجوز.
٩٣	قضاء الفوائت.
٩٤	الخاتمة : وبها أهم نتائج البحث.
٩٦	المصادر والمراجع.
١٠٠	الفهرس.

مطابع جامعة المنوفية